الجمهوريّة العربيّة السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كليّة الاقتصاد – قسم الاقتصاد

ماجستير الاقتصاد المالي والنقدي

البيئة الاستثمارية الكليّة ودورها في الميزة التنافسيّة الصناعيّة

" الصناعات الغذائيّة السوريّة خلال الفترة (2000- 2014) نموذجاً "

"بحث مقدّم استكمالاً لنيل درجة الماجستير قسم الاقتصاد المالي والنقدي"

إشراف الدكتور

زياد أيّـوب عربش

إعداد الطالب

قصي ابراهيم

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
قائمة المحتويات	2
قائمة الجداول والأشكال	4
المقدمة	8
مشكلة البحث	9
أهمية البحث	9
أهداف البحث	10
فرضية البحث	10
منهجية البحث	10
الدراسات السابقة	11
مخطط البحث	14
الفصل الأول: البيئة الاستثمارية الكلية والميزة التنافسية الصناعية (مدخل نظري)	**16-48**
المبحث الأول: البيئة الاستثمارية الكلية:	17
أولاً – مفهوم البيئة الاستثمارية الكلية:	17
ثانياً – الإطار العام للسياسات المؤثرة في البيئة الاستثمارية:	19
ثالثاً – محددات البيئة الاستثمارية الكليّة:	20
المبحث الثاني: الميزة التنافسيّة الصناعية:	**26**
أولاً– مفهوم التنافسيّة وتعريفها:	27
ثانياً– مرنكزات الميزة التنافسيّة ومحدداتها:	30
ثالثا– مؤشرات الميزة التنافسيّة:	36
رابعاً– مقاييس الميزة التنافسيّة الصناعيّة:	42
الفصل الثاني: واقع الاقتصاد السوري والصناعة السورية:	**49-82**
المبحث الأول: ملامح ومؤشرات الاقتصاد السوري:	50
أولاً– الملامح العامة للاقتصاد السوري:	50

ثانياً– المؤشرات الأساسيّة للاقتصاد السوري خلال الفترة (2000–2015):	51
المبحث الثاني: تحليل تنافسيّة الاقتصاد السوري:	**64**
أولاً: مؤشر التنافسية الإجمالي	65
ثانياً– مؤشرات تنافسيّة الاقتصاد السوري:	66
ثانياً– تحليل نقاط القوة والضعف لتنافسيّة الاقتصاد السوري:	70
المبحث الثالث: واقع الصناعة والقطاع الصناعي في سورية:	**75**
أولاً: الملامح العامة للقطاع الصناعي:	76
ثانياً: واقع القطاع الصناعي في ظل الازمة:	79
الفصل الثالث: دراسة عملية لأثر السياسات الاستثمارية على المتغيرات الأساسيّة المؤثرة على القدرة التنافسيّة الصناعيّة السورية خلال الفترة (2000 – 2015)	**83–121**
المبحث الأول: مؤشرات البيئة الاستثمارية السورية وتقييمها خلال الفترة المدروسة:	**83**
أولاً– مؤشرات البيئة الاستثمارية السورية وقوانين الاستثمار:	84
ثانياً– تقييم البيئة الاستثمارية السورية خلال الفترة المدروسة:	87
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لقطاع الصناعات الغذائية وميزتها التنافسيّة الصناعيّة:	**95**
أولاً– لمحة عن قطاع الصناعات الغذائية في سوريا:	95
ثانياً– قياس الأداء التنافسي لقطاع الصناعات الغذائية:	99
المبحث الثالث: أثر البيئة الاستثمارية على الميزة التنافسية للصناعات الغذائية	**101**
أولاً– دور البيئة الاستثمارية على المتغيرات الأساسيّة للميزة التنافسيّة لقطاع الصناعات الغذائية السورية:	101
ثانياً– تقييم دور البية الاستثمارية السورية على الميزة التنافسيّة للصناعات الغذائيّة	116
النتائج	122
مناقشة الفرضيات	125
المقترحات	126
المراجع	128

1-قائمة الجداول:

الرقـم	عنـــــوان الجـــــدول	الصفحة
1	أوزان المؤشرات الرئيسيّة ضمن مراحل النمو	42
2	أرقام الإنفاق والإيرادات العامة في الموازنات العامة للدولة	54
3	تطور الانفاق الجاري والاستثماري خلال الفترة 2003 – 2010	55
4	معدلات البطالة	57
5	معدّلات المشاركة في قوة العمل	58
6	أرقام الصادرات والمستوردات	63
7	إجمالي الناتج القومي ومعدل النمو الاقتصادي	91
8	مؤشر التوازن الداخلي	92
9	مؤشر التوازن الخارجي خلال الفترة المدروسة	92
10	معدلات التضخم في سوريا خلال عدّة سنوات	93
11	مؤشر المخاطر القطرية خلال الفترة المدروسة	94
12	مؤشرات سورية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال	95
14	خلاصة المؤشرات المحلية والدولية في تقويم بيئة الاستثمار في سوريا	98
15	مؤشرات قياس القدرة التنافسيّة للصناعات الغذائية	102
16	أدوات السياسات الصناعية المستخدمة في تشجيع الصادرات	104
17	صادرات الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية (2010-2002)	106
18	نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات التحويلية	107
19	حجم العمالة في القطاعين العام والخاص خلال الفترة(2015-2000)	109

20	الإنتاج الإجمالي بسعر تكلفة العوامل بالأسعار الجارية	112

2- قائمة الأشكـــال

الرقـم	عنـــــوان الشـكـل	الصفحة
1	العوامل المؤثرة في البيئة الاستثماريّة	20
2	مؤشرات التنافسيّة بحسب تصنيفات المعهد العربي للتخطيط	39
3	مؤشرات التنافسيّة بحسب تقسيمات المنتدى العالمي تقرير التنافسية العالمي	43
4	ماسيّة بورتر في تحليل الجهور والإمكانات التنافسيّة	50
5	مساهمة القطاعات الاقتصادية في معدّل النمو الاقتصادي	56
6	معدل البطالة في سوريا خلال الفترة (2010-2000)	57
7	معدلات مشاركة القوة العاملة	59
8	معدل التضخم	60
9	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	62
10	ميزان الصادرات والواردات	64
11	العجز في الموازنة العامة خلال الفترة (2009 -2014)	65
12	مؤشرات سوريا في تقارير التنافسيّة خلال الفترة (2010-2007)	70
13	ترتيب سورية في تقرير التنافسيّة العالميّة بالنسبة لمؤشرات تعزيز الكفاءة	71
14	موقع سوريا في تقرير التنافسيّة العالميّة بالاعتماد على مقطع الإبداع والابتكار	72
15	ترتيب سوريا في مؤشرات التنافسيّة	74
16	ترتيب سوريا بمؤشر البنية الأساسيّة	76

17	التركيب الهيكلي للقطاع الصناعي في سوريا	80
18	هيكل الصناعات التحويليّة في سورية	81
19	صادرات الصناعات الغذائية بين عامي (2002-2010)	108
20	نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات التحويلية	108
21	التغيرات التي طرأت على حجم العمالة في كل من القطاعين العام والخاص خلال الفترة (2000-2015)	110
22	تطور حجم العمالة في القطاع الخاص خلال الفترة (2000-2015)	111
23	حجم الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	113
24	المشاريع المنفذة وفقاً لأحكام القانون /21/	115
25	المشاريع المنفذة وفقاً لقانون الاستثمار رقم /10/	116
26	رأس المال المستثمر في المشاريع المنفذة وفقاً لقوانين تشجيع الاستثمار	116
27	حجم رأس المال المستثمر الإجمالي في قطاع الصناعات الغذائيّة	117

الإطار العام للبحث

1. مقدّمة:
2. مشكلة البحث:
3. أهميّة البحث:
4. أهداف البحث:
5. فرضيّة البحث:
6. منهجيّة البحث:
7. الدراسات السابقة:

المقدّمة:

تشير النظريات الاقتصاديّة والدراسات التطبيقيّة الحديثة، بأن العناصر الأساسيّة لتوفير مناخ استثماري ملائم، في بلد ما، تتمثّل في البيئة السليمة للاقتصاد الكلي، لتحقيق معدّلات النمو المستدام. ويتم ذلك من خلال تبنّي إصلاحات اقتصاديّة جوهريّة مستمرّة، تتماشى مع التغيرات الاقتصاديّة العالميّة، الجديدة والمتغيرة بدورها، التي تفرضها شروط عولمة إنتاج السلع والخدمات من جهة، وشروط تحقيق النمو المستدام، والتشغيل الأمثل والصاعد للاقتصاد المعني.

لذلك سوف نتناول في الفصل الأول من هذه الدراسة البحثيّة، البيئة الاستثماريّة الكليّة، مسلّطين الضوء على مفهومها والبناء النظري لها، بالإضافة إلى أهم خصائصها. ونتعرف على الجوانب المختلفة التي تندرج في إطار مكوناتها وجوانبها، بما فيها الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصاديّة،كالعامل السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والجوانب الأخرى التي تؤثر على متغيرات البيئة الاستثماريّة من جهة. كما أننا سوف نتحدّث بشكل مفصّل عن الإطار المفاهيمي للميزة التنافسيّة الصناعيّة، بالإضافة إلى أنواعها المختلفة، وركائزها الأساسيّة، وأهم محدداتها، ونلقي نظرة على أهم مؤشرات التنافسيّة على المستوى العالمي، بالإضافة إلى أهم الإجراءات التي تعمل على تحسين التنافسيّة.

ويغطي الفصل الثاني تنافسيّة الاقتصاد السوري، حيث يستعرض لمحة عن الاقتصاد السوري من حيث المؤشرات الأساسيّة وتركيبته والماليّة العامة والمؤشرات الاجتماعيّة، ويقدّم تقويماً شاملاً لكافة العوامل المؤثرة في بيئة الأعمال.

كما أننا سوف نتطرّق إلى أولويات تطوير تنافسيّة الاقتصاد السوري، وذلك من خلال التعرّف على أبرز نقاط القوّة التي يتمتّع بها، ونقاط الضعف التي يعاني منها، ونحدد النقاط الأكثر أولويّة في تعزيز التنافسيّة.

ولمّا كانت سورية في مرحلة تحوّل في النهج الاقتصادي وتسعى لتحقيق التنمية المستدامة، ونظراً لضرورة تهيئة وتطوير البيئة الاستثماريّة المناسبة لمرحلة تجاوز الأزمة وإعادة الإعمار، فكان لابدّ من التعمّق في دراسة شروط وسبل تعزيز مناخ الاستثمار الملائم، بما يحقق نمو اقتصادي وإعادة الإعمار وإنشاء بنية تنافسيّة صناعيّة بشكل عام، وللصناعات الغذائيّة بشكلٍ خاص، بما يحقق

معدلات تصدير عالية، بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي، وهذا الأمر الذي سوف نقوم بدراسة أثره في الفصل الثالث.

مشكلة البحث:

تتلخّص مشكلة البحث في الآتي:

بالرغم من أهميّة البيئة الاستثمارية الكليّة وضرورتها للميزة التنافسيّة الصناعيّة بالنسبة للصناعات الغذائيّة إلاّ أنها قد تكون غير كافية لتحسينها نتيجة عدم فعالية القرارات والقوانين وعدم وملاءمتها للواقع الاقتصادي الراهن.

وبالتالي فإن هذا البحث يحاول الإجابة على التساؤل التالي:

هل لعبت البيئة الاستثمارية في سوريا دوراً إيجابياً في تعزيز الميزة التنافسية للصناعات الغذائية؟

أهميّة البحث:

تأتي أهميّة هذا البحث من خلال تسليطه الضوء على عدد من القضايا المتعلقة بالاقتصاديّات المعاصرة والشروط الجديدة للتبادل الدولي، ومنها:

1) التأكيد على أهميّة توفير البيئة الاستثماريّة الجاذبة للاستثمار الأجنبي، والذي يعتبر من أهم عوامل تحقيق النمو والمحرّك لعجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دوره في تغطية العجز في التدفقات النقدية لرأس المال.
2) الإحاطة النظرية الكاملة بمفهوم التنافسيّة على اعتبارها أصبحت تشكّل العلامة الفارقة لإمكانيّة الولوج إلى الأسواق العالميّة، في ظل الظروف والشروط الجديدة التي فرضتها التوجهات الاقتصاديّة المعاصرة، والقائمة على تحرير التجارة وعولمة الأسواق.
3) التأكيد على أهميّة الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات بعمليّة تدعيم ركائز الميزة التنافسيّة الصناعيّة، وذلك من خلال توفير الشروط والبيئة الاستثماريّة المناسبة والجاذبة لرأس المال الأجنبي.
4) التعرّف على تنافسيّة الاقتصاد السوري من خلال تقديم لمحة عن تركيبته، من حيث المؤشرات الأساسيّة، والماليّة العامة والمؤشرات الاجتماعيّة، ويقدّم تقويماً شاملاً لكافة

العوامل المؤثرة في بيئة الأعمال. والتعرّف على أبرز نقاط القوّة التي يتمتّع بها، ونقاط الضعف التي يعاني منها، بالإضافة إلى النقاط الأكثر أولويّة في تعزيز التنافسيّة.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) محاولة الدراسة النظريّة لمفهوم البيئة والمناخ الاستثماري والإحاطة بمختلف الجوانب التي تنطوي تحت هذا المفهوم، الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة.
2) التعرّف على واقع البيئة الاستثماريّة السوريّة ومحاولة الوقوف على أهم القرارات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في سبيل تأمين البيئة المناسبة والجاذبة للتدفقات الرأسماليّة.
3) الدراسة التفصيليّة المعمّقة لمفهوم التنافسيّة الصناعيّة والإحاطة بكافة جوانبها، وذلك من خلال ما تناوله معظم المفكرين والباحثين في مجال التنافسيّة.
4) محاولة الوصول إلى أهميّة الدور الذي تلعبه البيئة الاستثماريّة الجاذبة والمناسبة في عمليّة تدعيم الميزة التنافسيّة الصناعيّة عامةً وبالنسبة لقطاع الصناعات الغذائيّة خاصةً.
5) إبراز مدى التغيّر والتأثر الذي أحدثتهُ البيئة الاستثماريّة الكليّة على الميزة التنافسيّة لقطاع الصناعات الغذائيّة في سوريا.

فرضيّات البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضيّة التالية:

تلعب البيئة الاستثماريّة الكليّة دوراً إيجابياً في تدعيم ركائز الميزة التنافسيّة الصناعيّة بالنسبة للصناعات الغذائيّة السوريّة.

منهجيّة البحث:

سيتم استخدام المنهج الاستقرائي والاستدلالي.

الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى:

دراسة كل من"Shao sheng Jin "و "Haiyue Guo" و"Holly Wang" عام 2016 بعنوان: "The productivity effects of FDI in the Chinese food industry, Benefit or damage?"[1].

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من أثر الأثر الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجيّة العامل الإجماليّة في شركات المواد الغذائية في الصين، وقد أجريت هذه الدراسة باستخدام بيانات التعداد العام على مستوى الشركات خلال الفترة الممتدّة (1998–2007) على عينة مكونة من 174940 شركة، وقد كانت الدراسة على مستوى الشركة الواحدة ومستوى الصناعة ككل.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية الشركات الغذائية الصينية يعتمد إلى حد كبير على نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر وبلدان المنشأ، حيث أن الاستثمارات الأجنبية باستثناء (تايوان – هونغ كونغ– ماكاو) تزيد من إنتاجيّة الشركة المستثمرة، وكذلك من إنتاجيّة الشركات الغذائيّة المحليّة، من خلال التأثير على التكاملات والترابطات الرأسيّة، أمّا بالنسبة للاستثمارات من (هونغ كونغ – تايوان – ماكاو) فهي تولّد آثاراً غير مباشرة على الإنتاجيّة داخل الصناعة، ولكن أثارها على التكاملات العموديّة تكون سلبيّة.

وعلى صعيد آخر بحسب الدراسة فقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر آثار مباشرة على صناع القرار في الصين، فضلاً عن حكومات البلدان الأقل نموّاً التي يتم فيها صياغة سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الدراسة الثانية:

دراسة"Abdul Manaf Bohari " و "Nurwahida Fuad" في العام 2013 بعنوان""industry in Malaysia: an approach of SWOT and ICT strategy""[2]،

[1] "ShaoshengJin,HaiyueGuo,Michael S.Delgado"," **"The productivity effects of FDI in the Chinese food industry, Benefit or damage?"**,Food policy, Volume 68, April 2017, Pages 1-9.

[2]" Nor HazirahHasri, Mohd. Zafrullah Mohd.TaibSabarinah Sh.Ahmad**","industry in Malaysia: an approach of SWOT and ICT strategy",**Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 222, 23 June 2016, Pages 306-314.

الغرض من هذه الدراسة هو تحليل القدرة التنافسية لبيئة الأعمال في صناعة الأغذية الحلال في ماليزيا والتي تعتبر من أكثر الصناعات تطوراً وأحد القطاعات الهامة التي تساهم في التنمية المجتمعيّة في هذا البلد، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل نقاط الضعف والقوّة للعوامل المرتبطة بصناعة الأغذية الحلال.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تحقيق الميزة التنافسيّة يكمن في تخطيط وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بالطريقة الصحيحة والتي تتيح طرق أرخص وأسهل لربط الأطراف الخارجية مثل الموردين والعملاء، كما تتيح للشركة مواجهة المنافسين في عصر الإنترنت والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تصميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و نظم المعلومات والهندسة المعمارية بما يتناسب مع المتغيرات المطلوبة مثل الأهداف التجارية، منافذ العملاء والعلاقات المورد، والعمليات الداخلية والقواعد واللوائح، وغيرها الكثير، وتعزيز المهارات والمناهج المتقدمة بما يخدم العمليات التجارية الجديدة لرصد ومراقبة أنشطتها وجعلها مناسبة للعملاء والموردين ومتطلبات الجهات المعنية الأخرى.

- الدراسة الثالثة:

رسالة ماجستير عام 2013 بعنوان "**دراسة محددات القدرة التنافسيّة في قطاع الصناعات الغذائيّة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري**"[3].

حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أثر المناخ الصناعي المحدد لأداء المنظمات، في تشكّل الميزة التنافسيّة لصناعة الأغذية في الجنوب الشرقي الجزائري، وذلك من خلال دراسة أثر محددات القدرة التنافسيّة المتمثلة في (عوامل الإنتاج، ظروف العرض والطلب، الصناعات المرتبطة والمغذية، استراتيجيّة المنظمة وطبيعة المنافسة، الدور الحكومي).

وقد تبيّن من خلال النتائج التي تم التوصّل إليها أن مجمل هذه المحددات كان لها دور سلبي في تشكيل الميزة التنافسيّة لصناعة الأغذية، باستثناء الدور الحكومي الذي كان له أثر إيجابي.

[3] بوقرانة عبد الحفيظ، **" دراسة محددات القدرة التنافسيّة في قطاع الصناعات الغذائيّة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04/ ديسمبر 2013.

➢ الدراسة الرابعة:

رسالة ماجستير أعدّها لؤي صادق الحاج مصطفى عام 2005 بعنوان " **القدرة التنافسيّة للصناعات الغذائية الفلسطينيّة وآفاق تطويرها**".[4]

حيث تقوم هذه الدراسة على البحث المفصّل لعوامل ومحددات القدرة التنافسيّة للصناعات الغذائيّة الفلسطينيّة من خلال قياس الأداء التنافسي لها، بالإضافة إلى دراسة الجهود والإمكانات التنافسيّة التي عملت على خلق القدرة التنافسيّة باستخدام نموذج " ماسة بوتر".

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الصناعات الغذائيّة الفلسطينيّة تتمتع بقدرة تنافسية بمستوى متوسط، على اعتبار أن بعضها تمتلك قدرة تنافسيّة عالية على أساس سعري، وأخرى تمتلك قدرة تنافسيّة متوسطة على نفس الأساس، بينما تمتلك بعض الصناعات قدرة تنافسيّة منخفضة، أمّا على أساس الجودة تمتلك قدرة تنافسيّة عالية نسبيّاً.

[4] لؤي صادق الحاج مصطفى، **"القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينيّة وأفاق تطويرها"**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2005.

المخطط

الفصل الأول: البيئة الاستثماريّة الكليّة والميزة التنافسيّة الصناعيّة: /13-47/

المبحث الأول: البيئة الاستثماريّة الكليّة:

أولاً:مفهوم البيئة الاستثماريّة:

ثانياً:الإطار العام للسياسات المؤثرة في البيئة الاستثمارية:

ثالثاُ:محددات البيئة الاستثمارية الكليّة:

المبحث الثاني: الميزة التنافسيّة الصناعيّة:

أولاً:مفهوم التنافسيّة وتعريفها:

ثانياً:مرتكزات الميزة التنافسيّة ومحدداتها:

ثالثاً:مؤشرات التنافسيّة:

رابعاً:مقاييس الميزة التنافسيّة الصناعيّة:

الفصل الثاني: واقع الاقتصاد السوري والصناعة السورية: /48 – 81/

المبحث الأول: **ملامح ومؤشرات الاقتصاد السوري:**

أولاً:الملامح العامة للاقتصاد السوري:

ثانياً:المؤشرات الأساسيّة للاقتصاد السوري خلال الفترة 2010 -2015:

المبحث الثاني: **تحليل تنافسيّة الاقتصاد السوري:**

أولاً:مؤشرات تنافسيّة الاقتصاد السوري:

ثانياً:تحليل نقاط القوّة والضعف لتنافسية الاقتصاد السوري:

المبحث الثالث: **واقع الصناعة والقطاع الصناعي في سورية:**

أولاً:الملامح العامة للقطاع الصناعي:

ثانياً:هيكلية الصناعة السورية:

ثالثاً:واقع القطاع الصناعي في ظل الأزمة:

الفصل الثالث: دراسة عملية لأثر السياسات الاستثمارية على المتغيرات الأساسية المؤثرة على القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية خلال الفترة (2000-2015): /82 - /121

المبحث الأول: مؤشرات البيئة الاستثمارية السورية وتقييمها خلال الفترة المدروسة:

أولاً:مؤشرات البيئة الاستثمارية السورية وقوانين الاستثمار:

ثانياً:تقييم البيئة الاستثمارية السورية خلال الفترة المدروسة:

المبحث الثاني: دراسة تحليله لقطاع الصناعات الغذائيّة وميزتها التنافسية الصناعيّة:

أولاً:لمحة عن قطاع الصناعات الغذائية في سوريا:

ثانياً:قياس الأداء التنافسي لقطاع الصناعات الغذائية:

المبحث الثالث: **أثر البيئة الاستثمارية على القدرة التنافسيّة للصناعات الغذائية:**

أولاً:أثر البيئة الاستثمارية السورية على المتغيرات الاساسيّة لقدرة التنافسيّة لقطاع الصناعات الغذائية السورية.

ثانياً:تقييم أثر البيئة الاستثمارية السورية على القدرة التنافسية للصناعات الغذائيّة السورية:

الفصل الأول: البيئة الاستثماريّة الكليّة والميزة التنافسيّة الصناعيّة: /16-48/

المبحث الأول: البيئة الاستثماريّة الكليّة:

أولاً- مفهوم البيئة الاستثماريّة:

ثانياً-الإطار العام للسياسات المؤثرة في البيئة الاستثمارية:

ثالثاً- محددات البيئة الاستثمارية الكليّة:

المبحث الثاني: الميزة التنافسيّة الصناعيّة:

أولاً - مفهوم التنافسيّة وتعريفها:

ثانياً - مرتكزات الميزة التنافسيّة ومحدداتها:

ثالثاً - مؤشرات التنافسيّة:

رابعاً- مقاييس الميزة التنافسيّة الصناعيّة:

المبحث الأول: البيئة الاستثماريّة الكليّة

تتيح زيادة تحرير تجارة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتنامي الاندماج الدولي لمختلف الأسواق وتوسيع نشاط الشركات متعددة الجنسيات، العديد من الفرص والتحديات لاقتصاديات العالم خاصة النامية منها. فتحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السوق الحرة، أظهر العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها، من بينها تحسين الفرص أما الصادرات بهدف الحصول على حصة سوقية في أسواق الدول المتقدمة وخاصة بالنسبة للسلع التي تمتلك ميزة نسبية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصاديّة والبشريّة بين وداخل القطاعات، والتطور التقني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، يتزامن ذلك مع التوسع الكبير للشركات المتعددة الجنسيات والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود المواكبة لذلك التوسع، كل هذه الأسباب أوجدت فرصاً للارتقاء بالاستثمار وتحسين أداء الشركات المحليّة والاستفادة من الشراكة في مجالات الاستثمار والتسويق وتحويل التكنولوجيا.

لمواكبة هذه التطورات والاستفادة منها استوجب على الدول النامية أن تضع السياسة الكفيلة بتهيئة وتطوير مناخ الاستثمار وتنشيط آليّات السوق بما يحقق فاعليّة في توظيف الموارد وحرية وعدالة الدخول في الأسواق، وتكمن التحديات في التوفيق بين ضرورة تفعيل المنافسة وتثبيت الميزة التنافسيّة من ناحية، وضرورة حماية القطاعات الاستراتيجية وتدخل الدولة لتحقيق الأهداف التنموية والتأكيد من استدامة النمو من ناحية أخرى.

أولاً: مفهوم البيئة الاستثماريّة الكلّية:

يحكم عملية الاستثمار جملة من العوامل المؤثرة على المناخ العام له والتي تشمل اعتبارات الاقتصاد الكلي، والوضع السياسي، وثقة المستهلك والعوامل الاجتماعيّة والثقافية للمجتمع، كل هذه العوامل

مجتمعة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيرا في أداء الاستثمار، والتي نطلق عليها بالبيئة الاستثمارية الكلية أو المناخ الاستثماري التي تساعد في حال كانت مواتية ومناسبة على تنشيط الاستثمار نحو النمو. أما في حال كانت ضعيفة يمكن أن تفعل العكس، وفي أحوال كثيرة يمكن للبيئة الاستثماريّة أن تكون مفيدة لبعض الاستثمارات ومضرة لأخرى.

وبالتالي ينصرف تعريف البيئة الاستثماريّة أو المناخ الاستثماري كما عرّفه سعفان سمير المناخ الاستثماري بأنهُ " مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار، وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل، وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجاباً " [5].

وتعرّف البيئة الاستثمارية على أنّها البيئة التنظيمية المؤسسية التي تعمل فيها الشركة، والتي تشمل الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وسيادة القانون، والبنية التحتية، ومناهج الأنظمة والضرائب أداء أسواق العمل والتمويل، وميزات أوسع من الحكم، والبيئة الاستثمارية الجيدة تعزز الاستثمار الخاص الإنتاجي والنمو الاقتصادي من خلال خلق فرص للقطاع الخاص للاستثمار وخلق فرص العمل، ووضع الأسس لنجاح الأعمال التجارية على المدى الطويل[6].

[5] سمير سعيفان ، "مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا"، مطبعة اليازجي، دار نشر القرن 21، دمشق، كانون الثاني 2000 ص108.

[6] World Bank 2005, *World Development Report*, World Bank, New York.

كما تعرّف البيئة الإستثماريّة بأنها مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية. والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال وطاردة له.[7]

ومما سبق يمكننا أن نستخلص أن البيئة الاستثماريّة الكليّة هي عبارة عن مجمل الظروف الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة والقانونيّة التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، إضافة إلى العوامل النفسيّة (عوامل الثقة). فكل هذه الظروف تؤثر في اتجاه المستثمرين وتوجههم إلى بلد معين دون الآخر.

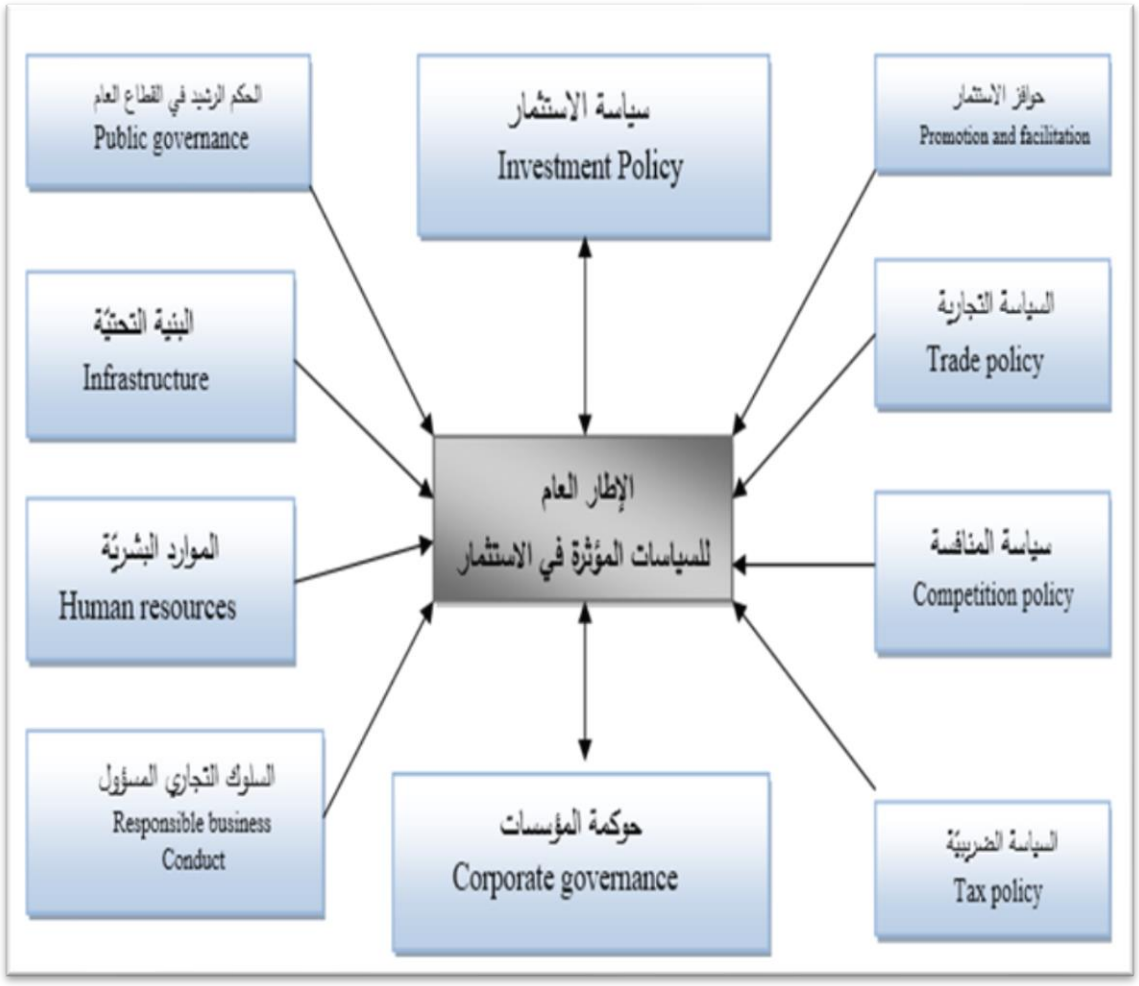
ثانياً: الإطار العام للسياسات المؤثرة في الاستثمار:

تتعدّد العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار من حيث حجمه وطبيعته ومدته وموقعه وشكله لتشمل عوامل سياسيّة واقتصاديّة وقانونية واجتماعيّة، ويعبر عن هذه المتغيرات بما يعرف بالبيئة الاستثماريّة، التي تشكل بمجملها بيئة طاردة أو محفزة للاستثمار من خلال ما توفره من مردود مالي وحماية للمستثمرين، وبما ان الاستثمار أضحى من أهم المتغيرات في الاقتصاد وله دور كبير في تحقيق معدلات نمو عالية سارعت أغلب الدول إلى إصدار جملة من القوانين والاجراءات التي من شأنها أن تحفز الاستثمار.

ويشمل الإطار العام للبيئة الإستثمارية عشرة مجالات مؤثرة في قرار الاستثمار يوضحها الشكل التالي:

[7] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار–مناخ الاستثمار في الدول العربية–العدد177 –أبريل 2002م–ص2–3.

الشكل (1): العوامل المؤثرة في البيئة الإستثمارية



- المصدر: منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية / https://www.oecd.org/daf/inv/36671400.pdf

ثالثاً: محددات البيئة الاستثمارية الكليّة:

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري، وهذا ما يبرر التباين الملحوظ بين البلدان النامية والمتقدّمة، حيث أن الشركات العالميّة شديدة الحساسيّة لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونيّة والتنظيميّة والاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة، لذلك فمن الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعاً في إطار سياسة كليّة تراعي متطلّبات التنمية للبلد المضيف وللشركات العالميّة

المستثمرة، وعليه ينبغي لدول العالم المختلفة أن تتبع السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الملائمة للاستفادة – قدر الإمكان– من فرص التكنولوجيا والمعرفة العلميّة التي يوفرها الاستثمار فتستخدمها لغرض النهوض باقتصادياتها كونها تملك المؤهلات البشرية والاقتصاديّة.[8]

تمثل البيئة الاستثمارية لبلد ما، الأرضية التي تجتمع فيها العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات في البلد المعني، وتتمثل الجوانب الاساسيّة التي يرتكز عليها المستثمرون عند اتخاذهم لقرار الاستثمار بالعناصر الثلاثة التالية:

1. النظام الاقتصادي والمؤسساتي:
2. قوانين الاستثمار:
3. السياسات الاقتصادية المطبقة:

1) النظام الاقتصادي والمؤسساتي:

ويشمل هذا العنصر جملة من العوامل السياسيّة والاقتصاديّة والبيئية والقانونيّة يمكن أن نذكر منها:

- العامل الاقتصادي:

يعتبر النظام الاقتصادي الأكثر تحررية، والذي يعمل على تقليل الحواجز والقيود أمام حركة رأس المال والتجارة والعمل بآليّة السوق هو النظام الأكثر جاذبيّة للاستثمار.

[8] علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربيّة، العدد الواحد والثلاثون، 2004،ص4.

كما ان توفر الموارد الطبيعية (المياه، المعادن، الطاقة، المواد الأولية، الأراضي الطقس ...) والموارد البشرية (اليد العاملة الكفؤة والماهرة وتوفر الموارد التكنولوجية كمراكز الأبحاث والمخابر ... إلخ، ووجود موارد مالية كتوفر رأس المال المحلي، يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية للأفراد بالتالي استيعاب التدفقات من السلع والخدمات، وبالمقابل فإن ندرة رأس المال المحلي أو هروبه إلى الخارج ينعكس سلباً على القدرة الشرائية للأفراد ومعاناة الاقتصاد من الاختلال وهذا ما يدفع إلى اللجوء إلى الاستدانة لتأمين رأس المال [9].

- العامل السياسي والأمني:

يعد العامل السياسي والأمني من أهم العوامل التي تساعد في نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية ، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرٌ كبيرٌ على جذب الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة وغير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قراراً بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطيّة لأنها مستقرّة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.[10]

- البنية التحتية:

تشكل البنية التحتية والأساسيّة أحد الركائز الأساسيّة للبيئة الاستثمارية، والتي تشمل إمدادات الكهرباء وكفاءتها، وشبكات النقل المصممة تصميماً جيداً (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدة..)، بالإضافة إلى شبكات الإتصال السلكية واللاسلكية وخطوط وأنابيب

[9] سيف أنوير، الاستثمار الأجنبي المباشر – التدفقات الرأسماليّة والتنمية الاقتصاديّة في العالم العربي، المعهد العربي للتخطيط، مجلّة التنمية والسياسات الاقتصاديّة، المجلد الثاني ، 2000.

[10] علي عباس، إدارة الأعمال الدوليّة، دار الحامد، الأردن، 2007، ص175.

النفط والغاز، حيث تلعب الدولة دوراً هاماً في توفير أو تحسين نوعيّة هذه الخدمات بما يتناسب مع المعايير الدولية.

- النظام المؤسساتي والتنظيمي:

ويشمل عدّة عناصر منها النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار المنظم له وبيروقراطيّة الجهاز الحكومي، والفساد الإداري والمالي، فالإطار القانوني المشجع للاستثمار لا يتمثل في زيادة المزايا، وإنما في تقليل احتمالات المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية، ولا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات والإجراءات والقرارات وإتاحتها للمستثمر، فلا يمكن إعداد دراسة جيدة بدون معلومات ومعطيات صحيحة وجيدة، تمكّن المستثمر من معرفة الوضع الراهن، والتنبؤ بالمستقبل، وتشمل الشفافية، وضوح التشريعات وتفسيراتها وثباتها، ومعرفة اتجاهات تغيرها.

أما الجانب التنظيمي والإداري في إطار التعامل مع المستثمرين، فقد قام العديد من البلدان بإنشاء هيئة أو جهاز (وكالة) للاستثمار تتولى مسؤولية تنظيم وتوجيه المستثمرين بقصد تقليص الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالحصول على التصريح، وعدم تكليف المستثمرين باللجوء والاتصال بالعديد من الهيئات مثل وزارة المالية، العمل، التجارة، الطاقة، النقل، الصحة...الخ.[11]

- العامل الاجتماعي والثقافي:

ويشمل القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية ونظام التعليم ونسبة الأمية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ومستوى وظروف معيشة السكان بالإضافة إلى هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية والعادات والتقاليد وأذواق المستهلكين ودرجة الكثافة

[11] حاتم القرنشاوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر،2006،ص5.

السكانية وتوزيعها، معدل المواليد والوفيات، معدل نمو السكان، توزيع السكان حسب السن، الجنس، اللغة المستعملة، الوضعية الاجتماعية (مضطربة، وجود معارضات عنيفة، المظاهرات والاعتداءات) اللغات التاريخ، الديانات.

2) قوانين الاستثمار وتشريعاته:

وتشمل قانون الاستثمار الرئيسي فضلاً عن مجموعة القوانين والتشريعات المكملة كقانون الضرائب والنقد والجمارك .... إلخ، وكي تكون جميع هذه القوانين جاذبة للاستثمار، لابد أن تتسم بالتطور والمرونة في الظروف المستجدة والاحتياجات المتنامية للقرار والمؤسسات فضلاً عن اتسامها بالشفافيّة ووضوح الرؤيا[12].

3) السياسات الاقتصاديّة:

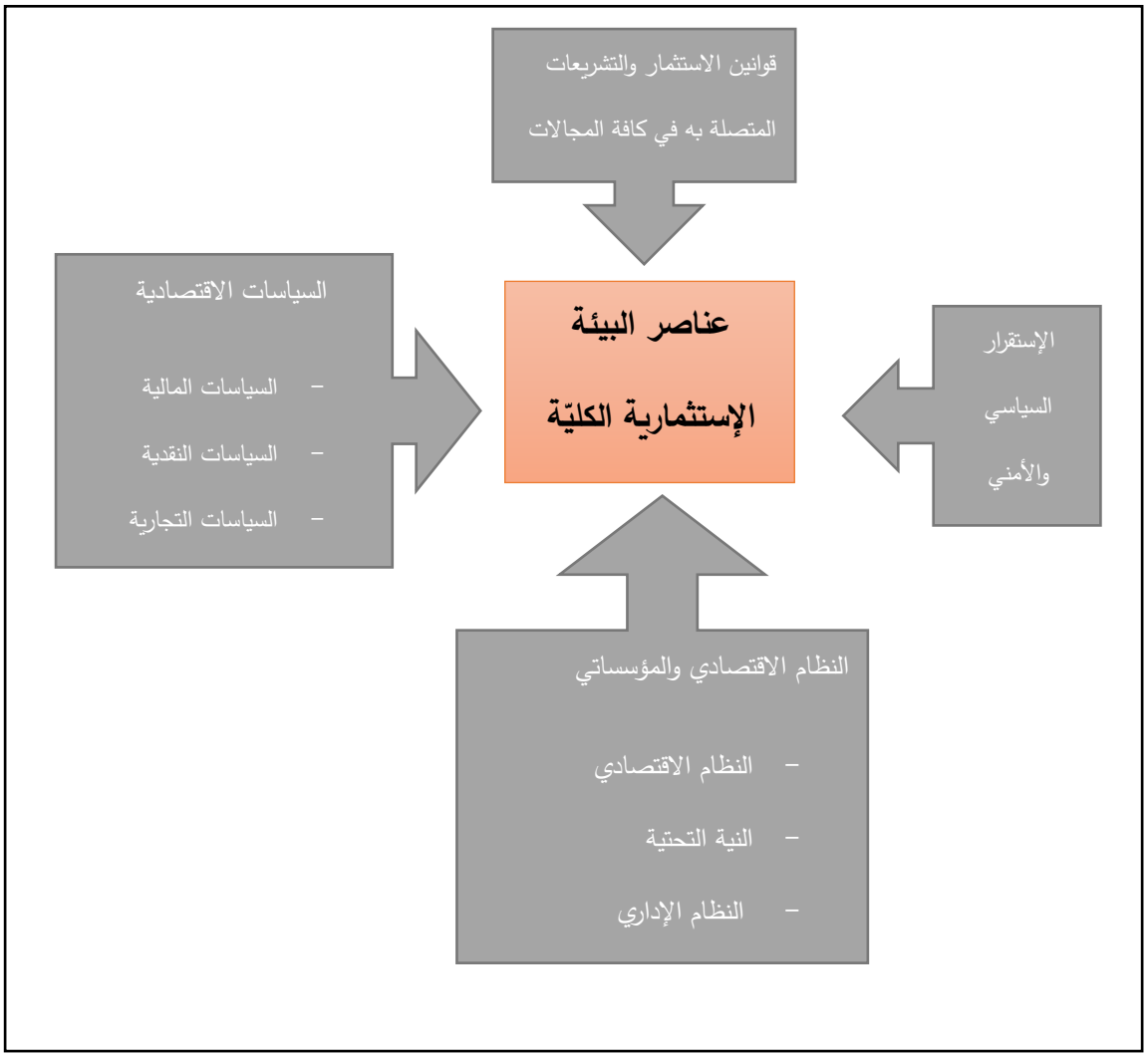
يقصد بها سياسات الاقتصاد الكلي والتي تظهر بصور وأشكال مختلفة حسب السلوك الاستثماري والفلسفة الاقتصاديّة للبلد المضيف، وكلما كانت السياسة الاقتصاديّة واضحة ومرنة وغير متضاربة الأهداف وتعمل بكفاءة وفعاليّة وتناسق في المتغيرات والتحولات على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحوّل العالمي، كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.

فمثلاً السياسة المالية تكون جاذبة إذا كانت تحمل حوافز مالية وتمويليّة ومؤشراتها مستقلّة، كذلك السياسة التجاريّة التي تقدم الحوافز بعدم التدخل الحكومي وإلغاء الرسوم والقيود الكميّة هي الأخرى جاذبة للاستثمار، وهذا ينطبق على بقية السياسات.[13]

[12]عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصاديّة لاتخاذ القرارات الاستثماريّة، الدار الجامعيّة، الاسكندريّة 2006 ، ص14.

[13]Unctad, World Investment Report, 1998, Trends and Determinants, UN, New York, 2003, P. 106-107.

ويمكن أن نطلق على محصلة المكونات السابقة، مؤشرات أداء الاقتصاد والتي يشير تحليلها إلى درجة جاذبية البلد، والتي يمكن ان تسمى أيضا بمكونات أو محددات البيئة الاستثمارية والتي يمكن اظهارها من خلال الشكل التالي*:



*الشكل السابق من إعداد الباحث.

المبحث الثاني: الميزة التنافسيّة الصناعيّة:

أولاً– مفهوم التنافسيّة وتعريفها:

ثانياً– مرتكزات الميزة التنافسيّة ومحدداتها:

ثالثاً– مؤشرات التنافسيّة:

رابعاً– مقاييس الميزة التنافسيّة الصناعيّة:

حظي موضوع الميزة التنافسيّة خلال السنوات الأخيرة باهتمام كبير وواسع على الصعيد العالمي، حتى أصبح في الوقت الراهن يحتل موقع الصدارة في قائمة الاهتمامات والأولويات في مختلف الدول وخاصة النامية منها بهدف مواكبة التطورات المتسارعة في وتيرة العولمة وحالة الاندماج وتحرير الأسواق التي تعيشها الاقتصاديات العالميّة، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التكتلات الإقليمية وانتشار ظاهرة التملك بين المؤسسات العالمية إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما جعل من المنافسة أحد أهم عناصر نمو المؤسسات واستمراريتها.

هذه التغيرات التي حدثت على مستوى الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تولد فيه فرص عديدة للدول النامية، تخلق العديد من التحديات الكبيرة أمام هذه الأقطار وتجبرها على إعادة تنظيم هياكلها الإنتاجيّة وتحسين كفاءتها بغرض الوصول إلى أسواق دولية أصبحت تخضع لدرجة أكبر من المنافسة من قبل الدول المتقدمة.

أولاً: مفهوم الميزة التنافسية وتعريفها:

شغل تحديد مفهوم الميزة التنافسيّة اهتمام الباحثين في مجالي الاقتصاد وإدارة الأعمال نظراً لاختلاف رؤى علماء الاقتصاد عن تلك الخاصة بعلماء الإدارة، حيث يهتم الباحثون الاقتصاديون بالعوامل التي تحدد الميزة التنافسيّة للاقتصاد الوطني ككل، في حين ينصبّ اهتمام علماء الإدارة على تنافسيّة المنظمة، أي أنّه لا يوجد تعريف متفق عليه للميزة التنافسيّة حيث يوجد تضارب – على أساس المصالح– في مفهوم الميزة التنافسيّة من وجهات نظر متعددة.

تظهر الأدبيّات الاقتصاديّة أن المفهوم الأساسي للميزة التنافسيّة يرجع إلى(Chamberline,1939) ثم إلى (Selznich,1959) الذي ربط الميزة بالقدرة، ثم حصل تطور في هذا المفهوم على يد (Schendel & Hofer) الذي عرّف الميزة التنافسيّة على أنها الوضع الفريد الذي تطوره المنظمة

مقابل منافسيها من خلال تخصيص الموارد. وثم جاء بوتر وداي (Porter,1985 & Day,1984) الذين وضعا صياغة جديدة للميزة التنافسيّة التي اعتبراها هدف الاستراتيجيّة، ذلك ان امتلاكها وتطويرها يمثّل هدفاً استراتيجيّاً تسعى المؤسسة الاقتصاديّة لتحقيقه في ظل التحديات التنافسيّة الشديدة للاقتصاد العالمي.[14]

ويرى بورتر أن الميزة التنافسيّة تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى طرق جديدة أكثر فاعليّة من تلك المقدمة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيّاً، أو بمعنى آخر إحداث عمليّة الابتكار بمعناه الواسع، وأشار إلى أن العامل الأهم والمحدد لنجاح منظمات الأعمال هو المركز التنافسي لها في الصناعة التي تعمل فيها.[15]

وقدر عرّف MC Betteridge الميزة التنافسيّة على أنها قدرة المؤسسة على أن تحتفظ بمستويات مرتفعة من الإنتاجيّة والأرباح مقابل انخفاض التكاليف وارتفاع في الحصة السوقيّة دون أن يكون ذلك على حساب الأرباح،[16]كما عرّفها نبيل مرسي على أنها عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه من خلال اتباعها لاستراتيجيّة معينة للتنافس.[17]في حين أنّ مصطفى أبو بكر يعرّفها: " بأنها قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى والعاملة في نفس النشاط والتي تتحقق من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنيّة والماديّة والتنظيميّة، بالإضافة إلى القدرات والكفاءات والمعرفة وغيرها التي تتمتع بها المنظمة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق استراتيجيتها التنافسيّة ".[18]

---

[14] سملالي بحضبة، أحمد بلالي، الميزة التنافسيّة وفعّاليّة التسيير الاستراتيجي، جامعة المسلية،2005.

[15] شاكر التميمي، السلوك الإبداعي وأثره على الميزة التنافسية-دراسة ميدانية في شركات الصناعات الدوائية الغذائية الأردنية، مجلة البصائر، المجل د8، ال عدد2،2004 .

[16] بومدين يوسف، دراسة أثر الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات، رسالة ماجستير، جامعة الجامعة،2006، ص56.

[17] عثمان بودحوش، تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسيّة في المؤسسات الصناعيّة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والتسيير، 2008، ص11.

[18]مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشريّة مدخل لتحقيق الميزة التنافسيّة، الدار الجامعيّة، الاسكندريّة، مصر 2004، ص 14.

ويمكن القول بأن الميزة التنافسيّة هي عبارة عن مجموعة المهارات والتكنولوجيات والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين:[19]

- إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون.
- تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المنظمة ومنافسيها.

حيث أن للميزة التنافسية شقين أساسيين: الأول يتمثّل في قدرتها على التميز على المنافسين في الجودة والسعر وتوقيت التسليم والخدمات ما قبل البيع أو بعد البيع وفي الابتكار والقدرة على التغيير السريع الفاعل، وأما الشق الثاني فهو القدرة على مغازلة مؤثرة للعملاء تهيئ وتزيد رضائهم وولائهم.

بالتالي يمكن القول إن القاسم المشترك بين التعاريف السابقة أن الميزة التنافسيّة تتمثل في ذلك الاختلاف والتميز الذي تمتلكه المنظمة على منافسيها، والذي سيقودها إلى الاستفادة من عدة مزايا منها الحصول على هوامش ربح مرتفعة وتطبيق أسعار تنافسيّة منخفضة بالإضافة إلى الحصول على حصة سوقيّة أكبر وتحقيق النمو والبقاء أطول ما يمكن.

وفي العقدين الماضيين تم التوجه لدمج العلاقة بين الأنشطة السياسيّة والاقتصادية من جهة، والغرض الذي أحدث من أجله مصطلح الميزة التنافسيّة من جهة ثانية، بالتالي أصبح من الممكن تحليل القدرة التنافسيّة على صعيد الاقتصاد ككل أو على صعيد قطاع معين، او على صعيد المنشأة.

[19] نبيا مرسي خليل، الميزة التنافسيّة في مجال الأعمال، الدار الجامعيّة، الاسكندريّة،1996 ، ص37.

ثانياً: مرتكزات الميزة التنافسيّة ومحدداتها:

تعتبر القدرة التنافسية بأنها مجموعة من السياسات والمؤسسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية لبلد معين، والذي بدوره يساعد على الحفاظ على الازدهار ورفع مستوى الرفاهية التي يمكن الوصول إليها من قبل أي اقتصاد، كما أن مستوى الإنتاجيّة يحدد أيضا معدلات العائد التي حصلت عليها الاستثمارات في الاقتصاد، هذه الاستثمارات التي تشكل بدورها الدوافع الأساسية لمعدلات نموه فعندما يكون الاقتصاد أكثر تنافسية من المرجح أن تنمو فيه العديد من المحددات التي تدفع الإنتاجيّة والقدرة التنافسيّة بشكل أسرع مع مرور الوقت.

ولمئات السنين احتل فهم العوامل الكامنة وراء هذه العملية عقول الاقتصاديين، ابتداءً من الكلاسيكيين وفي مقدمتهم ادم سميث الذي ركز على التخصص وتقسيم العمل بينما ركز الكلاسيكيون الجدد على الاستثمار في رأس المال المادي والبنية التحتية.

أما معظم المدارس الاقتصاديّة في الآونة الأخيرة فقد ركزت على آليات وعوامل أخرى مثل التعليم والتدريب، والتقدم التكنولوجي، واستقرار الاقتصاد الكلي والحكم الرشيد والتطور الراسخ، وكفاءة الأسواق، وغيرها، هذه العوامل تشكل بمجملها عوامل دفع للقدرة التنافسية والنمو، والتي هي بمثابة المرتكزات التي تقوم عليها الميزة التنافسيّة والتي يمكن تجميعها في 12 ركناً يطلق عليها مرتكزات التنافسيّة وهي[20]:

[20]World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2013-2014.

* الركيزة الأولى: المؤسسات:

تتكون البيئة المؤسسية من مجموعة الأفراد والشركات والحكومات التي تتفاعل ضمن الإطار القانوني والإداري لتوليد الثروة، وقد أصبح وجود بيئة مؤسسية سليمة ونزيهة عاملاً هاماً وجاذباً للاستثمار والتي أصبحت أكثر أهمية ووضوحا خلال الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة.

سيما أنَّ المؤسسات لديها تأثير قوي على القدرة التنافسية والنمو بالإضافة إلى التأثير على قرارات الاستثمار وتنظيم الإنتاج كما أن دور المؤسسات يتجاوز الإطار القانوني وذلك من خلال مواقف الحكومة تجاه حرية الأسواق والحريات وعملياتها والبيروقراطية المفرطة والروتين والفساد في التعامل مع الوظيفة العامة، بالإضافة إلى انعدام الشفافية والجدارة بالثقة، وعدم القدرة على تقديم الخدمات المناسبة للمستثمرين والتبعية السياسية للنظام القضائي التي تفرض تكاليف اقتصادية كبيرة للشركات ويبطئ عملية التنمية الاقتصادية.

- الركيزة الثانية: البنية التحتية:

إن وجود بنية تحتية واسعة وفعالة هو أمر حاسم لضمان الأداء الفعال للاقتصاد، كما أنه عامل مهم في تحديد موقع النشاط الاقتصادي وأنواع الأنشطة أو القطاعات التي يمكن أن تتطور في بلد ما، على اعتبار أن البنية التحتية المتطورة تقلل من تأثير المسافة بين المناطق، ودمج السوق الوطنية وربطها بالأسواق في بلدان ومناطق أخرى بتكلفة منخفضة، وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ نوعية واتساع شبكات البنية التحتية تؤثر بشكل كبير النمو الاقتصادي والحد من التفاوت في الدخل والفقر من خلال مجموعة متنوعة من طرق النقل والاتصالات.

- الركيزة الثالثة: بيئة الاقتصاد الكلي:

إن استقرار بيئة الاقتصاد الكلي مهم للأعمال التجارية لذلك فهي تعتبر مهمة بالنسبة للقدرة التنافسية الشاملة لأي بلد، وكما أنه من المؤكد أن استقرار الاقتصاد الكلي وحده لا يمكن أن يزيد من الإنتاجية الكلية، لكن من المسلَّم به أيضا أن حالة من الفوضى في الاقتصاد الكلي يضر الاقتصاد، كما رأينا في السنوات الأخيرة، لا سيما في السياق الأوروبي.

حيث أن الحكومات لا يمكن لها أن تقوم بتقديم الخدمات العامة بكفاءة إلاّ إذا كان لديها عوائد كافية وقادرة على تغطية فوائد ديونها، حيث أنه في حال كان هناك عجز في مالية الحكومة تكون غير قادرة على مواجهة التحديات المستقبليّة التي تفرضها الدورات الاقتصاديّة، ومن جهة أخرى فإن الشركات لا يمكن أن تعمل بكفاءة عند معدلات التضخم العالية والخارج عن نطاق السيطرة.

وخلاصة القول، لا يمكن للاقتصاد أن ينمو بطريقة مستدامة ما لم تكن البيئة الاقتصاديّة الكلية مستقرة.

- الركيزة الرابعة: التعليم والرعاية الصحية:

إن وجود قوّة عاملة صحيّة هو أمر حيوي لتنافسية البلد ولإنتاجيته، فالعامل الصحي ينعكس مباشرة على إمكانات العمال وإنتاجيتهم، وتدني المستوى الصحي لابد وأن يؤثر سلباً على إنتاجيّة العاملين وتقديم مستويات منخفضة من الكفاءة الأمر الذي يحمّل التكاليف عبئاً.

بالإضافة إلى الصحة، فإن عامل التعليم تتزايد أهميته في الاقتصاد يوماً بعد يوم، على اعتبار أن كمية ونوعيّة التعليم تزيد من كفاءة كل عامل على حده، إضافة إلى أن مستويات التعليم المنخفضة تزيد من التكاليف وخصوصاً عندما تكون العمليات الإنتاجية معقّدة وذات تكنولوجيا متقدمة، وبعبارة

أخرى، يمكن أن يشكل نقص التعليم قيدا على تطوير الأعمال، على اعتبار أن الشركات سوف تجد صعوبة في الارتقاء في سلسلة القيمة من خلال إنتاج منتجات أكثر تطورا أو قيمة مكثفة.

- الركيزة الخامسة :التعليم العالي والتدريب:

إن جودة التعليم العالي والتدريب أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصاديات التي ترغب في الارتقاء في سلسلة القيمة وراء عمليات الإنتاج و تعزيز سلاسل القيمة عبر الحدود والقدرة التنافسية في مزيد من التفاصيل، على وجه الخصوص، يتطلب اقتصاد العولمة اليوم البلدان على تدريب مجموعات من الأيدي العاملة القادرة على أداء المهام المعقدة والتكيف بسرعة مع تغيير بيئتهم والاحتياجات المتطورة لنظام الإنتاج.

- الركيزة السادسة: كفاءة الأسواق:

تشكل الصادرات المحور الرئيسي للتنافسيّة الدوليّة والمسرح الذي يترجم فيه أثر البيئة التنافسيّة على الاقتصاد، وهي من أهم السمات التي تعكس تنافسيّة في الأسواق الدوليّة، حيث أن السلع التي تتبع الطلب العالمي وبالجودة المطلوبة تعزز مكانتها على الأسواق العالميّة بالحصول على حصص تصدير أعلى.

- الركيزة السابعة: كفاءة أداء القوى العاملة:

يتم تحقيق كفاءة سوق العمل من خلال التخصيص الأفضل للعمال بهدف الاستخدام الأفضل والأكثر فاعليّة لهم في الاقتصاد وتوفير الحوافز للعاملين لإعطاء أفضل جهد ممكن، كما أنه يجب أن تكون أسواق العمل مرونة وتوفر إمكانيّة تحويل العمال من النشاط الاقتصادي إلى نشاط أخر بسرعة وبتكلفة منخفضة.

كما أن كفاءة سوق العمل توفر حوافز قوية وواضحة للموظفين وتعزز الجدارة في العمل، ويجب أن توفر العدالة في بيئة الأعمال بين المرأة والرجل معا، هذه العوامل لها تأثير إيجابي على أداء العاملين وجاذبية البلاد للمواهب.

- الركيزة الثامنة: كفاء سوق المال:

لقد أبرزت الأزمة المالية والاقتصادية الدور المحوري الذي من الممكن أن يلعبه القطاع المالي السليم بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى التوظيف الأمثل والكفء لموارد المدخرين سواء كانوا داخل البلاد ام خارجها، لذلك فإن الاقتصادات تتطلب أسواقاً مالية متطورة يمكن أن تجعل رأس المال المتاح للاستثمار في القطاع الخاص مثل قروض القطاع الخاص وبورصات الأوراق المالية بالإضافة إلى المنتجات الماليّة الأخرى ذات مستوى تنظيمي لتكون جديرة بالثقة وشفافة، ولقد أحرزت الأسواق المالية مؤخرا نموّا كبيرا وحققت وفورات كبيرة لذلك تحتاج إلى التنظيم المناسب لحماية المستثمرين والجهات الفاعلة الأخرى في الاقتصاد ككل.

- الركيزة التاسعة: الجهوزية التقنية:

في ظل العالم المعولم الذي نعيش فيه، تعتبر التكنولوجيا عنصراً فعالا وذو أهميّة متزايدة خصوصاً بالنسبة للشركات المتنافسة، يجب أن تكون هناك جاهزية تكنولوجية كاملة وأن يعتمد الاقتصاد على التكنولوجيا لتعزيز إنتاجية الصناعات، مع التركيز بشكل خاص على قدرتها على الاستفادة بشكل كامل من التكنولوجيا في الأنشطة اليومية وعمليات الإنتاج لزيادة الكفاءة والابتكار مما يتيح للتنافسية.

- الركيزة العاشرة: حجم السوق:

على اعتبار أن حجم السوق يؤثر على الإنتاجية حيث أن الأسواق الكبيرة تسمح للشركات باستغلال وفورات الحجم تقليديا، وخاصة في عصر العولمة التي أضحت فيه الأسواق الدولية بديلا عن الأسواق المحلية.

- الركيزة الحادي عشرة: تطور منظومة العمل:

المتمثلة بترابط المؤسسات الإنتاجية ومنافذ توزيع منتجاتها، وتوفر وسائل الاتصالات وطرق المواصلات الحديثة، حيث أن تطور بيئة الأعمال يعتمد على اثنين من العناصر التي ترتبط بشكل معقد: جودة شبكات الأعمال التجارية الشاملة للبلد ونوعية العمليات واستراتيجيات الشركات الفردية، حيث ان جودة شبكات الأعمال التجارية للبلد والصناعات الداعمة، تقيس كمية ونوعية الموردين المحليين ومدى تفاعلها، مهمة لمجموعة متنوعة من الأسباب المترابطة بين الشركات والموردين من قطاع معين في مجموعات متقاربة جغرافيّاً.

- الركيزة الثاني عشرة: الابتكار:

رغم أن الابتكار عملية معقدة ومتعددة الجوانب تحمل في طياتها الكثير من الخطر إلا أنه يعتبر عامل جيد في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة وتكمن أهمية الابتكار في عملية تحويل الأفكار إلى قيم تجارية متميزة ومنتجات جديدة ناجحة نظرا لما تحمله من تحسين وابتكار.

إن اختيار الابتكار كأداة للتنافس يحتم على المؤسسة الاهتمام بنشاطات البحث المنظم والعمل الجاد والارتكاز على قواعد علمية ومعرفية في المجال المستهدف لخلق منتج جديد، رغم أن ذلك يتطلب موارد تنظيمية ومادية وتكنولوجيا وبشرية معتبرة.

بما أن المنتجات الجديدة هي أهم مخرجات عملية الابتكار باعتبارها وسائل التنافس الفعلية في الأسواق، فإن ذلك يعني أن زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات مرتبطة بدرجة ابتكارها في مجال المنتجات، بل لا يكفي أن تقوم المؤسسة الاقتصادية بابتكار المنتجات الجديدة وإنما يجب أن تكون سابقة ومستمرة في ذلك وحريصة على عدم تقليدها وضياع مزاياها. إذا على المؤسسة الراغبة في رفع أو تعزيز مزاياها التنافسية أن تعمل في أقرب وقت ممكن على تهيئة المناخ المناسب وتوفير الإمكانيات اللازمة والمتطلبات الضرورية لتحسين وتطوير منتجاتها بالكيفية التي تؤهلها للتعامل مع المعطيات الحالية والمتوقعة للسوق الذي أصبح يتخذ صفة العالمية.

ثالثاً: مؤشرات التنافسيّة:

تختلف الأساليب والطرق المستخدمة لقياس التنافسية كما وردت في التعريفات السابقة باختلاف المستوى الذي ندرس تنافسيته، فالمنهجيات بأساليبها ومؤشراتها المتّبعة لقياس التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني تختلف عن تلك المتبعة لقياس التنافسية على مستوى المشاريع القائمة أو تنافسية القطاعات المختلفة.

وفي هذا البحث سوف نسلط الضوء على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنافسية على مستوى اقتصاديات الدول والتي يمكن تقسيمها وفقاً لثلاث منهجيات وفقاً لما يلي:

i. مؤشر المعهد العربي للتخطيط API:

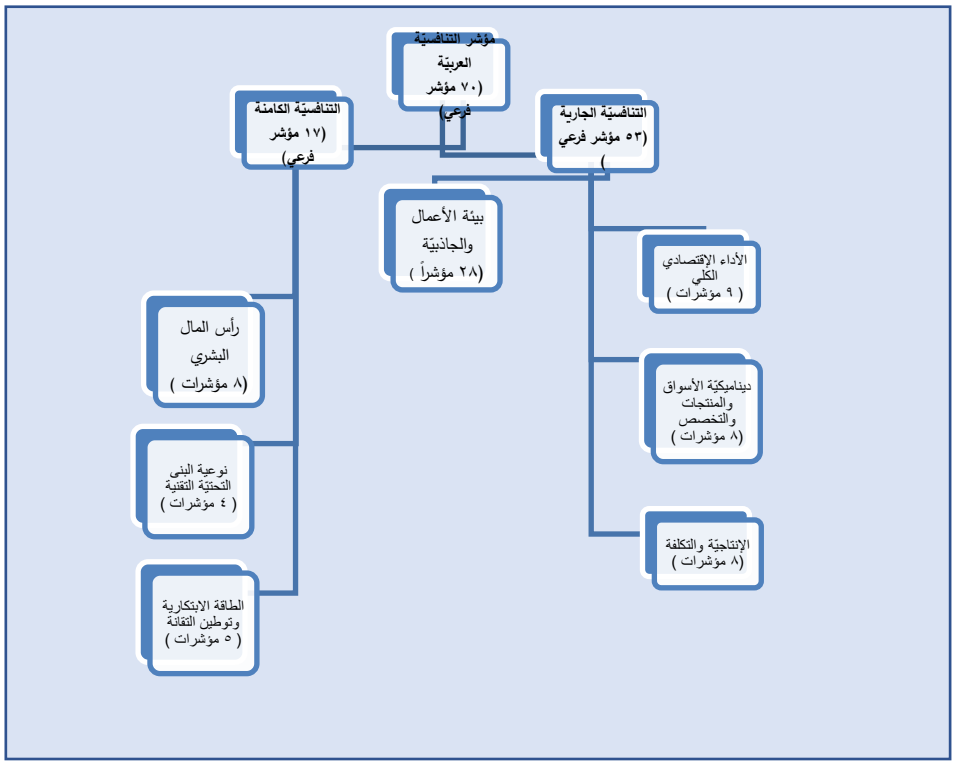
يقوم المعهد العربي للتخطيط ببناء مؤشر مركب للتنافسيّة مكون من مؤشرين فرعيين، وهما مؤشر التنافسيّة الجارية ومؤشر التنافسيّة الكامنة.

– مؤشر التنافسيّة الجارية: يركز على الأداء الحالي والعوامل المؤثرة فيه مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها.

– مؤشر التنافسيّة الكامنة: يركز على القدرات عميقة الأثر والتي تتضمّن استدامة هذه التنافسيّة ومن ثم استدامة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما إذا اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف، وتتضمّن رأس المال البشري وتوطين التقانة والبنية التحتية والتقانية [21]

ويوضّح الشكل (2) مؤشرات التنافسيّة بحسب تصنيفات المعهد وتقسيماتها، من حيث المؤشرات الرئيسيّة والمؤشرات الفرعيّة.

الشكل رقم (2): مؤشرات التنافسيّة بحسب تصنيفات المعهد العربي للتخطيط



* المصدر: تقرير التنافسية العربية2012، المعهد العربي للتخطيط، ص25.

ii. المعهد الدولي للتنمية والإدارة IMD:

المعهد الدولي للتنمية الإدارية هو كلية إدارة أعمال مقرها سويسرا، ويمنح برنامج الماجستير في إدارة الأعمال الذي صُنِّف في المرتبة 2 حسب مجلة الإيكونيميست والمرتبة 15 حسب الفايننشال

[21] المعهد العربي للتخطيط،" تقرير التنافسية العربي"، 2014.

تايمز، وانطلاقاً من تخصص المعهد في التنمية الإدارية والاقتصادية فقد طور نموذجاً للتقييم الاقتصادي لدراسة أداء الدول في مجال التنافسية. ويصدر المعهد تقريراً سنوياً حول التنافسية، كان يُنشر في البداية بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي ثم انفصل كلياً منذ عام 1989، ويشمل التقرير 58 دولة ومدينة ومنطقة اقتصادية، مع التركيز على الاقتصاديات الرائدة.

يقوم المعهد بجمع البيانات من خلال استطلاعات رأي نوعية للمديرين ورجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية والبيانات الإحصائية التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة وتعالج حينها هذه البيانات والمعلومات من خلال المتوسطات الحسابية البسيطة والمرجّحة للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي والمؤشرات الفرعية المكونة له. قام المعهد بتصنيف المؤشرات التنافسية إلى أربعة مجموعات وهي:

1) الأداء الاقتصادي
2) الفاعلية الاقتصادية
3) كفاءة قطاع الأعمال
4) البنية التحتية

وتندرج تحت هذه المؤشرات مؤشرات فرعية أخرى تتعلق بمؤشرات فرعية من الدرجة الثانية.

III. مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF)[22]:

يصدر المنتدى الإقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمي منذ العام 1979 ويوفر هذا التقرير تقييماً شاملاً للتنافسية ل 144 دولة تشكل اقتصادياتها 98% من الناتج الإجمالي العالمي ليستفيد منه كل من:

[22] Klaus Schwab, “The Global Competitiveness Report 2010 -2011”, World Economic Forum, Geneva, 2010.

- الحكومات من خلال تحديد معوقات النمو والاستفادة منه في رسم وتعديل السياسات.
- قطاع الأعمال وخصوصاً الشركات لتطوير استراتيجيات أعمالها وتوجيه استثماراتها.
- الأكاديميين والباحثين في تحليل بيئة الأعمال الحالية في بلد ما.
- منظمات المجتمع المدني لمعرفة المزيد عن وضع بلادها التنافسي مقارنة بالبلدان الأخرى.

تتسم منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي في قياس التنافسية بالتطور المستمر وذلك بغية الإحاطة بأكبر عدد من المحددات والمؤشرات التي تؤثر في تنافسية البلدان في مختلف مراحل نموّها.

إن أساس المنهجية المتبعة اليوم في قياس التنافسية هي المنهجية المتبعة عام 2004 والتي وضعها الخبير خافيير سلاي مارتين مع إدخال بعض التطويرات والتحديثات عليها لتصبح عملية مقارنة تنافسية الدول أكثر شفافية وواقعية. وإن المحددات والمتغيرات المدروسة كثيرة ومعقدة ، وانطلاقاً من ذلك فقد بات مؤشر التنافسية الكلي المعزِّز للنمو يوفر صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم في جميع مراجل تطورها ويتألف المؤشر الكلي من اثني عشر مؤشراً رئيسياً تغطي أكبر عدد ممكن من العوامل التي تحدد وتؤثر في تنافسية البلدان وتنضوي هذه المؤشرات الرئيسية تحت ثلاثة مقاطع أساسية حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للدول ويتألف كل مقطع من مجموعة من المؤشرات الفرعية الأخرى التي يتم احتساب بعضها من خلال مسح رأي رجال الأعمال في الدول المدرجة، وفي بعض الدول فهي معطيات رقمية يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة.

وصنّفت الدول حسب مراحل تطورها إلى ثلاثة مراحل أساسيّة وفقاً لما يلي[23]:

[23] Klaus Schwab, "The Global Competitiveness Report 2010-2011", World Economic Forum, Geneva, 2010.

a) المرحلة الأولى وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الأولية
b) المرحلة الثانية وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة
c) المرحلة الثالثة وتعتمد فيها اقتصاديات الدول على المعرفة والابتكار

وتندرج المؤشرات الرئيسيّة ضمن ثلاثة مقاطع، وتأخذ أوزاناً مختلفة حسب مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أنه كلما تقدم البلد في مرحلة النمو الاقتصادي كلما تمت معاملته بشروط أقسى في حساب مؤشر التنافسيّة الإجمالي، وذلك كما بين الجدول رقم (1) التالي:

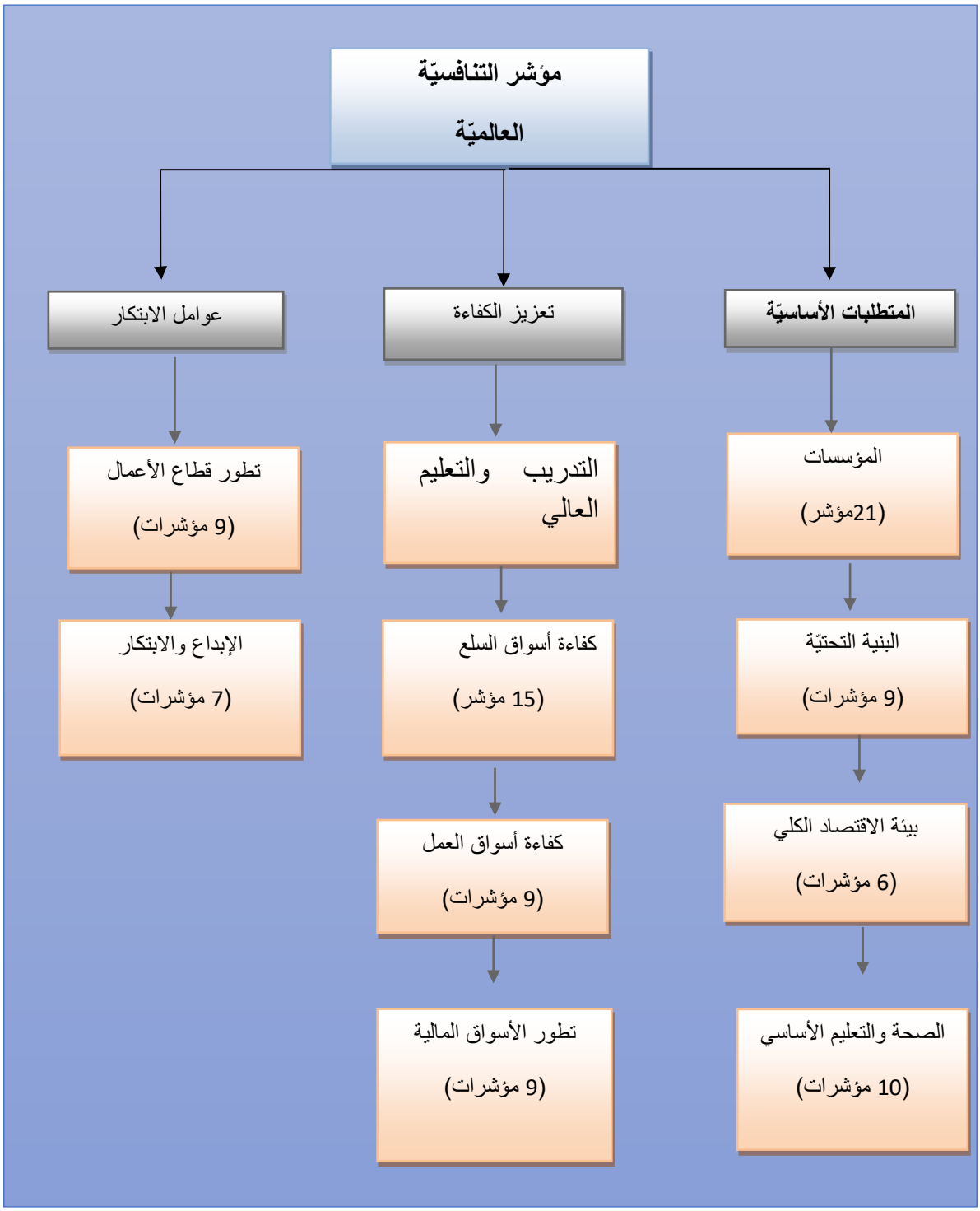
الجدول رقم (1): أوزان المؤشرات الرئيسيّة ضمن مراحل النمو

	1	2	3
الوزن	**مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الأولية (%)**	**مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة (%)**	**مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار (%)**
المتطلبان الأساسيّة	%60	% 40	% 20
معززات الكفاءة	% 35	% 50	% 50
عوامل الابتكار	% 5	% 10	% 30

تندرج البلدان ضمن المراحل الثلاثة للنمو الاقتصادي بالاستناد إلى معيارين اثنين، وهما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات.

ويوضّح الشكل (2) مؤشرات التنافسيّة بحسب تقسيمات المنتدى العالمي تقرير التنافسية العالمي.

الشكل (3): مؤشرات التنافسيّة بحسب تقسيمات المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمي[24].



[24] المرجع السابق.

رابعاً: مقاييس القدرة التنافسيّة:

إن مفهوم القدرة التنافسية هو مفهوم نسبي، حيث يهتم جانب منه بالأداء التنافسي سواء كان ذلك على صعيد القطاعات الاقتصادية، أو الشركات العاملة في تلك القطاعات، أو على صعيد الاقتصاد ككل. وفي هذه الأيام وفي ظل التغيرات الديناميكية في الأسواق، هناك تأكيد على أن هذا المفهوم هو مفهوم ديناميكي أيضا، ويتبين ذلك بشكل واضح من خلال اهتمام هذا المفهوم بالإصرار على تحقيق زيادة مطردة في الحصص السوقية للجهة المعنية في المستقبل.

ومن اجل قياس القدرة التنافسيّة للشركات والأنشطة الفرعيّة المرتبطة الفرعيّة في القطاعات المختلفة بطريقتين أساسيتين هما:

1. طريقة تحليل الأداء التنافسي.
2. طريقة تحليل الجهود والإمكانات التنافسيّة.

1. طريقة تحليل الأداء التنافسي:

تبحث هذه الطريقة في كيفية وصول مؤسسة أو مشروع أو قطاع معين إلى وضع منافس من خلال استخدامها لمجموعة من المؤشرات النموذجيّة كمؤشر الربحيّة والحصص السوقيّة وميزان المدفوعات، حيث تتم مقارنة هذه المؤشرات مع فروع النشاط المماثل في إقليم او بلد آخر أو صناعة ونشاط مماثل في نفس القطاع الإنتاجي في حال قياس الأداء التنافسي لصناعة معينة.

وتنطبق غالبيّة مقاييس تنافسيّة المؤسسات على تنافسيّة قطاعات النشاط، إذ أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردوداً متوسطاً أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة يمكن ان يعتبر تنافسيّاً إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة للتمكن من المنافسة على المدى الطويل.[25]

[25] عمار بوشناق، " الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصاديّة، مصادرها تنميتها وتطويرها"، رسالة ماجستير غير منشورة،2003جامعة الجزائر،ص79.

i. مؤشر المزايا النسبيّة الظاهرة:Revealed Comparative Advantage

ظهر هذا المؤشر كنتيجة لتداخل الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى اكتشاف أنشطة جديدة، الامر الذي جعل مسألة قياس الميزة التنافسيّة لصناعة معينة أمر في غاية الصعوبة، فنحن بحاجة إلى بيانات ليس فقط للعناصر الإنتاجيّة المتاحة لهذه الصناعة، بل يجب توافر البيانات الخاصة بعناصر الإنتاج الداخلة في الصناعات الأخرى التي لها علاقة مباشرة مع الصناعة التي هي موضوع الدراسة، وذلك من اجل التحقق من موقع المزايا النسبيّة لتلك الصناعة.

ولحل هذه المشكلة طوّر الاقتصادي Balassa أداة لقياس المزايا النسبية الظاهرة والتي استعرض من خلالها مقاييس الأداء التنافسي، والمزايا النسبيّة التي أشار إليها تتضح من خلال ارتفاع الحصة السوقيّة في الصناعة أو في القطاع او الاقتصاد ككل[26].

والصيغة العامة لهذا المقياس هي:

$$RCA= ((Xi/Xiw)/(Xm/Xmw)) *100$$

حيث أن Xi: قيمة صادرات السلعة في دولة معينة أو في نشاط اقتصادي معين

Xiw: قيمة صادرات السلعة من جميع الدول أو من جميع الأنشطة الاقتصادية المتصلة في هذه السلعة.

Xm: قيمة صادرات جميع السلع المصنعة في تلك الدولة أو في النشاط الاقتصادي الكبير التي تصنف في بنوده هذه السلعة.

Xmw: قيمة صادرات جميع السلع المصنعة لجميع الدول.

ويمكن استخدام مقياس RCA أيضا على قطاع معين في الدولة، وذلك من اجل الاستدلال على وجود مزايا نسبية أو عدم وجودها وذلك من خلال مقارنتها بالقطاعات الأخرى في تلك الدولة، وكمثال على ذلك لحساب القدرة مؤشر المزايا الظاهرة للصناعات الغذائية سوف نقوم بحساب النسبة التالية:

[26] Buckwell, A., Haynes, J., Davidova, S., Courbin, V. and Kwiecinski,"**feasibility of an agricultural strategy to**

(قيمة الصادرات من منتجات الصناعات الغذائية/ قيمة الصادرات من منتجات الصناعات التحويلية) مقسوما على (قيمة صادرات القطاع الصناعي كاملا/قيمة صادرات جميع الأنشطة الاقتصادية) لنفس الفترة الزمنية.

ii. مؤشرات التكاليف والإنتاجيّة:[27]

يكون القطاع الاقتصادي تنافسيّاً إذا كانت الإنتاجيّة الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى القطاعات الاجنبيّة المنافسة أو على مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب.

وغالباً ما يتم إجراء المقارنات الدوليّة حول إنتاجيّة اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة، ومن الممكن تعريف دليل تنافسيّة اليد العاملة لقطاع نشاط معين i في البلد j في الفترة t بواسطة المعادلة التالية:

$$CUMO_{ijt} = W_{ijt} * R_{jt} / \left(Q/L\right)_{ijt}$$

حيث أن:

W_{ijt} : تمثل أجر الساعة في قطاع النشاط i والبلد j خلال الفترة t.

R_{jt} : تمثل معدل سعر صر فالدولار بعملة البلد j خلال الفترة t.

$\left(Q/L\right)_{ijt}$: تمثل الإنتاج الساعي في قطاع النشاط i والبلد j خلال الفترة t.

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبيّة مع البلد k.

$$CUMO_{ijkt} = CUMO_{ijt} / CUMO_{ikt}$$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلد j بالنسبة إلى مثيلاتها في البلدان الأخرى لسبب أو أكثر مما يلي:[28]

[27] **prepare the countries of central and eastern Europe for Deaccession**", Report to European Commission (DG), December, (1994).

[28] نبيل خليل مرسي، مرجع سابق، ص74.

- أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.
- أن ترتفع إنتاجيّة اليد العاملة بشرعة أقل من الخارج.
- ارتفاع قيمة اليد العاملة المحليّة بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

iii. الرقم القياسي لصافي الصادرات: Net Exports Index[29]:

يعرف صافي الصادرات بأنه الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، وإذا قسمنا رقم صافي الصادرات لسلعة ما على مجموع النشاط التجاري لتلك السلعة لنحصل على رقم قياسي تقع قيمته ما بين موجب وسالب واحد حيث أن قيمة موجب واحد صحيح تعني انه لا يوجد واردات من تلك السلعة وقيمة سالب واحد صحيح تعني عدم وجود صادرات من هذه السلعة.

يأخذ الرقم القياسي لصافي الصادرات بعين الاعتبار القيم النسبية للصادرات والواردات من سلعة معينة ولهذا لا يوجد اهتمام حقيقي لوضع مثل تلك القيم بالمفهوم الإجمالي للنشاط التجاري في تلك السلعة، ويتبين ذلك في الدولة التي تتمتع باكتفاء ذاتي في إنتاج تلك السلعة.

iv. القيمة المضافة كمقياس للقدرة التنافسية:

وتعرّف القيمة المضافة على أنها مجموع القيم التي تضاف الى قيمة المواد الأولية اللازمة للصناعة في جميع مراحل العملية الإنتاجية حتى تصبح هذه المواد سلعة نهائية.

إن الرقم القياسي للقيمة المضافة يعتبر أداة مهمة لقياس القدرة التنافسيّة والأداء التنافسي في حال أن مستويات التحليل كانت قد اختيرت في صناعات تجميعيّة مثل الصناعات الغذائيّة ككل، حيث أن مثل هذه الصناعات يتطلّب قيود صارمة في جميع مراحله الإنتاجيّة وتحديداً في توفير البيانات والجودة.

2. طرق تحليل الجهود والإمكانات التنافسيّة:

تقوم هذه الطريقة على قياس وتحليل طبيعة البيئة التي تعمل فيها الشركة أو القطاع أو الاقتصاد ككل، حيث يتم قياس الإمكانيات والجهود الإدارية وكيفية تحويلها الى أداء تنافسي قوي.

[29] Balassa**," revealed comparative advantage revisited: an analysis of relative export share of the industrial countries"**, Manchester School,1977, P45 -44.

سوف نعتمد على تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية معا وذلك لوجود ترابط وثيق بين المفهومين، بالإضافة إلى أنّه هناك مجموعة من النماذج التي تبحث في عملية التطوير والتنمية الصناعية والتي تركز على دراسة الإمكانيات والجهود التنافسية، والتي من خلال دراستها سنتعرف على مصادر القدرة التنافسية، ومن أهم هذه النماذج:

1) نموذج الماسة الصناعيّة لبورتو Porter's Diamond Model:

اهتم بورتر بدراسة جملة العوامل التي تؤثر بتفاعلها مع بعضها البعض في بناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي، وقام بجمع هذه العوامل في أربع فئات رئيسيّة تشكل في مجملها إطاراً تحليلياً يكن من خلاله فهم آليّة تأثير هذه العوامل بالميزة التنافسيّة، وقد رسم بورتر هذه العوامل على شكل رسم تخطيطي يأخذ شكل الماسة، والتي باتت أحد اهم المقاييس المرجعيّة لتحليل التنافسيّة وأركان ماسة بورتر هي[30] :

1- **عوامل الإنتاج:** وتشمل العنصر البشري والمصادر الطبيعيّة ورأس المال البشري والبنية التحتيّة، حيث يتم التركيز على نوعية ومدى تخصص هذه العوامل في الحصول على مخرجات قادرة على الاستجابة للطلب كماً ونوعا.

2- **ظروف الطلب:** وهي عبارة عن العوامل التي تتعامل مع طبيعة الطلب في السوق المحليّة، ويتم التركيز على نوعيّة الطلب وتخصصه، فكلما تحسنت نوعيّة الطلب كلما كان التأثير الإيجابي أكبر على استراتيجيّة الصناعة وعوامل الإنتاج.

3- **الصناعات الداعمة:** وهي مجموعة المتغيرات التي تبيّن مدى استفادة الصناعة من البيئة الاقتصاديّة التي تقدّم المدخلات والخدمات التي تحتاجها وتتفق مع المعايير التي تحقق احتياجاتها، فالصناعات الداعمة لها أهميّة كبيرة في تكامل الصناعة وجعلها منافسة عالمياً

[30]Michael E. Porter, "The competitive advantage of nations", New York: Free Press, 1990.

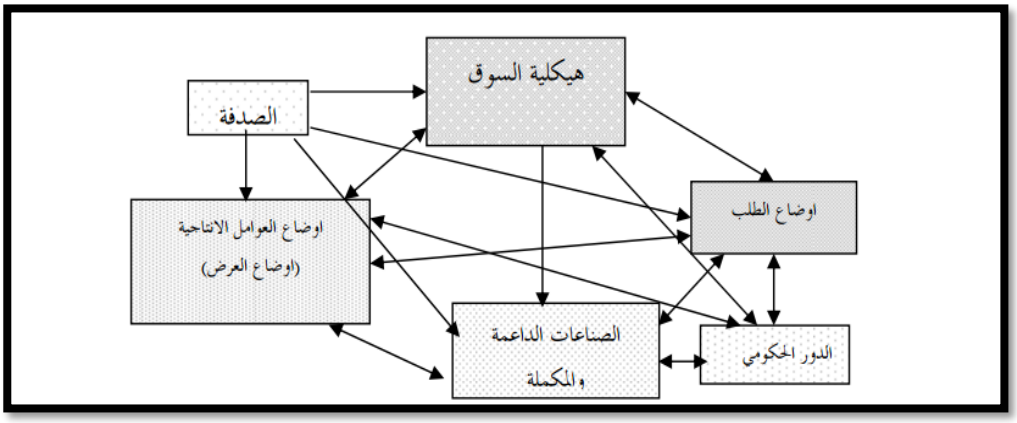
4- **استراتيجيّة المنشأة ومنافستها:** حيث يتم دراسة المناخ التنافسي للصناعة واستراتيجيّة المنشآت ومستوى التركز في الصناعة وهيكلها، وتأخذ بالاعتبار التعاون الممكن بين الوحدات الصناعيّة التي لها نفس الوظيفة، وتنتج نفس المخرجات وتشكل العناقيد الصناعيّة، على اعتبار أن هذه العناقيد تعطي الكثير من المرونة والفعالية لعمل المنشآت من خلال التشارك في شراء المواد الخام أو امتلاك استراتيّجيّة منسجمة لتسويق المخرجات.

5- **الدور الحكومي:** حيث أن الحكومة تستطيع أن تؤثر على العوامل السابقة بهدف رفع القدرة التنافسيّة، حيث يمكن للحكومة تتحكم بالعرض وبالعناصر الإنتاجيّة، وكذلك وضع الطلب في السوق المحلّي والمنافسة بين الشركات، ويمكن التدخّل على المستوى المحلّي أو الإقليمي أو الوطني أو الدولي.

6- **الصدفة:** عندما تتوفر عناصر إنتاجيّة خارج نطاق السيطرة والرغبة من قبل الشركات، مثل اكتشاف بعض عناصر الإنتاج الطبيعيّة والمهمّة في العمليّة الانتاجيّة أو إن وجودها كان غير محسوب.

وبحسب بورتر فإنّ التفاعلات بين جميع العناصر السابقة يساهم في خلق وضع تنافسي يقوم على أساس إيجاد ابتكارات جديدة تساهم في تحسين القدرة التنافسية والشكل التالي يعبر عن ماسية Porter.

الشكل(4): ماسيّة بورتر في تحليل الجهود والإمكانات التنافسيّة[31]



2) خريطة العنقود الصناعي Cluster Map[32]:

إن النظر إلى الصناعة كعنقود ممكن أن يحدد مدى تنافسيّة الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والتهديدات وأماكن القوة والفرص، بالإضافة إلى تحليل البيئة المحيطة بها من خلال تحديد النشاطات الداعمة والمرتبطة بها.

عادةً ما يتم الاستعانة بخريطة العناقيد الصناعيّة لتحديد طبيعة العلاقة بين الصناعات الداعمة والصناعات المرتبطة والرئيسيّة، على اعتبار أن العناقيد هي عبارة عن تجمع مجموعة من المؤسسات تجتمع فيما بينها بعوامل عديدة كاستخدام تقانة متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقيّة ذاتها، وعادة تكون هذه العناقيد مكونة من مجموعة من المؤسسات الداعمة والمرتبطة بها، وبالتالي فإن قدرة هذه العناصر مجتمعة على التفاعل مع بعضها البعض في مجموع متجانس ومتكامل يتناسب مع قدرة الصناعة على بناء ميزة تنافسيّة عالية.

[31] Porter E. Michael. 1990. (The Competitive Advantage of Nations), New York, the Free Press, P12.

[32] Hakansson, Evolution processes in industrial networks, in Industrial Networks a Net View of Reality,1992, P34.

الفصل الثاني: واقع الاقتصاد السوري والصناعة السورية: /49-82/

المبحث الأول: ملامح ومؤشرات الاقتصاد السوري:

أولاً- الملامح العامة للاقتصاد السوري:

ثانياً- المؤشرات الأساسيّة للاقتصاد السوري خلال الفترة 2010 -2015:

المبحث الثاني: تحليل تنافسيّة الاقتصاد السوري:

أولاً -مؤشرات تنافسيّة الاقتصاد السوري:

ثانياً- تحليل نقاط القوّة والضعف لتنافسية الاقتصاد السوري:

المبحث الثالث: الصناعة والقطاع الصناعي في سورية:

أولاً- الملامح العامة للقطاع الصناعي:

ثانياً- هيكلية الصناعة السورية:

ثالثاً - واقع القطاع الصناعي في ظل الأزمة:

المبحث الأول: ملامح ومؤشرات الاقتصاد السوري:

يعتبر الاقتصاد السوري اقتصاداً متعدد الموارد كونه مزيج من القطاعات الاقتصادية المنتجة كالزراعة والصناعة التحويليّة والاستخراجيّة والخدمات وغيرها، إضافة إلى ذلك تعتبر قطاعات الزراعة والصناعات الغذائيّة والنسيجيّة إضافة إلى المقومات السياحيّة من النشاطات الاقتصاديّة الهامة إلى جانب قطاع النفط والغاز الذي يعتبر من القوى الرئيسيّة في الاقتصاد السوري.

وخلال العقود الأخيرة عانى الاقتصاد السوري العديد من التحديات الخطيرة التي اعترضت مسيرة نموه، الأمر الذي انعكس سلبا على مختلف قطاعاته ولاسيما المالي والصناعي مخلفاً ذلك تدني في مستويات الإنتاجيّة وارتفاعاً في معدّلات البطالة.

ولكن مع دخول الألفيّة الجدية بدأت عمليّة الاصلاح الاقتصادي من خلال ذهنيّة منفتحة ومتطوّرة تسعى إلى مواكبة التطورات الاقتصاديّة ساقت البلاد من نهج مرتكز على التخطيط المركزي إلى نهج آخر يجمع بين قوانين السوق والجانب الاجتماعي المطلوب دعمه ورعايته، لتفادي الآثار السلبية المترتبة على عمليّة الانتقال، وصولاً إلى إرساء أسس وقواعد اقتصاد السوق الاجتماعي.

وقد انعكست هذه التغيرات والتبدلات في القوانين على البنى والهياكل الاقتصاديّة والمؤشرات الرئيسيّة للاقتصاد الكلي، التي شهدت تطورا ملحوظاً خلال العقد الأخير الذي سبق اندلاع شرارة الأزمة السورية التي شكلت الضربة القاسمة لعملية الإصلاح الاقتصادي.

وفيما يلي سوف نستعرض أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسيّة خلال الفترة الممتدة من العام 2000 وحتى العام 2015 ودراسة التغيرات التي طرأت على هذه المؤشرات وكيف أثرت الأزمة على أداءها.

أولاً: مؤشرات الاقتصاد السوري:

على الرغم من الضغط التي تعرض له الاقتصاد السوري خلال العقد الأول من الألفية الجديدة وخصوصاً في سنوات (2009-2006) والتي حملت معها أزمة الغذاء العالمي، وارتفاع أسعار الغذاء إلى معدلاتٍ غير مسبوقةٍ، وتساقط آثار الأزمة المالية الدولية على الاقتصاد السوري بشكل سلبي، مباشر وغير مباشر، من خلال تراجع الصادرات التي تعتبر أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي السوري في مرحلة تراجع الإنتاج النفطي، وإفلاس العديد من المنشآت الصناعية أو توقفها عن العمل أو العمل بشكل جزئي، وتراجع حجم التحويلات الخارجية من المهاجرين، إلا أنّه حافظ على توازن إطاره الكلي في ماعدا ارتفاع معدل التضخم في العام 2008 فحقّق في سنوات العشريّة المنصرمة (2010-2000) معدل نمو اقتصادي وسطياً بالأسعار الثابتة قدره 5.1%، وتغيرات على مؤشرات الاقتصاد الكلي بما فيها أرقام الموازنة العامة والتجارة الخارجية والتي سوف نستعرضها فيما يلي، من خلال دراسة تطور أرقامها خلال فترتين الأولى ممتدّة بين عامي (2000-2010) والثانية خلال فترة الأزمة أي من بداية عام 2011 وحتى 2015.

1. **أداء بعض مؤشرات الاقتصاد السوري خلال الفترة (2010-2000):**

i. مؤشر الموازنة العامة:

شكّل تراجع حجم الحكومة في سنوات (2010-2000) أبرز مظاهر السياسات الاقتصادية الليبرالية لتوصيات صندوق النقد الدولي التي تتركز على مفهوم حكومة الحدّ الأدنى الذي يعني مضمونه تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية- الاجتماعية "عكس هذا التحول سياسات جديدة وتحولات هيكلية تقوم على خفض الإنفاق الحكومي بدعوى تخفيض العجز في الموازنة، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص، ومنع مزاحمة القطاع العام والدولة له، بينما كان عجز الموازنة السورية منخفضاً في السنوات التي شرع فيها في التحول، وكان الإطار العام للاقتصاد الكلي السوري سليماً، ويمكّن السياسات من مواصلة إصلاح تنموي شامل"[33].

ومن خلال الجدول (2) نلاحظ أن حجم الإنفاق الحكومي تراوح خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (2010-2005) حول 26.2كمعدّل وسطي لحجم الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 31.3% في سنوات (2005-2000)، مسجّلاً تراجعاً

[33] محمد جمال باروت، " العقد الأخير في تاريخ سورية- جدلية الجمود والإصلاح"، المركز العربي للأبحاث والسياسات، 2011.

قدره 5.1% عن فترة (2000–2005)، ففي حين وصل هذا الحجم في العام 2004 إلى 32% فإنه تراجع في العام 2005 إلى 28.7% بمعدّل تراجع قدره 11.5%، واستمرّ في تراجعه طيلة سنوات (2005–2010) فقد وصل حجم الإنفاق في العام 2010 إلى 24.9% بالتالي تراجع بمقدار 28.5% عن العام 2005.

الجدول (2): أرقام الإنفاق والإيرادات العامة في الموازنات العامة للدولة

العام	النفقات العامة		الإيرادات العامة		العجز
	مليار ليرة	نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي %	مليار ليرة	نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
2000	264.8	29.3	245.6	27.2	19.2
2001	288.2	29.6	305.3	31.4	17.1
2002	314	30.9	301.6	29.7	12.4
2003	353.7	33.2	321	30.1	32.7
2004	405.1	32	343.4	27	61.7
2005	431.4	28.7	356.3	23.7	75.1
2006	493.7	28.6	434.9	25.2	58.8
2007	520.5	25.8	458.5	22.7	62
2008	548.4	22.4	490.9	20.1	57.5
2009	654.6	26	600.8	23.8	53.8
2010	695.4	24.9	634.4	22.7	61

- المصدر: البيانات بالاعتماد على النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي وبيان الحكومة المالي حول موازنة 2013.

أمّا فيما يتعلّق بحجم الانفاق العام الاستثماري يوضّح الجدول (3) تطور ارقام الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2003 – 2010 اخفاض حجم الانفاق الاستثماري في العام 2005 بنسبة تقارب 21% عن العام 2004، وانخفاضه أيضا في العام 2008 ليصل إلى مستوى 230 مليار أي بانخفاض بنسبة 11% تقريباً عن العام 2007 ومن ثم يرتفع في العام 2010 ليصل إلى مستوى 327 مليار ليرة.

الجدول (3): تطور الانفاق الجاري والاستثماري خلال الفترة 2003 – 2010 (مليار ليرة)

العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري
2003	211	209
2004	217	233
2005	180	208
2006	195	300
2007	258	330
2008	230	370
2009	212	442
2010	327	427

*المصدر: وزارة المالية، بيان الحكومة المالي حول ميزانية 2012

ii. مؤشر معدّل النمو:

خلال الفترة الواقعة بين العامين 2001 و2010 حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة نسبيّاً بمعدّل وسطي يبلغ ما يقارب 4.45%.

ومن خلال الشكل (4) الذي يوضّح مصادر النمو خلال هذه الفترة نجد أن قطاعي التجارة والخدمات الحكومية كانا المساهمان الأساسيّان في النمو الاقتصادي، يليهما النقل والاتصالات والصناعات التحويليّة والتمويل والعقارات والبناء والتشييد، في حين أن إسهام قطاع الصناعات الاستخراجيّة في النمو كان سالباً.

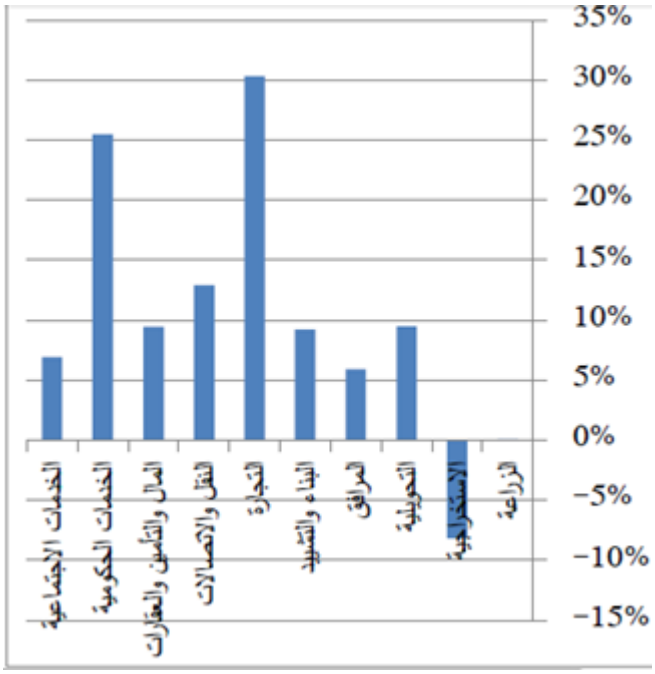
في حين توسعت مساهمة قطاع الخدمات في النمو حتى وصلت إلى ما يقارب (84.4) %، ويرجع هذا التوسع إلى تنامي تجارة التجزئة والجملة مع تنامي الاستهلاك المحلي وتراجع القيود على استيراد المنتجات النهائيّة، بالإضافة إلى التوسع في القطاع المالي والمضاربات العقارية والخدمات الحكوميّة جراء زيادة الخدمات الاجتماعية.

في الوقت الذي تراجع فيه دور القطاعات الانتاجية إلى ما يقارب (15.6) % فقط، حيث شهدت معدلات نمو متباينة سواء في الصناعات التحويليّة التي حققت معدّل نمو يصل إلى

(7.1) % أما الصناعات الاستخراجية فقد شهدت نتائج سلبيّة بسبب تراجع الإنتاج وخاصة فيما يتعلّق بالإنتاج النفطي على اعتبار أن سورية أضحت في عام 2006 دولة مستوردة صافية لحوامل الطاقة[34].

وفيما يتعلّق بالقطاع الزراعي فهو أقل القطاعات مساهمة في معدّل النمو نتيجة تدهور الإنتاج في هذا القطاع الذي كان المتضرر الأكبر نتيجة أزمة الجفاف الحادة وإدارة الموارد المائية خلال العقد المنصرم إضافة إلى التنفيذ المتأخر للمشاريع الحيوية.

الشكل (5): مساهمة القطاعات الاقتصادية في معدّل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2010



*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، بالاعتماد على ارقام الحسابات القومية خلال الفترة(2000-2010)

iii. مؤشر البطالة:

من خلال دراسة الأرقام الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والمبينة بالجدول رقم (5) نلاحظ ان معدّلات البطالة تذبذبت خلال الفترة بين /8 – 12 / تقريباً اي ضمن الحدود المقبولة

[34]"الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، المركز السوري لبحوث والسياسات ، 2013 ،ص18.

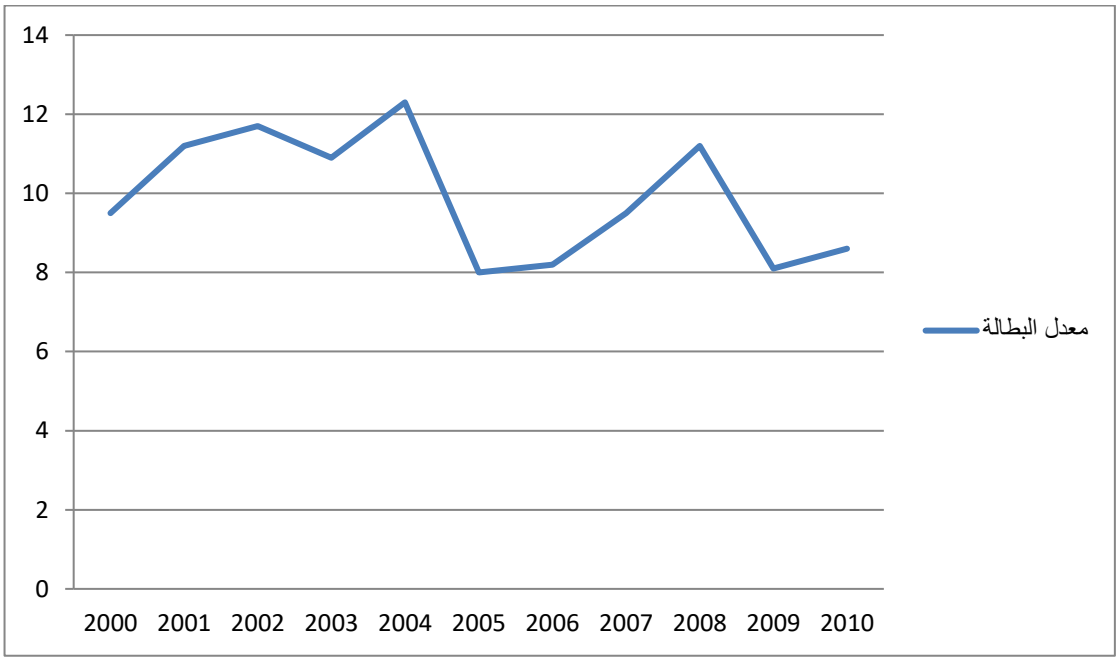
حيث وصلت البطالة إلى أعلى مستوياتها في عام 2004 وبلغ معدّل البطالة 12.3% لعود بعدها بالانخفاض ليل لمستويات 8% خلال السنوات الثلاث التي تليها، ليعود للارتفاع قليلا في عام 2008 ليقارب مستوى 11% ليعود بعدها إلى مستوياته السابقة بحوالي 8%.

الجدول رقم (4): معدلات البطالة خلال الفتر (2000-2010):

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	9.5	11.2	11.7	10.9	12.3	8	8.2	9.5	11.2	8.1	8.6

*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية 2011- مؤشر قوّة العمل(معدّل البطالة)

الشكل (6): معدل البطالة في سوريا خلال الفترة (2000 – 2010)



- المصدر: المكتب المركزي للإحصاء-المجموعة الإحصائية2011-المؤشرات الرئيسية/معدّل البطالة

ولكن بالنظر إلى أزمة الركود الاقتصادي التي عانى منها الاقتصاد العالمي نتيجة للأزمة المالية، فإنّ معدّل البطالة في 2009-2010 لم يرتفع كثيراً بالقدر الذي يتناسب مع حجم الأزمة، ويعود ذلك إلى تراجع معدلات المشاركة في قوة العمل التي شهدت تراجعاً في العقد الأخير كما هو

موضح في الجدول الشكل (5)، فلو استمر معدل مشاركة قوة العمل كما كان في 2001 دون تراجع لوصل معدل البطالة إلى حوالي 24 % في عام 2010[35] .

لكن جملة العوامل والظروف التي واجهها الاقتصاد خلال هذه الفترة والتي أثرت سلباً على قدرته على خلق فرص العمل مثل حالات الجفاف المتعاقبة التي أضرّت بالتشغيل في القطاع الزراعي والاستجابة البطيئة من بقية القطاعات في مجال التشغيل، إضافة إلى آثار الركود الاقتصادي عقب الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى فإن الحكومة توقفت عن توسيع التوظيف في القطاع العام خلال الفترة الواقعة بين 2001 و 2010 بقي التوظيف في القطاع العام عند حدود ما يقارب 27% في حين ازداد عدد العاملين في القطاع الخاص ضمن القطاع غير المنظم من 34% إلى 43% وهذه الزيادة لم تنعكس على تحسن في ظروف العمل[36] .

بالتالي لم يستطع الاقتصاد خلق سوى 400 ألف فرصة عمل خلال العقد الماضي بمعدّل نمو سنوي يبلغ 0.9% بالتالي تراجع معدل التشغيل من (47 %) في عام 2001 إلى (39 %) في عام 2010.

الجدول (5): معدّلات المشاركة في قوة العمل خلال الفترة (2000–2010)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الذكور	79.4	81.1	80.1	76.3	74.7	72.8	74.1	74	72.5	71.7	72.2
الإناث	21.1	21.3	23.2	19	16.2	14.5	14.9	14.4	14.6	13	12.9
الإجمالي	51.9	52.3	52.2	48	50.6	44.9	45.8	44.9	44	43	42.7

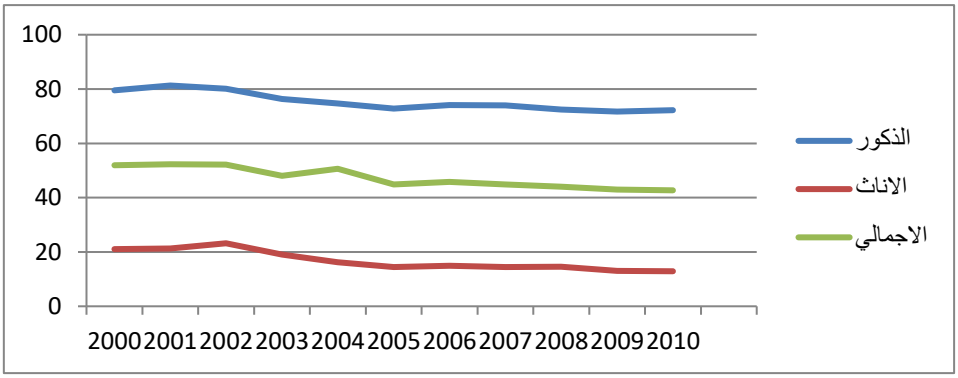
*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية 2011 –إحصاءات القوة العاملة.

ويظهر الشكل (6) انحدار معدلات المشاركة في قوّة العمل منذ بداية 2003 لتبلغ أدنى مستوياتها في عام 2009 بعدما كانت قد حقق أفضل مستوى لها في عام 2001.

[35]Nasser, "Could New Growth Cross-country Empirics Explain the single country growth of Syria during 1965-2004?" Arab planning Institute, Working paper 0802,2008.

[36]"الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، مصدر سابق ص23.

الشكل (7): معدلات مشاركة القوة العاملة



*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية 2011.

iv. مؤشر التضخم:

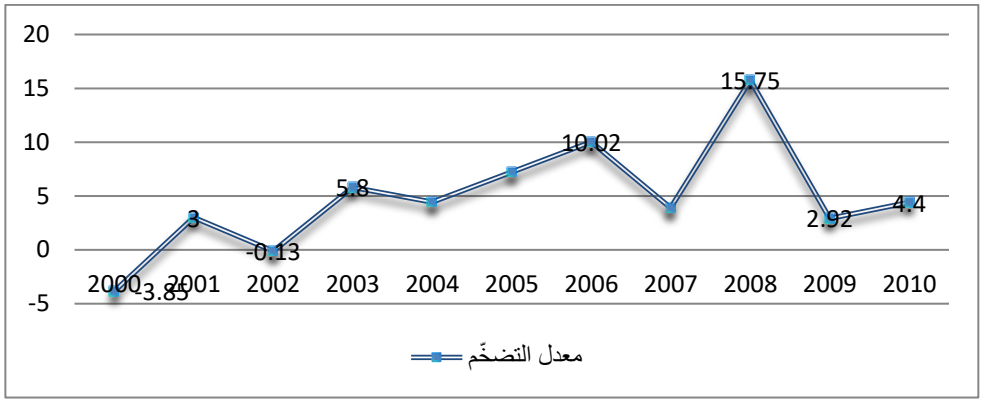
شهدت الفترة الممتدة بين 2000-2010 ارتفاعات متواصلة في معدلات التضخم، طالت بالدرجة الأولى المواد الغذائية والتي ارتفعت بنسب متفاوتة بين (33- 70) % والتي عزاها المسؤولين إلى التقلبات في الأسعار العالمية، بحكم أن الاقتصاد السوري يعتمد بالدرجة الأولى على استيراد المواد المصنعة ونصف المصنعة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار العقارات نتيجة نزوح الآلاف من العراق ولبنان.

ومن خلال الشكل (7) الذي يوضح معدل التضخم خلال الفترة المدروسة نلاحظ ارتفاع معدل التضخم بشكل كبي في العام 2008 حيث وصل إلى مستوى (15.75) بعد أن كان (10,02) في العام 2006، ويعود ذلك إلى ارتفاع اسعار الغذاء عالمياً في العامين 2007 و2008 حيث ارتفعت في العام 2008 بمعدّل تجاوز 56% عن العام 2000.[37]

وبعد ذلك انخفض معدل التضخم بدرجة كبيرة ليصل في العام 2009 إلى ما يقارب (2,92) وينهي الفترة في العام 2010 عند مستوى (4,4).

[37] سمير العيطة "استراتيجيات الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات في سورية في ظل الأزمة العالمية"، وزارة الاتصالات والتقانة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، أيار 2009، ص 20.

الشكل (8): معدل التضخم خلال الفترة 2000-2010



*المصدر: البيانات الصادرة عن البنك الدولي خلال الفترة (2000-2010)

فقد ارتفع معدل التضخم نتيجة إجراءات رفع الدعم ورفع سعر الطاقة والمشتقات النفطية وعدد كبير من السلع والخدمات الأخرى، الأمر الذي انعكس على كل من القدرة الشرائية للنقود، وعلى سوء توزيع في الدخول لمصلحة الأغنياء، وقد ساهم توجّه الكتلة الأساسية من الاستثمارات إلى الاستثمارات الضخمة في القطاع العقاري إلى التهامها الجزء الاكبر من الموارد المتاحة والشديد المحدودية الامر الذي أدى إلى تعميق التشوّه في توزيع الدخول.[38]

٧. حجم التكوين الرأسمالي:

حاولت السياسات التحريرية التي انتهجتها الحكومة أن تجذب أكبر حجمٍ ممكنٍ من الاستثمارات الأجنبية كي تعوّض هذا الضعف في معدّل الادخار، ورفعت وتيرة إعادة هيكلة الاقتصاد السوري، واستعدادها للانسحاب من أيّ مجالٍ يستطيع فيه القطاع الخاص أن يستثمر، ما يجعل منه قاطرة النمو، "وبالفعل ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 59.8% في فترة 2000-2005 إلى 64.9% في فترة 2006-2009 لقاء مساهمة القطاع العام بـ 40.2% خلال فترة 2000-2005 و35.1% خلال فترة 2006-2009، وفي هذه الفترة بلغت مساهمة القطاع الخاص في تشكيل الناتج 61.8% وسطياً، بينما بلغت مساهمة القطاع العام 38.2%. وفي العامين (2009-2010) بلغت أكثر من 65%. وهذه هي المرة الأولى التي تنقلب فيها حصة القطاع الخاص في تشكيل الناتج رأساً على عقبٍ منذ نصف قرن تقريبا وتحديدا منذ العام

[38]جاسم المناعي، "تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية: الإيجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة"، الكويت: صندوق النقد العربي، أيار 2006، ص6.

1960 في إطار الجمهورية العربية المتحدة حين زادت حصة القطاع العام في تشكيل الناتج على حصة القطاع الخاص"[39].

في حين خفّضت الاستثمار العام إلى أدنى درجةٍ ممكنةٍ. وخلال 4 سنوات فقط (2005-2008) انخفض الاستثمار العام من 13% إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي، متراجعةً في ذلك عن معدله المخطط الذي قامت عليه الخطة الخمسية العاشرة والمحدد بـ 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل راوح الاستثمار الخاص مكانه في الفترة نفسها مع انخفاض من 12% إلى 11%.

2. مؤشرات الاقتصاد السوري خلال الأزمة:

مع تزايد وطأة الحرب واتساع دائرتها تراجعت المؤشرات الرئيسية للاقتصاد السوري إلى أرقام مخيفة، الأمر الذي جعل الاقتصاد السوري يعيش حالة من الاقتصاد المكشوف يعتمد فيه بشكل متزايد على الاستيراد والاقتراض المالي والحصول على التسهيلات الائتمانية من الدول الحليفة، ولتهبط الليرة مع هذه التطورات الأمنية والاقتصادية لمستويات متدنية أضعفت القوة الشرائية، ودفعت بمستويات التضخم إلى نسب عالية وصلت لأكثر من 80%، رافعة معها الأسعار لمستويات غير مقبولة لا تتناسب مع متوسط الرواتب والأجور الذي تراجع لأقل من 70 دولار شهرياً.

وكانت الليرة السورية قد بدأت بالتراجع بنسبة 16% في نهاية عام 2011 وبسعر وصل لحدود 59 ليرة مقابل الدولار الأمريكي بعد أن كان 48.69 ليرة في نهاية عام 2010، وفيما يلي عرض لأداء بعض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد خلال الفترة الممتدة من العام 2011 وحتى العام 2015.

i. التضخّم:

لاشك أن أكثر المؤشرات التي ظهرت بوضوح خلال الأزمة هو مؤشر الأسعار، والشكل (8) والذي يعرض مؤشر قياس المستهلكين خلال الفترة من 2011 وحتى 2015، يظهر لنا الارتفاع الكبير للأسعار والخدمات خلال هذه الفترة والتي تعود إلى حالة الحرب والحصار الاقتصادي

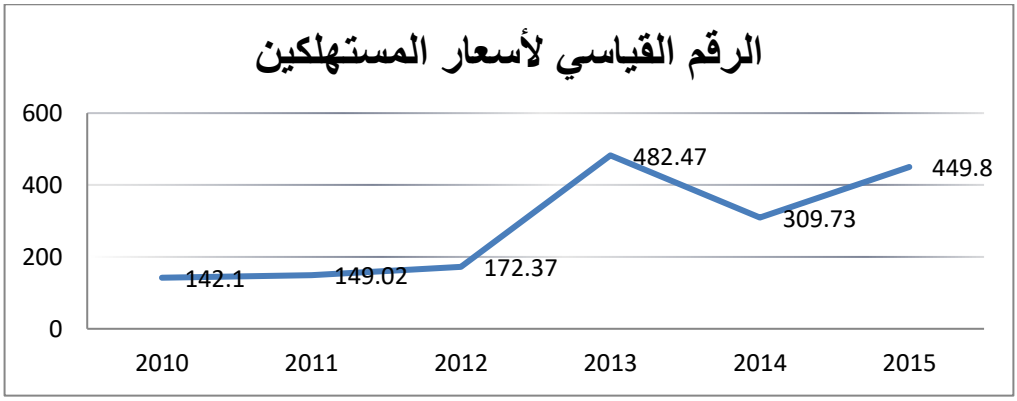
[39]محمد جمال باروت،" العقد الأخير في تاريخ سورية- جدلية الجمود والإصلاح "،مرجع سابق..

المفروض على الاقتصاد وتوقف عجلة الانتاج المحلي، إضافة إلى السياسات التي انتهجتها الحكومة والمتمثلة بعدد من القرارات والإجراءات ساهمت في بزيادة معدلات التضخم كالموازنات التضخمية والتمويل بالعجز، ورفع الدعم عن بعض المواد الأساسيّة، بالإضافة إلى رفع أسعار المشتقات النفطية الامر الذي انعكس على تكاليف الإنتاج في جميع القطاعات، وزيادة الضغوط التضخمية وانخفاض قيمة العملة 85% بنهاية عام 2015.

وتشير البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء بأن معدّل التضخم خلال عام 2013 قد بلغ 90% تقريباً مقارنة بعام 2012 حيث بلغ 39,5% اي بارتفاع قدره 52,17%، إلاّ أن هذا الرقم تضاعف بشكل كبير في العامين 2013 و2014 حيث وصل معدّل التضخم إلى ما يقارب 90% في عام 2013 وإلى 121% في العام 2014.

ويبين الشكل (8) حركة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة 2011-2015والذي يبين ارتفاعه الواضح في العام 2013 ليصل إلى مستوى 482,47 ليعود وينخفض بعدها ليصل إلى 309,73 علما أن هذا الرقم قد كان بحدود 142,1 في العام 2010.

الشكل (9): الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة 2010- 2015



*المصدر: البيانات بناءً على الارقام الصادرة عن المركز السوري لبحوث السياسات.

ii. ميزان الصادرات والمستوردات والتجارة الخارجية:

أثرت الأزمة تأثيراً كبيراً على التجارة الخارجية بسبب تداعياتها على الاقتصاد المحلي، ويبدو ذلك واضحاً من خلال انخفاض مؤشر الربحيّة على اعتبار ان القيمة المضافة التي حققتها الصادرات منخفضة مقارنةً بالقيمة المضافة للمستوردات.

ومن خلال الارقام الصادرة عن هيئة دعم الصادرات خلال الفترة 2011-2015 نلاحظ ان قيمة الصادرات في العام 2011 قاربت 505 مليار ليرة سورية، لتنخفض في العام 2012 لتصل إلى 196 مليار ليرة أي بنسبة 61.2% عن العام 2011 يعود ذلك جراء العقوبات التي أثرت على تمويل التجارة الخارجيّة، لتواصل في العام 2013 الانخفاض وتبلغ أدني مستوى لها خلال فترة الأزمة وتقارب 77 مليار ليرة أي بانخفاض 60% عن العام 2012.

لتعود في العام 2014 وترتفع بشكل ملحوظ أي بنسبة 116% عن العام 2012 وتبلغ قيمتها حوالي 424 مليار ليرة، ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن الوضع الأمني في أماكن عديدة وعودة الإنتاج إلى بعض المدن والمناطق الصناعيّة.

بالمقابل أظهرت الإحصاءات ارتفاعاً في قيمة المستوردات في العام 2011 حيث بلغت قيمتها 965 أي بنسبة ارتفاع بلغت 18.84% وتفسر هذه الزيادة بسعي القطاع الخاص إلى زيادة المخازن لمواجهة توقعات امتداد آثار الأزمة، وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري.

وفي الأعوام التالية شهدت المستوردات انخفاضاً كبيراً حيث بلغت نسبة الانخفاض 17.8% في العام 2012 واستر التراجع في العام 2013 لتصل إلى 492 مليار ليرة، وكان هذا الانخفاض الكبير ناتج عن تراجع الطلب المحلي وسياسة ترشيد المستوردات التي اتبعتها الحكومة خلال فترة الأزمة.

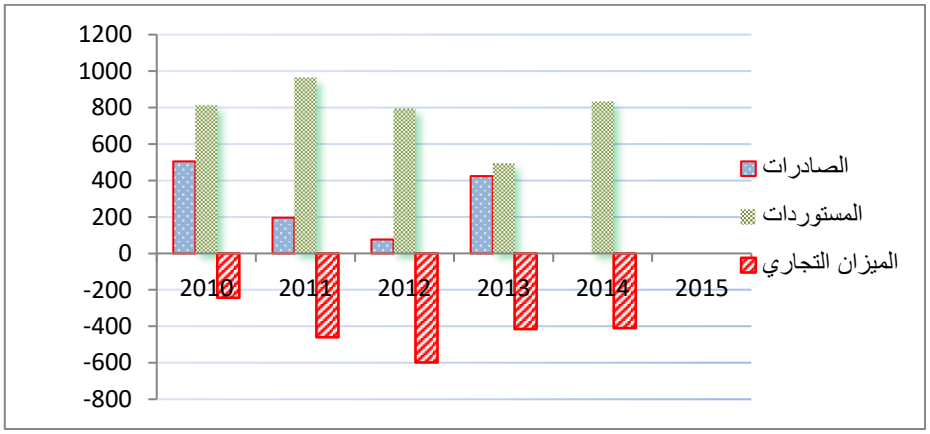
الجدول (6): أرقام الصادرات والمستوردات خلال الفترة 2010-2015(مليار ليرة سورية)

	قيمة الصادرات	قيمة المستوردات	الميزان التجاري
2010	569	812	-243
2011	505	965	-460
2012	196	794	-598
2013	77	492	-415
2014	424	834	-410
2015			

المصدر: أرقام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

ويمثل الشكل (9) تطور ارقام الصادرات والواردات والعجز في ميزان التجارة الخارجيّة وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى عام 2015.

الشكل (10): ميزان الصادرات والواردات



*المصدر: البيانات بناءً على الارقام الصادرة عن المركز السوري لبحوث السياسات.

iii. عجز الموازنة:

عانى النظام المالي السوري خلال السنوات الاخيرة بشكل عام من خلل هيكلي تمثّل بانخفاض حجم الايرادات ولاسيما النفطية منها بشكل أساسي والمترافق مع ازدياد حجم الطلب الداخلي على المشتقات النفطية، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة المستوردات وتضخّم حجم الاعانات الحكومية، إلى جانب ذلك النظام الضريبي الغير فعال في تحصيل الضرائب الغير نفطية وتنامي القطاع الغير نظامي الأمر الذي أثر سلبا على الجباية الضريبيّة، فضلا عن وجود العديد من المؤسسات الخاسرة للقطاع العام التي تستنزف من الميزانية العامة للدولة [40].

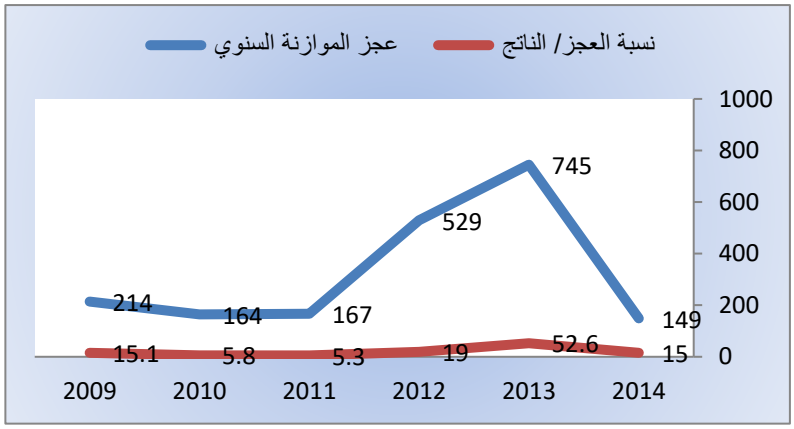
وقد فاقمت الحرب من هذه المشاكل وأحدثت ما يشبه الصدمة في المالية العامة للدولة، ويبدو ذلك بشكل واضح من خلال أرقام الموازنة العامة والتي تظهر ارتفاع نسبة العجز السنوي في الموازنة خلال الفترة 2011 – 2015 ، والذي وصل إلى مستوى مرتفع جداً في العام 2012 حيث بلغ 529 مليار ليرة سورية في العام 2012 ، أي بنسبة 19% من الناتج المحلي الإجمالي، ليعود ويرتفع في العام 2013 ليصل إلى 745 مليار ليرة أي بلغ العجز كنسبة إلى الناتج المحلي

[40] الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة"، المركز السوري لبحوث السياسات، تقرير 2013،ص44.

الإجمالي 52,6% وهو الرقم الأعلى خلال فترة الأزمة، ولكن في العام 2014 شهد تحسناً ملحوظاً في ارقام الموازنة العامة حيث العجز في الموازنة إلى 149 مليار ليرة ، أي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 15% .

والشكل (10) يوضح تطور حجم العجز في الموازنة العامة إضافة إلى نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (11): العجز في الموازنة العامة خلال الفترة (2009 -2014)



*المصدر: بالإعتماد على بيانات صادرة عن وزارة المالية.

ومن خلال ما سبق وبعد دراسة أهم المؤشرات الاقتصاديّة الكليّة للاقتصاد السوري، وجدنا كيف كانت الأثر الكارثي للحرب على الاقتصاد السوري وكيف ساهمت في تراجع الأداء الاقتصادي.

المبحث الثاني: تحليل تنافسيّة الاقتصاد السوري:

أولاً– مؤشر التنافسية الإجمالي:

ثانياً– تنافسيّة الاقتصاد السوري خلال الفترة (2007 – 2010):

ثالثاً– تحليل نقاط ضعف وقوّة تنافسيّة الاقتصاد السوري:

أولاً: مؤشر التنافسيّة الإجمالي:

يضم مؤشر التنافسيّة الإجمالي 3 مقاطع رئيسية يندرج ضمنها 12 مؤشر رئيسي والتي بدورها تضم 110 مؤشرات فرعية رقميّة ونوعيّة تعكس تنافسيّة أداء الاقتصاديات، بالإضافة إلى 3 مؤشرات رقميّة أخرى لا تدخل في حساب مؤشر التنافسيّة الإجمالي، ولكن يتم احتسابها لتوصيف الأداء الاقتصادي وهي مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بمعامل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركي ومؤشر الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي [41].

المؤشرات الأساسيّة لتنافسيّة الاقتصاد السوري مع نسبة تثقيلها			
المقاطع الرئيسيّة مع نسبة التثقيل	الرقم	المؤشر	التثقيل الفرعي ضمن كل مقطع
المتطلبات الأساسيّة %60	1	المؤسسات	%25
	2	البنية التحتية	%25
	3	استقرار الاقتصاد الكلي	%25
	4	الصحة والتعليم الأساسي	%25
عوامل تعزيز النمو %35	5	التعليم العالي والتدريب	%17
	6	كفاءة أسواق السلع	%17
	7	كفاءة أسواق العمل	%17
	8	كفاءة الأسواق الماليّة	%17
	9	الجاهزيّة التكنولوجيّة	%16

[41] قراءة في مؤشرات تنافسيّة الاقتصاد السوري 2009 حسب تقرير التنافسيّة العالمية 2009-2010 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، المرصد الوطني للتنافسيّة 2009.

	10	حجم السوق	%16
عوامل تعزيز الابتكار	11	تقدّم قطاع الأعمال	%50
%5	12	الإبداع والابتكار	%50

كما يقسّم التقرير مؤشرات التنافسيّة السوريّة إلى الفئات التالية:[42]

1. المؤشرات الاقتصاديّة والماليّة.
2. مؤشرات البنى التحتيّة.
3. مؤشرات التعليم والتدريب الجامعي.
4. مؤشرات الصحة.
5. مؤشرات سوق العمل.
6. مؤشرات الجاهزيّة التكنولوجيّة.
7. مؤشرات ديناميّة الأعمال.
8. مؤشرات القضاء والخدمات الحكوميّة.

ثانياً: مؤشرات التنافسيّة الأساسيّة لسورية خلال الفترة (2007 – 2010):

كما ذكرنا سابقاً فإن المؤشرات الرئيسيّة للتنافسيّة تندرج ضمن ثلاثة مقاطع رئيسيّة وهي مقطع المتطلبات الأساسيّة ومقطع معززات الكفاءة ومقطع عوامل الابتكار، والتي سيتم استعراض تنافسيّة الاقتصاد السوري وفقاً لها[43].

[42]المصدر السابق.
[43]التقرير الوطني لتنافسيّة الاقتصاد السوري 2012.

I. مقطع المتطلبات الأساسيّة:

وتندرج ضمن هذا المقطع المؤشرات التالية: المؤسسات والبنية التحتيّة وبيئة الاقتصاد الكلي والصحّة والتعليم الأساسي.

فالمؤسسات تشكل الإطار القانوني والإداري الذي يعمل فيه الأفراد والشركات والحكومة، من أجل توليد الدخل والثروة في الاقتصاد والتي تنعكس بشكل مباشر على استدامة التنافسيّة والنمو، من خلال تأثيرها على قرارات الاستثمار.

أما بالنسبة للبنية التحتيّة والتي تعتبر أحد أهم محددات التنافسيّة الأساسيّة، فتؤثر على فاعليّة العمليّات الإنتاجيّة في الاقتصاد، كونها تلعب دوراً هاماً في اختيار الموقع الجغرافي ونوع العمليّة الإنتاجيّة من خلال شبكات المواصلات من خلال شبكات النقل الجوي والبري والبحري، والتي تلعب دوراً هاماً في ربط الأسواق ونمو الاقتصاد وتقليل تفاوت الدخول .... الخ.

بنية الاقتصاد الكلي واستقرارها تعتبر أيضاً من العوامل الهامة في ممارسة أنشطة الأعمال وتؤثر في تنافسيّة البلد كونها تحتوي على عدد من المؤشرات الرئيسيّة كمعدّل الادخار ومعدّل الفائدة المصرفيّة والدين العام والتصنيف الائتماني والموازنة العامة.. الخ.

وبالنسبة لمؤشر الصحة والتعليم الأساسي فيلعب هو الآخر دوراً هاماً في تعزيز تنافسيّة الاقتصاد، فالرعاية الصحيّة غير الملائمة وانتشار الأمراض يؤثر سلباً على أداء الأفراد، كما أن التعليم الأساسي الجيد من شأنه أن يرفع من كفاءة الأفراد، في حين أن انخفاض جودة التعليم تؤدي إلى صعوبة تكيف اليد العاملة في المراحل الإنتاجيّة المعقدة، بالتالي يعيق تقدّم ونمو قطاع الأعمال وقدرة الشركات على تطوير سلسلة الإنتاج لديها.

وفيما يلي الشكل (11) يوضح ترتيب سوريا من خلال مؤشرات التنافسيّة العالمية فيما يخص مقطع المتطلبات الأساسيّة.

الشكل (11): مؤشرات سوريا في تقارير التنافسيّة خلال الفترة (2010-2007)

ترتيب سوريا في تقارير التنافسيّة العالميّة بالنسبة لمقطع المتطلبات الأساسيّة				
المؤشرات الأساسيّة	2010	2009	2008	2007
المؤسسات	78	57	45	61
البنية التحتيّة	105	79	74	74
استقرار الاقتصاد الكلي	58	80	93	98
الصحة والتعليم الأساسي	67	70	70	69

*المصدر: تقرير التنافسيّة العالميّة 2010-2011، المنتدى الاقتصادي العالمي.

II. مقطع معززات الكفاءة:

وتتضمّن معززات الكفاءة المؤشرات الرئيسيّة التالية وهي التعليم العالي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع وكفاءة أسواق العمل، وتطور السوق الماليّة والجاهزيّة التقانيّة وحجم الأسواق. فجودة التعليم والتدريب تعتبر من العوامل الهامة للاقتصاديّات الراغبة في إنتاج السلع ذات القيمة المضافة العالية والتي تحتاج إلى عمليّات إنتاجيّة معقدة في ظل الانفتاح الاقتصادي، ولذلك يجب دوماً أن تتأقلم المؤسسات التعليميّة مع الظروف المتغيرة لضمان تزويد الشباب بالمهارات التي تناسب الاحتياجات المستقبليّة.

أما بالنسبة لكفاءة أسواق السلع فهي تضمن تجارة السلع والخدمات بكفاءة في الاقتصاد على اعتبار أن هذه الكفاءة تتيح ايجاد المزيج الملائم من السلع والخدمات بناءً على ظروف العرض والطلب، وتعتمد كفاءة أسواق السلع على قرارات الشراء للمستهلكين، من حيث السعر الأقل أو الجودة الأفضل أو إجراء تحليل معمّق لخصائص السلعة، ومدى استجابة الشركات لمتطلبات العملاء.

ومن جهة أخرى فإن كفاءة أسواق العمل ومرونتها تعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى توزيع اليد العاملة في أكثر مجالات العمل ملائمة لهم، وبالتالي الوصول إلى مستويات إنتاجيّة عالية في الاقتصاد، ومن أجل خلق هذه الكفاءة لابد من تنقل اليد العاملة من عمل لآخر بمرونة وسرعة عالية وبأقل التكاليف، وأن توضع معايير واضحة للعلاقة بين الحوافز والجهد المبذول في العمل.

وبالنسبة لتطور القطاع المالي وخصوصاً ما يتعلق منها بتطوير السوق الماليّة فإن كفاءته تقتضي توجيه المدخرات في أكثر النشاطات الاقتصاديّة إنتاجيّة وذات عائد كبير، كما أن توفر عوامل الثقة في النظام المصرفي والشفافيّة والإفصاح تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على كفاءة القطاع المالي.

وفيما يلي الشكل (13) الذي يبين ترتيب سورية في تقرير التنافسيّة العالميّة بالاعتماد على المؤشرات الرئيسيّة لمقطع معززات الكفاءة.

الشكل (13): ترتيب سورية في تقرير التنافسيّة العالميّة بالنسبة لمؤشرات تعزيز الكفاءة

المؤشرات الرئيسيّة	2010	2009	2008	2007
التعليم العالي والتدريب	107	104	101	104
كفاءة أسواق السلع	115	101	92	81
كفاءة أسواق العمل	132	128	123	117
كفاءة الأسواق الماليّة	124	123	121	116
الجاهزيّة التكنولوجيّة	111	108	107	109
حجم الأسواق	65	64	63	62

*المصدر: تقرير التنافسيّة العالميّة2010-2011، المنتدى الاقتصادي العالمي.

III. مقطع عوامل تعزيز الابتكار:

وهو يتضمّن المؤشرين الرئيسيين التاليين وهما تطور الأعمال والابتكار.

بالنسبة لمؤشر تطوير الأعمال يؤخذ بعين الاعتبار عدد الموردين المحليين ونوعيتهم، وترابط الشركات مع الموردين في منطقة جغرافيّة واحدة، وتشكيلها العناقيد الصناعيّة والتي تؤدي إلى زيادة كفاءة الشركات، وتخفيض تكاليف الإنتاج وزياه القيمة المضافة.

لا يمكن للاقتصاديات وخاصة المتقدمة من زيادة النمو ورفع مستوى المعيشة بدون الاعتماد على الإبداع والابتكار، على اعتبار أن توريد التقنيات الحديثة للخارج وتوطينها يمكّن الاقتصاديات الأقل تطوراً من زيادة مستوى الإنتاجيّة وتحقيق معدلات نمو عالية.

لذلك لابد للشركات في الاقتصاديات المتقدّمة من تصميم منتجات حديثة وعصريّة وتطويرها من أجل زيادة قدرتها على المنافسة.

وفيما يلي الشكل (14) يوضح موقع سوريا في تقرير التنافسيّة العالميّة بالاعتماد على مقطع الإبداع والابتكار.

الشكل (14): موقع سوريا في تقرير التنافسيّة العالميّة بالاعتماد على مقطع الإبداع والابتكار

المؤشر	2010	2009	2008	2007
تقدّم قطاع الأعمال	103	90	76	72
الإبداع والابتكار	128	110	84	93

*المصدر: تقرير التنافسيّة العالميّة 2010-2011، المنتدى الاقتصادي العالمي.

ثالثاً: تحليل نقاط القوة والضعف لتنافسيّة الاقتصاد السوري: *[44]

بعد استعراض تقارير التنافسيّة العربية الصادرة خلال الأعوام 2003 -2006-2009-2012 وتحليل أرقام مؤشرات التنافسية لكل مؤشر على حده، يمكننا استخلاص أهم نقاط القوة والضعف في تنافسية الاقتصاد السوري والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

*تحليل نقاط القوّة والضعف من إعداد الباحث بالاعتماد على ترتيب سورية الواردة في تقارير التنافسيّة العربيّة خلال عدّة أعوام

أولاً: نقاط القوّه:

1. فيما يتعلّق بمؤشر الأداء الاقتصادي:

يمكن القول إن أحد أهم نقاط القوة في تنافسية الاقتصاد السوري فيما يتعلّق بمؤشر الأداء الاقتصادي هو استقرار سعر الصرف ونسبة تخفيض العملة بالإضافة إلى معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي للفرد التي تعتبر من نقاط القوة الهامة التي تساهم في تحسين التنافسيّة.

2. فيما يتعلّق بمؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد:

تعتبر مدفوعات الرواتب والأجور بالإضافة إلى الدعم والتحويلات الحكومية وإجمالي النفقات العامة من أهم المؤشرات التي تعكس تدخل الدولة في الاقتصاد، والدول ذات النسبة الأقل في بنود هذه النفقات تعتبر الدولة الأكثر تنافسيّة حيث تعتبر منفذة لبرامجها الاتفاقية بأقل تكلفة.

لذلك يمكن القول إن انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر أحد المؤشرات الفرعية لتدخل الدولة في الاقتصاد هو أحد نقاط القوّة التي تعزز من تنافسيّة الاقتصاد.

3. فيما يتعلّق بمؤشر التكلفة الإنتاجيّة:

حيث يعد رفع الإنتاجيّة أحد العوامل الجوهريّة في تنافسيّة الدول والشركات، وهي التي تحدد الفرق بين الصناعات والمنتجات القابلة للحياة والازدهار، على اعتبار أن زيادة الإنتاجيّة يزيد من القيمة المضافة ويخفّض التكاليف النسبيّة، وبالتالي يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة.

ويعد هذا المؤشر أحد نقاط القوّة في الاقتصاد السوري من خلال الأرقام التي يعكسها كل من المؤشرات الفرعيّة له كمعدّل نمو الصناعات التحويليّة وإنتاجيّة العمالة في القطاع التحويلي بالإضافة إلى أسعار الفائدة على الإقراض.

4. فيما يتعلّق بمؤشر ديناميكيّة الأسواق والمنتجات والتخصص:

تعتبر عناصر الديناميكيّة والتخصص في هيكل الصادرات أهم السمات التي تعكس التنافسيّة في الأسواق الدوليّة، لذلك قد يكون هذا المؤشر أحد نقاط القوّة في تنافسيّة الاقتصاد السوري من خلال المرتبة المتقدّمة في مؤشر معدّل نمو حصة الصادرات التحويلية.

ويظهر الشكل (15) قيمة المؤشرات الفرعيّة لمؤشرات التنافسيّة والتي تعتبر من نقاط القوّة لتنافسيّة الاقتصاد السوري.

الشكل (15): ترتيب سوريا في مؤشرات التنافسيّة

المؤشر	المؤشر الفرعي	2003	2006	2009	2012
الأداء الاقتصادي	استقرار أسعار الصرف	4	8	7	6
	معدّل تخفيض العملة	14	10	3	12
	معدّل نمو الناتج المحلي للفرد	6	8	13	21
تدخل الدولة في الاقتصاد	نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي	3	7	12	4
التكلفة الإنتاجيّة	معدّل نمو الصناعات التحوليّة	1	8	7	4
	أسعار الفائدة على الإقراض	7	10	8	20
	إنتاجيّة العمالة في القطاعات التحويليّة	10	10	8	16
ديناميكيّة الأسواق	معدّل نمو حصّة الصادرات	2	3	17	1

* المصدر: تقارير التنافسيّة العربية.

ثانياً: نقاط الضعف:

- فيما يتعلّق بمؤشر تكلفة الأعمال:

حيث يركز هذا المؤشر على تحليل سبعة جوانب تغطي المظاهر الأساسيّة لدورة حياة المشروع الاستثماري كالزمن اللازم لتصفية المشروعات والوقت اللازم للحصول على الائتمان المصرفي وتسجيل الملكيّة العقارية ...إلخ.

لذلك يعتبر هذا المؤشر في كثير من أجزائه أحد نقاط الضعف في تنافسية الاقتصاد السوري نظراً لضعف أرقام مؤشراته الفرعية ولاسيما مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع ومؤشر الحول على الائتمان المصرفي ومؤشر إنفاذ العقود.

- فيما يتعلّق بمؤشر البنية التحتيّة التقانيّة:

تظهر نتائج مؤشر التنافسيّة تواضع أغلب المكونات التي تقيس القدرة التقانيّة أو البنية التحتيّة الرقميّة بما في ذلك نسبة مستخدمي الإنترنت وعدد خطوط الهواتف الأرضية والنقالة..

- فيما يتعلّق بمؤشر البنية التحتية الأساسيّة:

بتحليل بعض مؤشرات ومكونات هذا المؤشر نجد ضعفاً في بعض جوانبه وأجزاءه لاسيما عدد المطارات وطاقاتها ونسبة الطرق المعبدة وكفاءة نظام توزيع الكهرباء، ويوضّح الشكل (16) ترتيب سوريا بمؤشر البنية الاساسيّة خلال الأعوام 2003-2006-2009-2012.

الشكل (16): ترتيب سوريا بمؤشر البنية الأساسيّة.

المؤشر	المؤشر الفرعي	2003	2006	2009	2012
تكلفة الأعمال	إنفاذ العقود	–	18	24	29
	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	–	17	23	23
	الحصول على الائتمان المصرفي	–	12	24	29
البنية التحتية الأساسيّة	المطارات وطاقاتها	18	19	22	27
	كفاءة نظام توزيع الكهرباء	13	13	23	28
البنية التحتيّة التقنيّة	عدد خوادم الانترنت لكل 100 من السكان	18	18	18	24
	عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 من السكان	12	19	19	28

* المصدر: تقارير التنافسيّة العربية(2003-2006-2009-2012).

المبحث الثالث: الصناعة والقطاع الصناعي في سورية:

أولاً – الملامح العامة للقطاع الصناعي وهيكليتها:

ثانياً – واقع القطاع الصناعي في ظل الأزمة:

أولاً: السمات العامة للصناعة السورية وهيكليتها:

تتمتع الصناعة السورية بمزايا ونقاط قوة عديدة في مقدمتها الموقع الجغرافي والعراقة الصناعية وتوفر كافة حلقات الانتاج في العديد من الصناعات كالصناعات النسيجية والغذائية إضافة إلى وفرة ورخص اليد العاملة، إلا أنها تعاني من عدة نقاط الضعف الناجمة عن ظروف نشأتها وتطورها كضعف البنية الهيكلية بسبب اعتمادها على الصناعات التقليدية الخفيفة ووجود خلل هيكلي في بنية التجارة الخارجية، بالإضافة إلى غلبة الأسلوب الإداري التقليدي لدى القسم الأعظم من منشآت القطاع الخاص وضعف التمويل الصناعي وارتفاع تكاليفه وصعوبة شروطه، إلى جانب ضعف البحث والتطوير والابتكار في المجال الصناعي، ومحدودية الإنفاق وبشكل خاص في المجال الصناعي، إضافة إلى السمات العامة للصناعة السورية ونقاط الضعف والمشاكل والصعوبات التي تواجهها والتي سبق الاشارة إليها، واجهت الصناعة السورية خلال الفترة 2000-2011 التي سبقت نشوب الأزمة في سورية مجموعة هامة أخرى من الأحداث والصعوبات من أهمها[45]:

- تحرير التبادل التجاري وفتح السوق السورية.
- انعكاس نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 وما رافقها من تراجع الصادرات وتوقف العديد من المعامل.
- رفع أسعار المحروقات داخلياً وانعكاس ذلك على مختلف أسعار السلع والخدمات.
- انخفاض الطلب الداخلي نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطن السوري.
- كذلك تراجع الصادرات إلى أسواق المنتجات السورية التقليدية في الخليج العربي وشمال إفريقيا.
- ارتفاع أسعار العديد من مدخلات الانتاج عالمياً نتيجة ارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها بسعر سريع ما ألحق ضرراً كبيراً بالصناعة السورية في المرحلتين.

لقد أدت السمات والظروف التي سبق ذكرها، إلى وضع الصناعة السورية في مواجهة منافسة حادة سواء في سوقها الداخلي أو في أسواقها الخارجية التقليدية، وقد زاد من حدتها غياب سياسة شاملة وفعالة لتأهيلها، وتأخر اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وعدم تزامنها وترافقها مع إجراءات تحرير التبادل التجاري التي كانت تتم بشكل أسرع من إجراءات التأهيل المتواضعة.

هذا وتنقسم المنشآت الصناعية الخاصة في سورية إلى ثلاث فئات [46]:

[45] فؤاد اللحام "الصناعة السورية في ظل الأزمة (الواقع والمطلوب)"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2014، ص3.
[46] المرجع السابق.

- الفئة الأولى وتتضمن منشآت بسيطة وذات إمكانيات متواضعة جداً في الإدارة والإنتاج والتسويق وغالباً ما تكون غير قادرة بوضعها القائم على الصمود والمنافسة وهي مهددة بالخروج أولاً قبل غيرها، وقد خرج فعلياً قسم هام منها خلال الفترة السابقة وما يزال.
- الفئة الثانية وهي المنشآت الحرجة، التي وإن كانت أفضل من الفئة الأولى نسبياً وتملك إمكانيات للتطور، إلا أن بقاءها وصمودها بحاجة إلى جهود كبيرة من أصحابها ومن الجهات الحكومية المختلفة للتحديث والتطوير وفي غير ذلك فإن مصيرها سيكون كالفئة الأولى.
- الفئة الثالثة وتشمل المنشآت المتطورة نسبياً والقادرة على المنافسة والصمود وهي مطالبة باستمرار العمل والتطوير من أجل المحافظة على وجودها ونجاحها وهذه مهمة ليست بالسهلة في ظل الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية السائدة.

أمّا فيما يتعلّق بالتركيب الهيكلي للقطاع الصناعي في سوريا أو ما يطلق عليه قطاع الصناعة والتعدين في سورية فإنّه يتألف كما هو موضّح في الشكل (17) من ثلاثة قطاعات رئيسية هي: الصناعة التحويلية، والصناعة الاستخراجية، والماء والكهرباء.

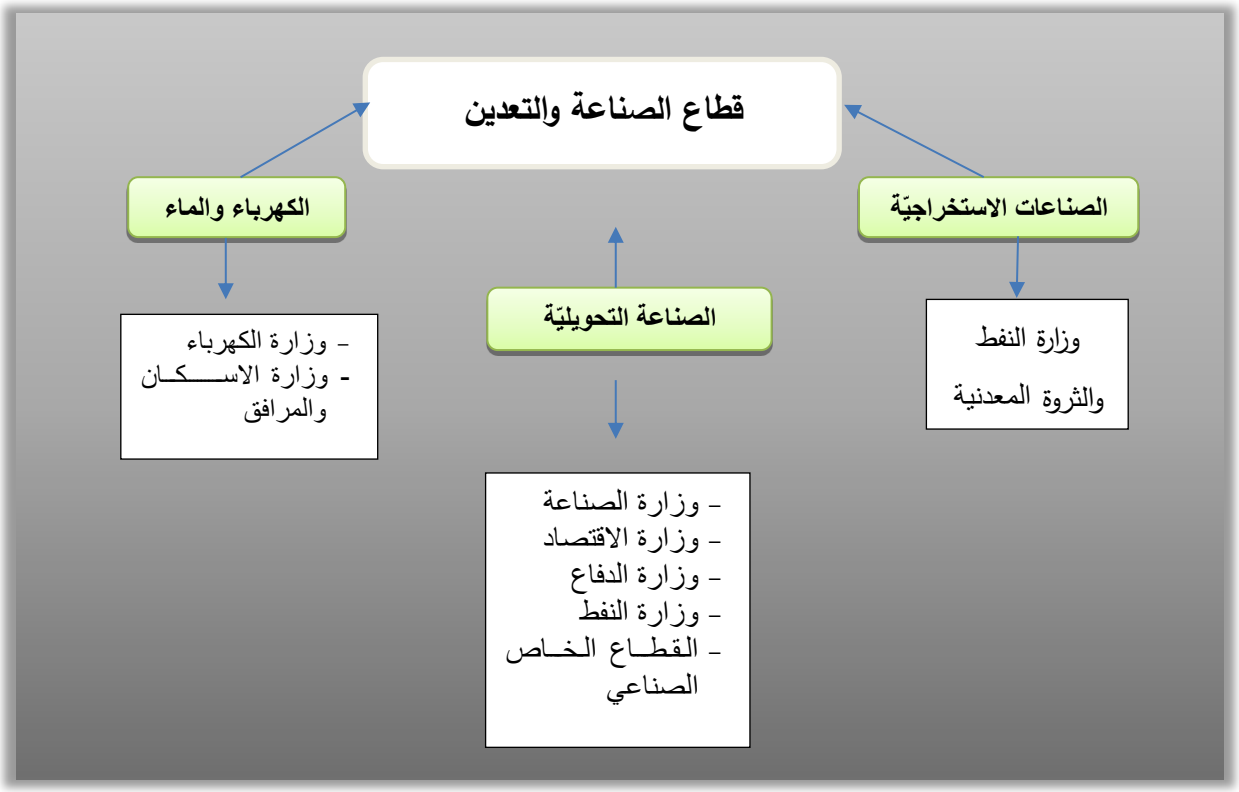
حيت تشمل الصناعة الاستخراجية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن كالحديد والنحاس، والخامات غير المعدنية كالفوسفات والمحاجر، أما قطاع الصناعة التحويلية فيتألف من قطاعين هما القطاع العام والقطاع الخاص.

بالنسبة للصناعة التحويلية في سورية فإنها تتبع لأكثر من وزارة فتتولى وزارة النفط والثروة المعدنية الإشراف على مصفاتي (حمص، بانياس) كما تتولى وزارة الاقتصاد والتجارة الإشراف على الشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز ولجنة المخابز الاحتياطية، كما تشرف وزارة الدفاع على مؤسسة معامل الدفاع (قسم التصنيع المدني) والمؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية ومؤسسة الإسكان العسكرية (الفرع الصناعي)، إلا أن العبء الأكبر يقع على عاتق وزارة الصناعة حيث تشرف على /8/ مؤسسات صناعية عامة هي:
(النسيجية – الغذائية – الكيميائية – الهندسية – الإسمنت – السكر – التبغ – حلج وتسويق الأقطان) والشركات والمعامل التابعة لها، بالإضافة إلى مجموعة مراكز خدمية تدريبية وأخرى

معنية بالاختبارات والمواصفات، كما تتولى الإشراف على القطاع الخاص الصناعي الذي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الصناعي.

وفيما يتعلّق بالقطاع الخاص فإنّه يشمل الأفراد والمؤسسات والشركات الخاصة وتلك المنتمية إلى القطاعين التعاوني والمشـــترك، ويحظى هذا القطاع باهتمام حكومي خاص نظراً لما يكونه من أهمية بين القطاعات حيث أولته التشـــريعات الجديدة نظراً لأهميته في عملية التنمية وقد حافظ هذا القطاع على نموه بوتيرة عالية، حيث شهد تطورا ملحوظا بعدد المشاريع الصناعية المرخصة والمنفذة رافقه تطورٌ في نوعية الاستثمارات وحجمها وتوزعها.

الشكل (17): التركيب الهيكلي للقطاع الصناعي في سوريا[47]



- الشكل من إعداد الباحث.

ويبيّن الشكل (18) تركيب قطاع الصناعات التحويليّة وتوزيعه بين القطاعين العام والخاص.

[47] تم إعداد الشكل بالاعتمادات على بيانات وزارة الصناعة، وبيانات المكتب المركزي للإحصاء.

الشكل (18): هيكل الصناعات التحويليّة في سورية



*المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الصناعة.

ثانياً: واقع القطاع الصناعي في ظل الأزمة:

شهد التطور الصناعي في سوريا، خلال السنوات العشر الماضية التي سبقت الحرب، تباطؤاً يعزى إلى الترهل الإداري، فلم تعد التكنولوجيا المستخدمة تواكب التطورات العلمية الحاصلة في أنواع الصناعة المختلفة، ما انعكس على تكلفة ونوعية المنتج، وبالتالي انخفاض مستوى المنافسة. وجاءت الأزمة التي بدأت في منتصف آذار 2011 لتضيف المزيد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه الصناعة السورية، وقد بدأت منعكساتها بصعوبة وصول العمال ونقل مستلزمات الإنتاج والإنتاج الجاهز من وإلى المعامل، إضافة إلى العقوبات العربية والدولية على سورية، وايقاف برامج التعاون مع العديد من الدول، الأمر الذي خلق العديد من الصعوبات الجديدة أمام الصناعيين لجهة التصدير والاستيراد والنقل والتأمين وفتح الاعتمادات[48] ' إلى جانب ذلك أضافت الأزمة مشاكل جديدة زادت من حدة المشاكل والصعوبات التي كانت تعاني منها الصناعة السورية

[48] " الصناعة السورية في ظل الأزمة: الواقع والمطلوب "، مرجع سابق، ص 4.

بسبب ضعف تركيبها الهيكلي من ناحية، ونتائج سياسات الانفتاح غير المدروس خلال السنوات العشر التي سبقت نشوب الأزمة من ناحية أخرى. كما أدت التشابكات والتأثيرات المتبادلة بين قطاع الصناعة التحويلية ومختلف القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى إلى ازدياد حدة الآثار السلبية للأزمة ليس على هذا القطاع وحسب بل على القطاعات الأخرى أيضاً[49].

يمكن تلخيص أهم آثار الأزمة على الصناعة السورية بما يلي[50]:

- خروج منشآت صناعية عن الانتاج لأسباب عديدة منفردة أو مجتمعة.
- تجزئة أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية ونقلها إلى المناطق والأحياء الآمنة داخل سورية أو خارجها.
- توقف العمل في المنشآت الصناعية التي كانت قيد الإنشاء والتجهيز.
- خسارة أسواق محلية بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار.
- تسريح أعداد كبيرة من العمال وتوقف العديد من المنشآت والمشاغل المتناهية الصغر.
- تراجع انتاج العديد من المحاصيل الزراعية التي تشكل مدخلات للصناعات النسيجية والغذائية.
- بطء وضعف الإجراءات المتخذة لمعالجة آثار الأزمة ونتائجها المتوقعة بشكل مبكر، واعتماد أسلوب إطفاء الحرائق يوماً بيوم.

وفي العام 2014 بدأ التحسن في النشاط الصناعي سواء في المدن والمناطق الآمنة أصلاً أو في المدن والمناطق التي استعادتها، وقد ساهمت هذه الأوضاع نسبياً في تشجيع عدد متزايد من الصناعين على التعامل مع الأزمة والتوجه لتأهيل وتشغيل منشآتهم في المدن الصناعية (عدرا، حسياء، الشيخ نجار) وبعض المناطق الصناعية في ريف دمشق وحلب وحماه، ترافق ذلك مع اتخاذ عدد من الخطوات والاجراءات العملية المساعدة في هذا المجال سواء من قبل الجهات الحكومية المعنية، أو من قبل منظمات القطاع الخاص الصناعية والتجارية، والتي يمكن إدراجها

[49] "الصناعة السورية في ظل الأزمة.. الواقع ومتطلبات التعافي"، المركز السوري للأبحاث واستطلاع الرأي، أيلول 2015.
[50] التقرير الصناعي السوري 2015.

تحت عنوان التعامل الممكن مع واقع ونتائج الأزمة على القطاع الصناعي، حيث يمكن رصد ذلك من خلال ما يلي[51] :

- إعادة تأهيل وتشغيل عدد من المنشآت الصناعية وبشكل خاص المنشآت التي لم تكن أضرارها كبيرة وبالتالي لا تتطلب من أصحابها نفقات عالية لتأهيلها ويمكن عودتها للإنتاج بكلفة قليلة وفي وقت قصير نسبياً، وقد ساهمت استعادة الجيش للمدينة الصناعية في الشيخ نجار ومحيط مدينة عدرا الصناعية وعدد من المناطق الصناعية الأخرى في ريف مدينة دمشق في عودة قسم من المنشآت الصناعية في هذه المدن والمناطق للإنتاج.
- تشميل وتنفيذ وترخيص مشاريع صناعية جديدة في عدد من المدن السورية الآمنة.
- تم تشغيل عدد من الشركات العامة لصالح القطاع الخاص وهي شركة الخيوط القطنية باللاذقية وشركة غزل جبلة وشركة الساحل للغزل باللاذقية وشركة الخيوط القطنية وشركة الأصواف والسجاد بحماه وشركة الوليد للغزل بحمص ومعامل الزيوت في حمص وحماه وحققت ايرادات بلغت، حسب وزارة الصناعة، 4.6 مليار ليرة سورية.
- معاودة التصدير الى بعض البلدان العربية وعدد من البلدان الأخرى مثل إيران وروسيا وإقامة المعارض المتنوعة داخل وخارج سورية، إضافة إلى المشاركة في عدد من المعارض الخارجية المتخصصة، فحسب بيانات المديرية العامة للجمارك استوردت سورية لغاية شهر آب 2015 ما قيمته 1102 مليار ليرة سورية أي ما يعادل 3.7 مليار دولار، في المقابل بلغت الصادرات السورية الاجمالية عن الفترة نفسها ما قيمته 109.3 مليارات ليرة سورية تعادل 370 مليون دولار أي حوالي 10% فقط من قيمة المستوردات.

[51] "الصناعة السورية في ظل الأزمة.. الواقع ومتطلبات التعافي"، مرجع السابق.

خاتمة

من خلال الفصل السابق تم التعرف على أهم الملامح الأساسية للاقتصاد السوري والتي تميزه، إضافة إلى دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية وكيف أثرت الأزمة التي اندلعت في بداية 2011 على أداء هذه المؤشرات بشكل كبير، بعد أن كانت تحقق مستويات جيدة إلى حد كبير سواء فيما يتعلق بمستويات النمو ومعدلات الاستثمار والعجز في الموازنة العامة إضافة إلى التحكم نسبيّاً في معدلات التضخم وغيرها.

ومن ثم تعرفنا على أهم مؤشر تنافسيّة الاقتصاد السوري وكيف كان أداء هذا المؤشر خلال فترة الدراسة، وتم تحليل أبرز نقاط القوّة والضعف لتنافسيّة الاقتصاد وذلك من خلال استعراض ودراسة موقع سورية في تقارير التنافسيّة العربية، حيث برز العديد من نقاط القوّة التي تمنح الاقتصاد السوري موقعاً تنافسيّا جيداً جعله يحقق تقدّماً جيداً يعكس التحسن في البيئة القانونيّة والتشريعيّة انعكست بشكل جيد على مؤشرات أداء الأعمال والتنافسيّة.

أمّا فيما يتعلّق بالقطاع الصناعي السوري فقد تعرفنا على أهم السمات العامة التي توضّح جملة المقومات للنهوض بالقطاع الصناعي سواء من ناحية توفر الموارد الطبيعيّة والأيدي العاملة وغيرها، بالإضافة إلى تحليل هيكل القطاع الصناعي السوري وإبراز القطاعات الرئيسيّة التي يتألف منها قطاع التعدين في سوريا بشكل عام مع التركيز على قطاع الصناعات التحويليّة، ومن ثم تصوير الواقع الصناعي بمجمله والوقوف على حالة القطاع الصناعي بعد اندلاع الأزمة وانعكاساتها على مختلف القطاعات الصناعيّة.

الفصل الثالث: دراسة عملية لأثر السياسات الاستثمارية على المتغيرات الأساسية المؤثرة على القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية خلال الفترة (2000-2015):

المبحث الأول: مؤشرات البيئة الاستثمارية السورية وتقييمها خلال الفترة المدروسة:

أولاً- مؤشرات البيئة الاستثمارية السورية وقوانين الاستثمار:

ثانياً- تقييم البيئة الاستثمارية السورية خلال الفترة المدروسة:

المبحث الثاني: دراسة تحليله لقطاع الصناعات الغذائيّة وميزتها التنافسية الصناعيّة:

أولاً- لمحة عن قطاع الصناعات الغذائية في سوريا:

ثانياً- قياس الأداء التنافسي لقطاع الصناعات الغذائية:

المبحث الثالث: أثر البيئة الاستثمارية على القدرة التنافسيّة للصناعات الغذائية:

أولاً- أثر البيئة الاستثمارية السورية على المتغيرات الاساسيّة لقدرة التنافسيّة لقطاع الصناعات الغذائية السورية.

ثانياً- تقييم أثر البيئة الاستثمارية السورية على القدرة التنافسية للصناعات الغذائيّة السورية خلال الفترة (2000-2015):

المبحث الأول: مؤشرات البيئة الاستثمارية السورية وتقييمها خلال الفترة المدروسة:

أولاً: مؤشرات البيئة الاستثمارية السوريّة وقوانين الاستثمار:

شهدت البيئة الاستثمارية السورية تحسّناً كبيراً ومتسارعاً خلال السنوات الأخيرة، حيث بدأت الحكومة بتبنّي العديد من إجراءات الإصلاح الاقتصادي كانت تهدف إلى تحرير النشاط الاقتصادي من القيود والاعتماد على آليّات السوق وتشجيع القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الإنتاج، ولذلك اعتمدت الحكومة على صياغة استراتيجيّة شاملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتي يتم في ضوئها إعداد السياسات والخطط والبرامج المترابطة، وتنفيذها في إطار مؤسسي مستقر.

وقد تم تحديد الخطوات والمراحل والتي يمر بها برنامج الإصلاح الاقتصادي وفقاً لما يلي:[52]

- **المرحلة الأولى:** توصيف الوضع الراهن للاقتصاد السوري.
- **المرحلة الثانية:** تحديد ملامح الوضع المستقبلي الذي نرغب بالانتقال إلية وتحديد الأهداف والمبادئ والمنطلقات.
- **المرحلة الثالثة:** تحديد آليّات الانتقال من الوضع الراهن للاقتصاد إلى الوضع المرغوب الانتقالية.

وفي إطار عملية الإصلاح الاقتصادي صدرت حزمة من المراسيم والقوانين والقرارات التي كانت تستهدف مستويات مختلفة، منها كان يعمل على تحسين البيئة الاستثمارية وتحديث بيئة الأعمال، وبعضها كان على مستوى السياسات النقدية والمالية، وبعضها الآخر استهدف قطاع الصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات، وفيما يلي سرد لأهم المراسيم والقوانين الصادرة خلال الفترة المدروسة وعلى كل مستوى من المستويات السابقة.

- ✓ بالنسبة للقرارات والمراسيم المعززة للبيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال: حيث كانت التوجه الحكومي خلال العقد الأخير يستهدف دعم المشاريع الإنتاجيّة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبناءً على هذه التوجهات صدرت مجموعة من المراسيم والقوانين من أهمها:

[52]مصطفى العبدالله الكفري، مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعيّة العلوم الاقتصاديّة السوريّة،2010، ص6.

- المرسوم التشريعي رقم /57/ لعام 2004 الخاص بإحداث المدن الصناعيّة.
- المرسوم التشريعي رقم/36/ لعام 2003 الناظم للاستثمار في المناطق الحرّة.
- المرسوم التشريعي رقم/57/ لعام 2005 الذي سمح بإقامة المصارف الإسلاميّة.
- القانون رقم /41/ لعام 2007 المتضمّن إحداث هيئة عامة للضرائب والرسوم.
- المرسوم رقم /51/ لعام 2006 المتضمّن تعديل قانون ضريبة الدخل والذي يهدف إلى تخفيض في معدّلات ضريبة الدخل إلى مستويات مشجّعة.
- المرسوم التشريعي رقم /55/ لعام 2006 المتضمّن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.
- المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 2007 المتضمّن إحداث هيئة الاستثمار السوريّة.
- المرسوم التشريعي رقم /60/ لعام 2007 المتضمّن إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية.
- القانون رقم /39/ للعام 2009 القاضي بإحداث هيئة عامّة تسمّى "الهيئة العامّة للإشراف على التمويل العقاري".
- القانون رقم/24/ تاريخ 2010 المتضمّن حماية الصناعات الناشئة.
- قانون الشركات رقم /29/ لعام 2001.
- المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.
- المرسوم التشريعي رقم/33/ لعام 2005 الخاص بإحداث هيئة مكافحة غسل الأموال.
- القانون رقم /7/ لعام 2008 فيما يتعلّق بالمنافسة ومنع الاحتكار.
- المرسوم التشريعي رقم/56/ لعام 2010 الخاص بإحداث مصارف الاستثمار في سورية وفق الأسس والصيغ المنصوص عليها في القانون رقم /28/ لعام 2001.

كما عمدت الحكومة على تطوير قطاع الأعمال من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة، وتنفيذ المبادرات والإجراءات، والتي من شأنها أن تسهم في إيجاد بيئة تمكينيه مناسبة لعمل قطاع الأعمال، كتخفيض الحد الأدنى لبدء النشاط التجاري للشركات

المحدودة المسؤولية بمقدار الثلثين، واعتماد اللامركزية في منح الموافقات على تأسيس الشركات وقرارات أخرى.

- ✓ وبالنسبة للإصلاحات التي تمت في سورية من أجل تبسيط الإجراءات الحكومية الناظمة لقطاع الأعمال وتحسين المناخ الاستثماري كما وردت في سلسلة تقارير ممارسة نشاطات الأعمال[53].

* مرحلة الحصول على الائتمان:

- ✓ في عام 2013: قامت بتحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية عن طريق إنشاء نظام إلكتروني لتبادل البيانات بين جميع المصارف ومؤسسات التمويل والمصرف المركزي.
- ✓ وفي العام 2011: تم تخفيض حد الإفصاح عن القروض للمصرف المركزي، ولذا ازدادت نسبة تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية.
- ✓ * مرحلة بدء النشاط التجاري:
- ✓ في عام 2012: تم تخفيض الحد الأدنى لبدء النشاط التجاري للشركات المحدودة المسؤولية، من مليون ليرة سورية إلى 400000 ليرة سورية، وتخفيض تكلفة النشر من 25000 ليرة سورية إلى 4000 ليرة سورية.
- ✓ كما تم في العام 2011 تخفيض الحد الأدنى لبدء النشاط التجاري للشركات المحدودة المسؤولية بمقدار الثلثين، وأصبحت الموافقة على تأسيس الشركة لامركزية.
- ✓ في عام 2010 تم تخفيض الحد الأدنى لبدء النشاط التجاري، وإتاحة نموذجات التسجيل عبر الإنترنت.
- ✓ وفي العام 2009 تم إلغاء عملية تسجيل الشركات، في المحاكم وعدم اشتراط مشاركة المحامين في هذه الإجراءات.
- ✓ مرحلة التجارة عبر الحدود: دخول المصارف الخاصة إلى السوق السورية، أدى إلى تسريع عجلة إصدار خطابات الضمان.

[53] التقرير السنوي التاسع للاستثمار في سورية، 2009.

- ✓ مرحلة دفع الضرائب: تم تخفيض معدلات الضرائب، وإنشاء وحدة كبار المكلفين لتسريع دفع الضرائب لدى كبار المكلفين.
- ✓ مرحلة بدء النشاط التجاري: تم زيادة إجراءات بدء النشاط التجاري باشتراط نشر تأسيس الشركات في الجريدة الرسمية، الأمر الذي أدّى إلى صعوبة بدء النشاط التجاري.

أمّا في مجال تحرير الصادرات وتشجيعها: فقد تم إصدار مجموعة القوانين والقرارات في هذا المجال منها:

- تأسيس المجلس الأعلى للتصدير.
- إحداث هيئة وتنمية وترويج الصادرات.
- تأسيس اتحاد المصدرين.

ثانياً: تقييم البيئة الاستثمارية السورية خلال الفترة المدروسة:

إنّ البيئة الاستثمارية الجاذبة هي بيئة اقتصادية مستقرة، وفي ظل سيادة النظام القائم على السوق في عملية تخصيص الموارد الإنتاجية، فان هذا المناخ يتصف بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز مقبول في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، وبمعدلات تضخم متدنية، وسعر صرف مستقر[54]، وعليه فإننا سوف نقوم بتقييم بيئة الاستثمار السورية من خلال المؤشر المركب لمناخ الاستثمار وبعض المؤشرات الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيئات العالمية.

بالنسبة للمؤشر المركب لمناخ الاستثمار يعرّف –حسابياً– بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط سياسة المعاملات الخارجية) حيث يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار، وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية [55]:

---

[54]علي عبد الله قائد،" تطور الاستثمار في ظل جهود تحسين المناخ الاستثماري وتوفر الفرص في الجمهورية اليمنية"، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر،2007، عدد 43.

[55] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص107.

- معدّل التضخّم
- التوازن الداخلي:
- التوازن الخارجي:
- معدّل النمو: الذي يستخدم لأغراض المقارنة.

أمّا بالنسبة للمؤشرات الدولية فقد اعتمدت عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي بمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والدولة التي تحرز موقعًا متقدمًا في مجال التنمية البشرية تحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا [56].

ومن بين هذه المؤشرات التي سوف نستعرضها مؤشر المخاطر القطرية المركبّة ومؤشر سهولة أداء الأعمال، وسوف نستعرض فيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية لبيئة الاستثمار السورية لعدد من السنوات خلال الفترة المدروسة والتي من خلالها يمكن تقييم المؤشر المركب لمناخ الاستثمار.

1) المؤشرات الاقتصادية الرئيسيّة لبيئة الاستثمار السورية:

- **معدل النمو الاقتصادي:**

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى العام 2010 بشكل مضطرد، كما هو موضّح في الجدول (7)، حيث بلغ في العام 2005 إجمالي الناتج المحلي 1156714 مليون ليرة، ليرتفع في العام 2010 إلى 1469703 مليون ليرة نتيجة لتعافي الاقتصاد من آثار الأزمة المالية العالميّة، ولكنه عاد وانخفض بتأثير الحرب السورية وتوقف الجزء الأكبر من عجلة الإنتاج ليصل إلى مستوى قارب 994 مليار ليرة.

وبالتالي فإن معدّل النمو شهد تحسّناً ملحوظاً خلال العقد الماضي والذي يعكس تطور آلة الإنتاج وتحسن في المناخ الاستثماري، ومن خلال الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي فقد بلغ معدل

56 فلاح خلف علي الربيعي، "أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة علوم إنسانية ال عدد23.

النمو 6.2% خلال العام 2006 بعد أن كان في العام 2000 يبلغ حوالي -3.55%، ويحقق في العام 2010 نسبة بلغت 3.5%.

الجدول (7): إجمالي الناتج القومي ومعدل النمو الاقتصادي

السنوات	إجمالي الناتج القومي (بالأسعار الثابتة 2000) (مليون ليرة)	معدّل النمو الاقتصادي
2000	904622	% 3.55-
2005	1156714	% 6.2
2010	1469703	% 3.5
2013	994000	%8 -

*المصدر: المجموعة الإحصائية السورية- مؤشرات الحسابات القومية

- **التوازن الداخلي:**

من خلال الجدول (8) الذي يوضّح تطوّر مؤشر التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لعدد من السنوات خلال الفترة، فقد سجل هذا المؤشر استمرار العجز في الموازنة العامة، خلال الفترة بين عامي 2000 – 2010 على الرغم من أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2000- 2005) حيث بلغت هذه النسبة 1.1% في العام 2000 ليرتفع هذا العجز خلال العام 2005 عنه في العام 2004 بنسبة 7.4%،أي من 0.4% في العام 2004 إلى 7.8% خلال العام 2005.

ولكن شهد هذا المؤشر خلال الفترة 2005 – 2010 استقراراً إلى حد كبير على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد العالمي في العام 2008 بالإضافة إلى ظروف الجفاف، وهذا يعكس استقراراً في البيئة الاقتصادية الكلية، ولكن بعد اندلاع الحرب في سورية ارتفعت قيمة هذا المؤشر بشكل كبير حتى وصلت قيمته في العام 2013 إلى ما يقارب 52%.

الجدول (8): مؤشر التوازن الداخلي

السنوات	مؤشر التوازن الداخلي
2000	%1.1
2005	%7.8

2010	%4.8
2013	%52

*المصدر: هيئة ضمان الاستثمار العربية ووزارة التجارة السورية.

- **التوازن الخارجي:**

كانت سوريا من بين الدول التي شهدت تطوّراً إيجابيّاً في مجال تقليص نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأولى من العقد الجديد، حيث تدل البيانات المتوفرة خلال الفترة المدروسة إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري حيث ارتفعت إلى 5.6% خلال العام 2000، وفي العام 2005 سجل عجز الحساب الجاري ارتفاعاً بحوالي 3.5 نقطة مئويّة عن العام 2004 أي من 2% إلى 5.5%، ليعود في العام 2010 ليصل مستوى العجز إلى 4.4%. كما هو موضّح في الجدول (9)..

الجدول (9): مؤشر التوازن الخارجي خلال الفترة المدروسة

السنوات	نسبة عجز/ فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي
2000	%5.6 فائض
2005	%5.5 عجز
2010	%4.4 عجز
2013	-

*المصدر: هيئة ضمان الاستثمار تقارير خلال السنوات المدروسة

- **التضخّم:**

من خلال استعراض معدّل التضخّم خلال الفترة المدروسة والمبينة في الجدول (10) يتبيّن أنّ أداء معدّل التضخّم سار بشكل مستقر، حيث كان الارتفاع في مستوى التضخّم مقبولاً حتى العام 2008 حيث سجّل ارتفاعاً قارب 16% نتيجة التأثر بالأزمة الاقتصاديّة، ليعود بعدها ويسجل ارتفاعات منتظمة حتى العام 2011 حيث بدأ سجل مستويات قياسيّة حيث سجل في العام 2013 ارتفاعاً قارب 40%

الجدول (10): معدلات التضخم في سوريا خلال عدّة سنوات

السنوات	معدل التضخّم
2005	7.25
2009	2.92
2013	39.5

*المصدر: بيانات البنك الدولي

2) مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية الدولية:

إن للتقييمات والآراء التي تصدرها الوكالات والهيئات والمنظمات الدولية عن بيئة الاستثمار تأثيراً مبنياً على حجم واتجاه حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل، إذ لا يقدم المستثمر على الاستثمار في دولة إذا كانت بيئتها الاستثمارية غير ملائمة طبقاً للمؤشرات الصادرة من تلك الهيئات والمنظمات، ومن أجل الوقوف على واقع هذه البيئة في سورية كل من مؤشر المخاطر القطريّة المركبة ومؤشر سهولة بيئة الأعمال.

- **مؤشر المخاطرة القطرية المركبة:** يعرف هذا المؤشر بالدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Guide ويصدر هذا المؤشر عن مجموعة (PSR)[57]، والغرض من هذا المؤشر قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو مدى إمكانيّة التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها.

ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعيّة تشمل[58]:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسيّة (يشكل50% من المؤشر المركب)، يندرج فيه 12 متغيراً هي: درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.

57 وهي مؤسسة دولية تختص بجمع البيانات الاقتصادية الشاملة لكل دول العالم، لمزيد من التفاصيل يراجع الموقع الالكتروني التالي:http://www.prsgroup.com/ICRG.aspx .

58 تقارير هيئة ضمان الاستثمار.

- ❖ مؤشر تقييم المخاطر الماليّة (بنسبة 25% من المؤشر)، ويشمل خمسة متغيرات هي: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف.
- ❖ مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل نسبة 25%)، يندرج فيه 5 متغيرات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج الملحي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة العجز / فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ وحسب دليل المؤشر يتم تقسيم الدول إلى خمسة مجموعات حسب درجة المخاطرة وهي:
  - صفر 49.5– نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جداً.
  - 50.0 –59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة.
  - 60.0 – 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة.
  - 70.0 – 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة.
  - 80.0 – 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جداً.

وفيما يلي يوضّح الجدول (11) ترتيب سوريا خلال الفترة المدروسة

الجدول (11): مؤشر المخاطر القطرية خلال الفترة المدروسة

السنوات	مؤشر المخاطر القطرية المركبة	تقييم المؤشر
2000	69.5	مخاطر معتدلة
2005	67.8	مخاطر معتدلة
2010	–	مخاطر معتدلة
2013	–	–

*المصدر: التقارير المختلفة لهيئة ضمان الاستثمار

بحسب التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية فإن تقييم وضع سوريا بالنسبة لمؤشر المخاطر القطريّة المركبة في العام 2013 يندرج ضمن تقييمها لمجموعة الدول المعتدلة المخاطر.

- **مؤشر سهولة أداء الأعمال:**

يتكوّن مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب من عشرة مؤشرات فرعيّة هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر الحصول على الائتمان والتسوية في حالات الإعسار وكلما كان تسلسل الدولة أقرب إلى الرقم/1/ دلّ على وجود مستوى من سهولة الأداء للأنشطة الاستثماريّة[59].

ومن خلال تسليط الضوء على أرقام المؤشرات الفرعيّة لمؤشر سهولة الأعمال والمبيّنة في الجدول (12) خلال السنوات عدد من السنوات خلال الفترة المدروسة، نلاحظ تحسن ملحوظ في كل من إجراءات بدء المشروع والتجارة عبر الحدود وتسجيل الممتلكات، فيما شهد كل من مؤشر حماية المستثمرين واستخراج لتراخيص ودفع الضريبة خلال العام 2009.

جدول (12): مؤشرات سورية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

التفاصيل	2006 (175دولة)	2009 (183دولة)	2013 (185دولة)
بدء المشروع	142	125	134
حماية المستثمرين	99	113	113
استخراج التراخيص	87	131	139
دفع الضرائب	47	99	117
التجارة عبر الحدود	164	111	130
تسجيل الممتلكات	88	71	82
تنفيذ العقود	131	174	179

[59]تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، عام 2013، ص26.

الحصول على الائتمان	117	118	117
الرتبة الكلية لسهولة أداء الأعمال	**130**	**137**	**147**

*المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أخيراً وخلاصة القول في كل ما سبق من مؤشرات محلية ودولية نجد أن هنالك نوعاً من الضبابية لصورة وفكرة البيئة الاستثمارية السورية ربما بسبب الازدواجية في واقع هذه المؤشرات، فمن جهة هنالك تحسن في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي المحلية، بينما نجد إن اغلب المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية ضعيفة أو منخفضة إلى حد ما، على الرغم من وجود تحسن في بعض مؤشراتها، وهذا يدل على وجود بيئة استثمارية غير واضحة المعالم وربما تعني أنها غير جاذبة مما يفسر قلة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في سوريا، وهذا يوضّحه الجدول (13)

الجدول (13): خلاصة المؤشرات المحلية والدولية في تقويم بيئة الاستثمار في سوريا

ت	المؤشرات	العام	الدرجة	التصنيف
1	النمو الاقتصادي	2010	3.5	جيد
2	نسبة فائض أو عجز الموازنة	2010	-4.8	مرتفع
3	نسبة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات	2010	4.3	مرتفع
4	معدل التضخم	2010	4.4	متوسط
6	مؤشر المخاطرة القطرية المركبة	2010	60 من 69.9	مخاطرة معتدلة
8	مؤشر سهولة أداء الأعمال	2010	164 من 183	منخفض

المبحث الثاني: دراسة تحليله لقطاع الصناعات الغذائيّة وميزتها التنافسية الصناعيّة:

- **أولاً: لمحة عن قطاع الصناعات الغذائية في سوريا:**

تعتبر الصناعات الغذائية أحد اهم الصناعات التحويلية في سوريا، وتتجلى أهميتها بما يلي:

1) تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط أسعارها لما دون كلفة إنتاجها مما يشجع المزارعين على الاستمرار بإنتاجهم.
2) استيعاب العمالة وتخفيض معدّلات البطالة ولاسيما العمالة ذات الكفاءات المتوسطة.
3) الحد من المستوردات من المواد الغذائية بالتالي توفير القطع الأجنبي، بالتالي تحسين ميزان المدفوعات الخارجي.
4) للصناعات الغذائية تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة والمواد الكيماوية الحافظة وغيرها.
5) تساعد هذه الصناعة في تحسين المحاصيل الزراعية ففي حالة الفواكه والخضروات تفضل الأصناف ذات النضج المتجانس ليكون المحصول المصنع ذو نوعية جيدة.
6) الصناعات الغذائية مهمة في إعداد غذاء ذي قيمة غذائية متجانسة، كما أن الأغذية المصنعة هي رخيصة نسبياً مقارنة مع الطازجة.

وفي سوريا يعتمد قطاع الصناعات الزراعيّة والغذائية في سوريا بشقيه العام والخاص بشكل أساسي على الإنتاج المحلي من المحاصيل مثل الشوندر السكري والقطن والقمح والأشجار المثمرة كالزيتون والعنب والحمضيات والتفاح إضافة إلى المنتجات الحيوانيّة المحليّة كالحليب.

ومن أهم المنتجات الغذائية التي تنتجها شركات القطاع العام والخاص هي: مشتقات الألبان – الخبز – الزيت النباتي– رب البندورة – الأغذية المعلبة – المشروبات الغازية – إضافة إلى صناعة السكر.

ويعمل في مجال الصناعات الغذائيّة في سوريا ثلاثة قطاعات هي (العام – الخاص – المشترك)

وفيما يلي الجدول التالي (14) يوضح توزع أهم المشاريع الغذائيّة والزراعيّة على هذه القطاعات الثلاثة:[60]

	المشروع (الشركة)
القطاع العام	المؤسسة العامة للصناعات الغذائيّة المؤسسة العامة للسكر الشركة العامة للمطاحن الشركة العامة للمخابز
القطاع الخاص	يتكون من الشركات التي أسست وفق القانون رقم 10 ل عام1991 إضافة إلى الشركات التي أسست وفق القانون رقم 21 لعام 1958 والقانون رقم 3 لعام 1952
القطاع المشترك	يتكون من الشركات المشتركة بين القطاع العام ممثلا بالدولة والقطاع الخاص، والشركات الدولية بنتيجة التعاون بين سوريا وبعض البلدان العربية والأجنبية

1. القطاع العام:

أُحدثت المؤسسة العامة للصناعات الغذائيّة بالمرسوم التشريعي رقم 1849 تاريخ 1975/7/10، وتقوم هذه الشركات بتصنيع وتعبئة المواد ذات المنشأ الحيواني والنباتي كلّها، فضلاً عن تعبئة المياه المعدنيّة وتصنيع المياه الغازيّة والمشروبات الروحية لسد حاجة السوق المحليّة وتصدير الفائض.

كان هذا القطاع يدير معظم الصناعات الغذائية في سوريا في ظل السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، والتي تقوم على الإجراءات الحمائيّة شبه الكاملة والتي كانت مطبقة على الأسواق المحلية، وتتركّز أهم نشاطات القطاع العام في مجال الصناعات الغذائيّة على المنتجات التالية[61]:

[60] معضاد قرقوط،" التطورات الأخيرة للصناعات الغذائيّة في سوريا"، المركز الوطني للسياسات الزراعيّة، كانون الثاني 2006.
[61] معضاد قرقوط،مرجع السابق.

- الطحين: حيث تتحمّل الشركة الهامة للمطاحن مسؤولية إنتاج الطحين القياسي المنتج في مطاحنها وفي مطاحن القطاع الخاص المتعاقدة معها وفق المواصفات المحددة والمخصصة لصناعة الخبز في الأفران الخاصة أو العامة، مع العلم أن هذا الطحين يتضمّن مرحلتين من مرحلة دعم القمح إلى مرحلة دعم تكاليف إنتاج الطحين.

- الخبز: تقوم الشركة العامة للمخابز بإدارة المخابز العائدة للقطاع العام (إحصائيات لإنتاج القطاع العام والخاص)

- البسكويت: هناك ثلاث شركات عامة لصناعة البسكويت (غرواي- كاميليا- الشرق)

- مشتقات الألبان: تقوم ثلاث شركات عامة بإنتاج مشتقات الألبان (دمشق – حمص- حلب) حيث تقوم بإنتاج الحليب المعقّم والمبستر للاستهلاك المباشر بالإضافة إلى اللبن الرائب والجبنة.

- صناعة الزيت النباتي (زيت بذرة القطن): هناك ثلاثة معامل لإنتاج الزيت من بئرة القطن تقع في حلب وحماة وحمص حيث يلتزم المزارعون بتسليم كميات الإنتاج من القطن إلى المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

- السكر: تتم صناعة السكر بشكل كامل في القطاع العام بالإضافة إلى أن الحكومة تقوم باستيراد السكر الخام والمكرر لتلبية جز من الطلب الداخلي على هذه المادة والسماح للقطاع الخاص باستيراد باقي الاحتياجات، ويبلغ عدد معامل السكر 6 معامل في محافظات الرقة، وحلب، وجسر الشغور، وحمص، ودير الزور، والغاب.

- صناعة العنب: حيث تعمل في هذا المجال كل من شركتي الريان في السويداء وشركة الميماس في حمص، وعادة تعمل هاتين الشركتين بكامل طاقتهما الإنتاجيّة مستفيدتين من فائض الإنتاج المتكرر وانخفاض سعر العنب التصنيعي مقارنة بأسعار المنتجات المصنعة.

- البيرة: تقوم كل من شركتي بردى في دمشق والشرق في حلب بتصنيع البيرة في سوريا.

2. القطاع الخاص:

توسّع دور القطاع الخاص في القطاع الصناعي نتيجة برامج التنمية الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة بعد التحوّل باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي وإتباع سياسات التحرر الاقتصادي من خلال إرساء التشريعات المناسبة في مجال الاستثمار والتجارة الخارجيّة والسياسات المالية والنقديّة.

والتي شجعت الاستثمار في قطاع الصناعات الزراعيّة والغذائيّة، فقد شجّعت الخطة الخمسية التاسعة القطاع الخاص على إقامة مشاريع التصنيع الزراعي والتوضيب والفرز والتعبئة والتخزين وإعطائهم تسهيلات تمويليّة، بالإضافة إلى حزمة الحوافز التي أقرتها الخطة الخمسيّة العاشرة في مجال تخفيض الأعباء عن التصدير ومنح التسهيلات في مجال الاستثمار الصناعي وإقامة المنشآت.

ونتيجة لهذه الإجراءات الحكوميّة فقد شهد القطاع الخاص العامل في مجال الصناعات الغذائية والزراعيّة نموّاً كبيراً منذ بداية الألفيّة الجديدة، حيث وصل عدد المشاريع الخاصة المتعلقة بتعبئة وتجفيف وتصنيع المواد الغذائية وفقا للمرسوم التشريعي (21) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في عام 2008 إلى /805/ مشروعاً مرتفعاً بنسبة 550% عن العام 2000 وبلغ عدد المشاريع المنفذة /122/ مشروعاً، كما تطوّر عدد المنشآت الكبيرة والمنفذة بموجب قانون الاستثمار رقم/10/ والمرسوم التشريعي رقم (8) لعام 2007 لتشجيع الاستثمار بنسبة 35.5%في العام 2007 عن العام 2000.

3. القطاع المشترك:[62]

تأسس القطاع المشترك بين الدولة والقطاع الخاص وفقاً للمرسوم التشريعي رقم/10/ لعام 1986 حيث تشارك الدولة بنسبة 25% من رأس المال مقدمة على شكل أراضي، وقد تأسست بناءً على هذا المرسوم سبع شركات تعمل في مجال الإنتاج الزراعي، واحدة فقط تقوم إضافة لأنشطتها الزراعيّة بالعمل في مجال تصنيع المنتجات الغذائيّة مثل رب البندورة وتعليب الخضار والفواكه والحلاوة والمخللات والأجبان المعلبة، وهي شركة غدق، بالإضافة إلى وجود خمس شركات دوليّة

[62] معضاد قرقوط، مرجع السابق.

تأسست بنتيجة التعاون بين الحكومة السوريّة وبعض البلدان العربيّة والأجنبيّة وثلاثة منها تعمل في مجال التصنيع الغذائي وهي:

- الشركة السورية السعوديّة للاستثمارات الصناعيّة الغذائيّة.
- الشركة السوريّة الليبيّة للاستثمارات الصناعيّة الغذائيّة.
- الشركة السوريّة الفنلنديّة للألبان.

ثانياً: قياس الأداء التنافسي لقطاع الصناعات الغذائية في سوريا:

بعد أن اطلعنا في القسم النظري على تعريف لقدرة التنافسيّة وفقاً لآراء مختلفة منها ما يتعلق بالاقتصاد ككل ومنها ما يتعلق بقطاع معيّن أو بأحد الفروع العاملة فيه، وبعد أن تعرفنا على طرق قياس القدرة التنافسيّة من خلال بعض المؤشرات التي نستدل من خلالها على انخفاض أو ارتقاء الأداء والجهود التنافسيّة لصناعة معينة أو قطاع معين، سنقوم في هذا المبحث بالتعرّف على مستوى الأداء الإنتاجي والصناعي والتجاري للصناعات الغذائيّة وذلك من خلال مقارنتها مع باقي الصناعات التحويلية، ومن ثم الحكم على مدى امتلاك القدرة التنافسيّة أم لا.

معتمدين في ذلك على مجموعة من المقاييس من أهمها:

- مقياس الرقم القياسي لصافي الصادرات(NEI): هي مقياس الأداء التجاري للصناعة، والذي يعرفنا على حصة صناعة معينة في صافي الصادرات الخاصة بمجمل قطاع معين، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

NEI = (صافي الصادرات / الإنتاج الإجمالي)

- مقياس القيمة المضافة V.A.Iمن خلاله مقارنة الصناعات وترتيبها وفقاً لأدائها التنافسي، ويتم حسابه وفقاً للعلاقة التالية:

V.A.I = (الإنتاج الإجمالي – مستلزمات الإنتاج)

بالإضافة إلى بعض المقاييس التي ترتبط مباشرة بقياس الأداء الصناعي مثل:

1) مقياس الربحيّة: والذي على أساسه يمكن مقارنة الصناعات وترتيبها حسب أدائها التنافسي بحيث أن الصناعة التي تمتلك معدّل ربحيّة أعلى ستكون ذات أداء تنافسي أعلى، وتحسب من خلال قسمة قيمة الربح السنوي على حجم الإنتاج السنوي.

2) مقياس الإنتاجيّة: الذي يمكن من خلاله مقارنة الصناعات وترتيبها حسب أدائها الإنتاجي، بحيث أن الصناعات التي تمتلك معدّل إنتاجيّة أعلى ستكون ذات أداء تنافسي أعلى، ويمكن حسابها بالطريقة البسيطة وفقاً لما يلي:

$$\text{إنتاجية العامل} = \frac{\text{عدد العمال}}{\text{حجم الإنتاج السنوي}}$$

وسوف نقوم بحساب هذه المؤشرات التي توضّح الأداء التنافسي لفروع الصناعات التحويليّة التي تشمل الصناعات الغذائية والنسيجيّة والهندسيّة والكيمائيّة خلال الفترة المدروسة الممتدّة من 2000 – 2010 وذلك من خلال اعتماد متوسط ارقام الإنتاج والتصدير ورأس المال وحجم العمالة خلال السنوات 2005 –2009.

الجدول (15): مؤشرات قياس القدرة التنافسيّة للصناعات الغذائية

	NEI	V.A. I	انتاجية العامل	انتاجية رأس المال
الصناعات الغذائية	-0.008	27.17	3.8	0.045
الصناعات النسيجية	0.015	35	3.01	0.025
الصناعات الكيمائيّة	-0.01	5.76	13.4	0.02
الصناعات الهندسية	-0.06	32.8	21.8	0.021

*من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء ووزارة الصناعة.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول (15) والتي تبيّن مؤشرات القدرة التنافسيّة لفروع الصناعات التحويليّة، يظهر لنا النتائج المتعلّقة بإنتاجيّة الصناعات الغذائيّة والتي تظهر كما يلي:

- ارتفاع القدرة التنافسيّة بالاعتماد على مقياس صافي القيمة المضافة (V.A.I).
- ارتفاع القدرة التنافسيّة بالاعتماد على مقياس الرقم القياسي لصافي الصادرات (NEI).
- ارتفاع القدرة التنافسيّة بالاعتماد على مقياس إنتاجيّة رأس المال.
- انخفاض القدرة التنافسيّة بالاعتماد على مقياس إنتاجيّة العامل.

بالتالي فإنّه في محصلة للنتائج السابقة يظهر أن الصناعات الغذائيّة تتمتّع بمستوى جيّد من التنافسيّة الصناعيّة، كونها متفوقة من حيث صافي القيمة المضافة ومقياس الرقم القياسي للصادرات بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال.

المبحث الثالث: أثر البيئة الاستثمارية على القدرة التنافسيّة للصناعات الغذائية:

أولاً: أثر البيئة الاستثمارية الكلية في تعزيز العوامل المؤثرة على المتغيرات الأساسيّة للقدرة التنافسية للصناعات الغذائية:

البيئة الاستثمارية هي محصلة تفاعل العوامل الاقتصاديّة والسياسيّة و الاجتماعية والقانونيّة وتؤثر مباشرة على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه للاستثمار، كما أنها تحدد الملامح الرئيسيّة لبيئة الأعمال، فالبيئة والمناخ الاستثماري الجاذب والمستقر يكّون بالمحصلة بيئة أعمال تؤمن الشروط المناسبة لعمل كافة النشاطات والقطاعات الاقتصادية وفروعها المختلفة، وعليه فإن للبيئة الاستثمارية الكلية في سوريا انعكاسات مختلفة على قطاع الصناعات الغذائية وتنافسيّته الصناعيّة من خلال التأثير على المتغيرات الرئيسيّة التي تحدد درجة تنافسينها، ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرّف على أداء بعض هذه المتغيرات ودراسة التغيرات التي طرأت عليها في ظل الإصلاحات والقرارات المختلفة التي ساهمت في تحسين بيئة الاستثمار خلال الفترة المدروسة وتتضمّن هذه الدراسة البحث في أداء كل من:

- الصادرات للصناعات الغذائيّة:

- حجم العمالة في قطاع الصناعات الغذائيّة:
- حجم الإنتاج للصناعات الغذائيّة:
- الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائيّة:

وسوف نتطرّق فيما يلي لدراسة أثر التغيرات التي طرأت على كل من هذه التحولات خلال الفترة المدروسة، من خلال تحليل أدائها خلال في ظل البيئة الاستثمارية وتأثرها بجملة القرارات والقوانين الصادرة خلال الفترة والتي كانت تهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال.

- **أثر البيئة الاستثمارية على حجم صادرات الصناعات الغذائيّة:**

سعت السياسات الحكوميّة منذ فترة طويلة إلى تنويع مصادر دخلها الوطني من خلال مصادر عدة منها التصدير كقطاع فاعل ومتنامي، وتكمن أهمّية هذا القطاع في قدرته الواسعة على إيجاد فرص عمل جديدة للشباب، وجذب المزيد من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على السواء، وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة.

ولذلك كان العمل الحكومي في هذا المجال كبيراً في سبيل تهيئة الظروف الملائمة لتحسين أرقام الصادرات، ويمكن إجمال حصيلة السياسات الحكومية الرامية لدعم الصادرات من خلال الجدول التالي.

الجدول (16): أدوات السياسات الصناعية المستخدمة في تشجيع الصادرات

نوع الأداة	توصيفها	الإجراءات المتخذة في سورية
إعفاءات ضريبية	▪ تخفيض نسبة معينة من الضرائب المفروضة على دخل الشركة الصناعية الذي يغري إلى الأرباح المتأتية من الصادرات. ▪ مخصصات لاهتلاك رأس المال. ▪ إعفاءات كاملة من الضرائب غير المباشرة على الصادرات. – إعفاءات من الضرائب الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج سلع مصدرة.	– تم اصدار المرسوم التشريعي رقم/8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار، والذي حل مكان قانون الاستثمار رقم 10 لسنة 1991 الذي ساهم في إدخال التكنولوجيا المتطورة وقدم إعفاءات من الضرائب والرسوم. – تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج الصناعي.

قروض وتمويل وتأمين صادرات	▪ تمويل نفقات ما قبل الشحن للسلع المصدرة. ▪ إصدار خطابات اعتمادات مستنديه. ▪ أسعار فوائد مخفضة على القروض الصناعية. ▪ قروض بدون فوائد على الأموال المقترضة لغرض استثمارها في فرص تصديرية. –تمويل نفقات ما بعد الشحن.	– تفعيل دور مجلس النقد والتسليف والسماح بالمصارف وشركات التأمين الخاصة بما فيها الإسلامية، مع تطوير ملموس في عمل المصارف العامة، إضافة إلى تمويل المستوردات الصناعية بالقطع الأجنبي، وإصدار قانون السرية المصرفية وغسيل الأموال. – ترسيخ دور المؤسسات المصرفية في دعم وتمويل الصناعة.
إعانات أخرى	▪ أسعار مخفضة للكهرباء والطاقة والماء للأنشطة التصديرية.	▪ أتيح للمؤسسات الصناعية فرصة الاستفادة من الدعم الحكومي المقدم لكل من أسعار الكهرباء والطاقة والماء.
استثمارات في البنية التحتية	▪ توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية.	▪ إحداث المدن الصناعية في عدرا وحسيا والشيخ نجار وأخيراً في دير الزور.
إجراءات الجمارك	▪ تسهيل إجراءات الجمارك والتعامل مع جهة موحدة. ▪ تسهيل إجراءات تحديد قواعد المنشأ. ▪ استثناء السلع المصدرة من الإجراءات الجمركية الاعتيادية.	▪ تم تخفيض التعريفة الجمركية وتخفيض الحواجز الجمركية والإدارية كتراخيص الاستيراد لمستلزمات الانتاج الصناعي والتراخيص الصناعية ومحاولة إعادة هيكلة التعريفة الجمركية
الدعم المؤسسي	▪ إنشاء أجهزة ذات صلاحيات واسعة لإنجاز كافة الإجراءات الخاصة بالصادرات.	▪ ترسيخ دور المؤسسات المساندة للصناعة المتعلقة بالمواصفات الموحدة ومراقبة الجودة وتطوير مراكز التدريب المهني ومراكز البحث. ▪ ترسيخ دور غرف الصناعة والاتحادات المهنية في دعم الصناعة. ▪ تم إصدار المرسوم رقم /3/ لعام 2016 القاضي إحداث هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات لتحل محل هيئة تنمية وترويج الصادرات المحدثة بموجب

		المرسوم التشريعي رقم /6/ لعام 2009. ▪ إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض.

يوضّح الجدول السابق سعي الحكومة من خلال أدواتها المختلفة سواء كانت على مستوى الدعم المؤسسي أو على مستوى التسهيلات الجمركية الإعفاءات الضريبيّة وغيرها إلى خلق الشروط المناسبة لتحسين حصيلة الصادرات وبالتالي تحسين شروط تحقيق التنافسيّة الصناعيّة.

أمّا فيما يخص الصناعات الغذائيّة سوف نتطرّق إلى الأثر الذي أحدثته هذه السياسات على صادراتها من خلال دراسة التغيرات التي طرأت على صادرات قطاع الصناعات الغذائيّة خلال الفترة (2002–2010) والمبينة بالجدول التالي.

الجدول (17): صادرات الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية (2010–2002)

السنة	الصناعات الغذائية (آلاف الليرات)	الصناعات التحويلية (ملايين الليرات)
2002	6079838	68018
2003	8809071	59782
2004	10543132	75402
2005	14442787	89846
2006	35908966	235369
2007	51780031	281393
2008	106751504	384820
2009	59143602	235665
2010	51151997	240003

*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء– المجموعة الإحصائية 2011

من خلال دراسة تطور أرقام صادرات الصناعات الغذائية خلال الفترة الممتدّة بين عامي (2002–2010) والمبينة بالشكل (18) نلاحظ تبايناً في ارتفاع حجم هذه الصادرات، حيث من الواضح

أن حجمها قبل عام 2005 لم يتخطّى حجم الصادرات الغذائية السنوية مستوى 15 مليار ليرة على الرغم من أن نسبتها إلى إجمالي الصادرات التحويليّة كانت الأعلى فقد بلغت حوالي 0.3 كما هو موضّح في الجدول (18).

الجدول (18): نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات التحويلية

السنة	صادرات الصناعات الغذائية	نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات التحويلية
2002	6079838	0.0329
2003	8809071	0.0227
2004	10543132	0.019
2005	14442787	0.0139
2006	35908966	0.0056
2007	51780031	0.0039
2008	106751504	0.0019
2009	59143602	0.0034
2010	51151997	0.0039

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية2011

ومنذ بداية العام 2006 بدأت بالارتفاع بشكل ملحوظ حتى وصلت إلى أقصى مستوى لها في العام 2008 ليصل حجمها إلى أكثر مما يقارب 107 مليار ليرة سورية، على الرغم من أن نسبتها لم تتجاوز 0.002 من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية وهي الأدنى خلال الفترة المدروسة، لتعود بعدها بالانخفاض نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية والأزمة المالية التي انعكست بشكل مباشر على حجم التجارة الدولية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على حجم الصادرات الغذائية والتي انخفضت في العام 2009 لأقل من النصف ولتحقق مستويات قاربت 59 مليار ليرة.

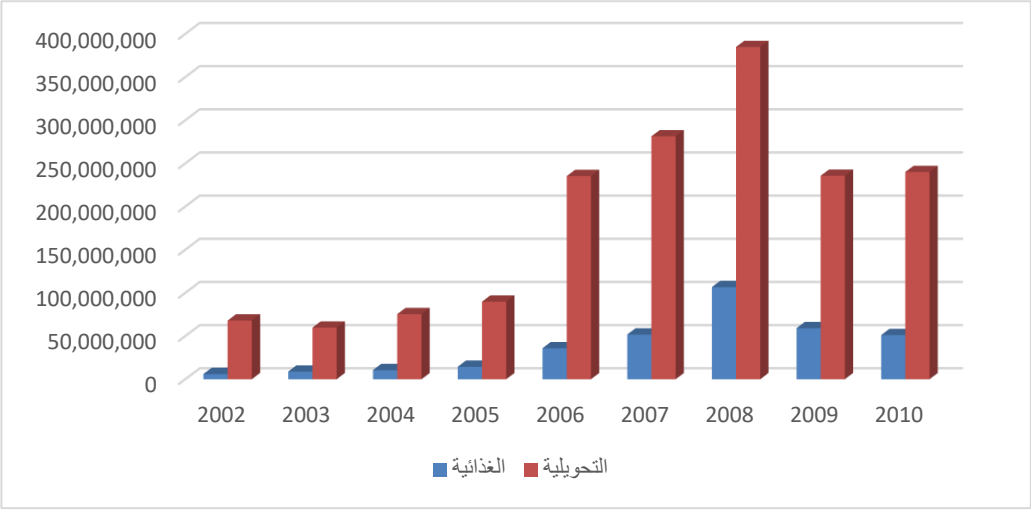
ولا شك أن السياسات الحكوميّة الرامية إلى الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الصادرات كانت من أهم العوامل التي لعبت دوراً كبيراً في زيادة حجم الصادرات، والتي كان من أهمها صدور القانون المنظم لعمل المناطق الحرّة في العام 2003، بالإضافة إلى إحداث المناطق الصناعية في كل من ريف دمشق وحلب وحمص ودير الزور، بالإضافة إلى خطط لإقامة مناطق اقتصادية خاصة(أغروبوليس) في سهل الغاب والتي تقوم بإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية ذات الميزة التنافسيّة، وغيرها من القرارات التي انعكس أثرها بشكل مباشر على حجم الصادرات الغذائية.

الشكل (19): صادرات الصناعات الغذائية بين عامي (2002-2010)



*المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية،2011.

الشكل (20): نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات التحويلية



* *المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2011.

- **أثر البيئة الاستثمارية على حجم العمالة في قطاع الصناعات الغذائية:**

يعد قطاع الصناعات الغذائيّة أحد القطاعات التي تستقطب حجم عمالة جيّد جدّاً مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، كون هذا القطاع يستوعب العمالة بفئاتها المختلفة، وأصحاب الخبرات المتواضعة في قسم كبير منه، على خلاف الصناعات الهندسيّة والكيميائيّة التي تحتاج إلى مهارات ذات مستوى أعلى نسبيّاً.

وقد عملت الحكومة دوماً على امتصاص البطالة وتوفير فرص العمل كأحد أهم أهداف السياسات والخطط الخمسيّة الموضوعة من خلال برامج دعم وتطوير الأيدي العاملة وتأمين الرعاية الصحيّة وشروط العمل الملائمة، وخلال الفترة المدروسة تباين حجم العمالة في هذا القطاع ومرّ بأطوار مختلفة بين كل من القطاعين العام والخاص على حد سواء، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال أرقام الجدول (19)

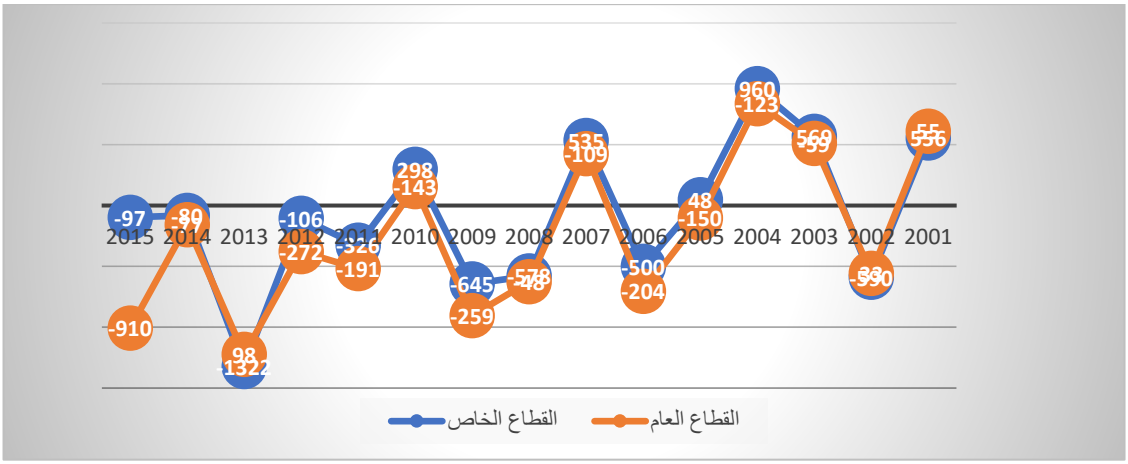
الجدول (19): حجم العمالة في القطاعين العام والخاص خلال الفترة (2000-2015)

السنة	القطاع الخاص (الإضافة السنوية)	القطاع العام (المجموع التراكمي)
2000	1,581	4896
2001	2,137	4951
2002	1,547	4984
2003	2,116	4925
2004	3,076	4802
2005	3,124	4652
2006	2,624	4448
2007	3,159	4339
2008	2,581	4291
2009	1,936	4032
2010	2,234	3889
2011	1,908	3698
2012	1,802	3426
2013	480	3524
2014	400	3447
2015	303	2537

*المصدر: المجموعة الإحصائية السورية وأرقام وزارة الصناعة.

بالنسبة للتغيرات في حجم العاملين في الصناعات الغذائيّة في القطاع الخاص فقد خضع لتغيرات عديدة والتي تظهر بوضوح من خلال الشكل (20) فقد بلغ عدد المشتغلين في العام 2000 ما يقارب 1600 عامل، ليرتفع هذا الرقم خلال السنوات اللاحقة بشكل مضطرد ويصل في العام 2004 إلى ما يقارب 3100 عاملاً، ويعود سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد المنشآت الصناعيّة الخاصة بعد صدور العديد من القارات التي تسهل عملية ترخيص المنشآت وتخفف من أعباء عملها وتشغيلها، وقد حافظ مستوى التشغيل في القطاع الخاص على هذه السويّة حتى العام 2009 الذي شهد انخفاضاً ملحوظا في عدد المشتغلين حيث بلغ حوالي 1900 عاملاً أي انخفض بنسبة 24% عن العام 2008، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الجمود الذي أصاب حركة الاستثمارات كنتيجة للركود الاقتصادي الناتج عن الأزمة الاقتصادية.

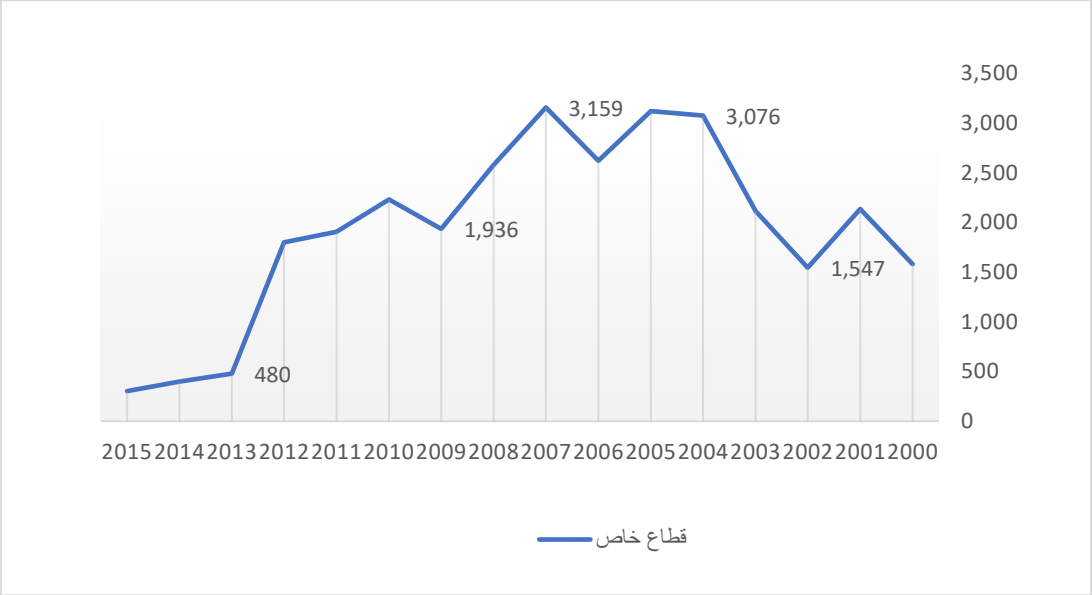
الشكل (20): التغيرات التي طرأت على حجم العمالة في كل من القطاعين العام والخاص خلال الفترة (2000-2015)



*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء2015 ووزارة الصناعة

وعلى الرغم من بعض التحسن الذي طرأ على حجم المشتغلين في العام 2010 إلاّ أن دخول الأزمة في العام 2011 انعكس بشكل واضح على حجم العمالة في قطاع الصناعات الغذائيّة وقد انخفض بشكل كبير في السنوات اللاحقة حتى بلغ في العام 2015 عدد المشتغلين 303 عاملاً فقط، ويعود سبب هذه الانخفاضات الكبيرة إلى توقف عمل عدد كبير من المنشآت وخروجها عن الخدمة.

الشكل (21): تطور حجم العمالة في القطاع الخاص خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية2015.

ونلاحظ من خلال الشكل (21) أن التغيرات في حجم العمالة في كل من القطاعين العام والخاص تكاد تكون متطابقة إلى حد كبير جدّاً وذات مرونة عالية للتغيرات الاقتصاديّة، سواء كانت داخليّة، والمتمثلة بجملة السياسات الحكوميّة والقرارات الرامية إلى تحسين بيئة العمل وامتصاص البطالة، أو المتغيرات الخارجيّة كالأزمة العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في العام 2008.

***الإنتاج الإجمالي في قطاع الصناعات الغذائيّة:**

لطالما شكل الإنتاج الصناعي أهميّة كبيرة في الاقتصاد الوطني لدوره المهم في تغطية الطلب الداخلي وتلبية الاحتياجات المحليّة من جهة، إضافة إلى دوره في تدعيم الصادرات من جهة أخرى، لذلك سعت الحكومة إلى تدعيم وتطوير الإنتاج الصناعي وخلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي والتي من شأنها المساهمة في تنويع وتطوير القاعدة الإنتاجيّة وتوطين التكنولوجيا الحديثة في مجال الصناعة، وفي سبيل ذلك أصدرت الحكومة جملة من القرارات التي كانت تهدف إلى تحسين بيئة العمل ودعم التعددية الاقتصادية بالإضافة إلى حماية الصناعات الوطنية وخصوصاً بعد انتهاجها لسياسات الانفتاح الاقتصادي وفتح الأسواق المحليّة للسلع المستوردة ولاسيما التركيّة والصينيّة، ومن جملة الإجراءات الحمائيّة التي اتخذتها الحكومة

إصدار القانون رقم 2006/42 لحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدوليّة، والقانون رقم/24/ لعام2010 المتضمّن حماية الصناعة الناشئة، وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى زيادة ودعم إنتاج الصناعات المحليّة.

وقد كان قطاع الصناعات الغذائيّة أحد أهم المتأثرين بالسياسات الحكوميّة على اعتباره أحد القطاعات الصناعيّة التي شهد منافسة كبيرة من قبل المنتجات المستوردة، حيث شهد حجم الإنتاج تطورات مضطردة خلال الفترة الممتدّة بين عامي (2010-2000) والمبينة بالجدول (20) الذي يوضّح حجم انتاج قطاع الصناعات الغذائيّة.

الجدول (20): الإنتاج الإجمالي بسعر تكلفة العوامل بالأسعار الجارية (مليون ليرة)

السنة	حجم الإنتاج
2000	**78104**
2001	**85919**
2002	**93116**
2003	**99847**
2004	**108259**
2005	**115667**
2006	**117261**
2007	**128394**
2008	**122254**
2009	**154911**
2010	**174144**

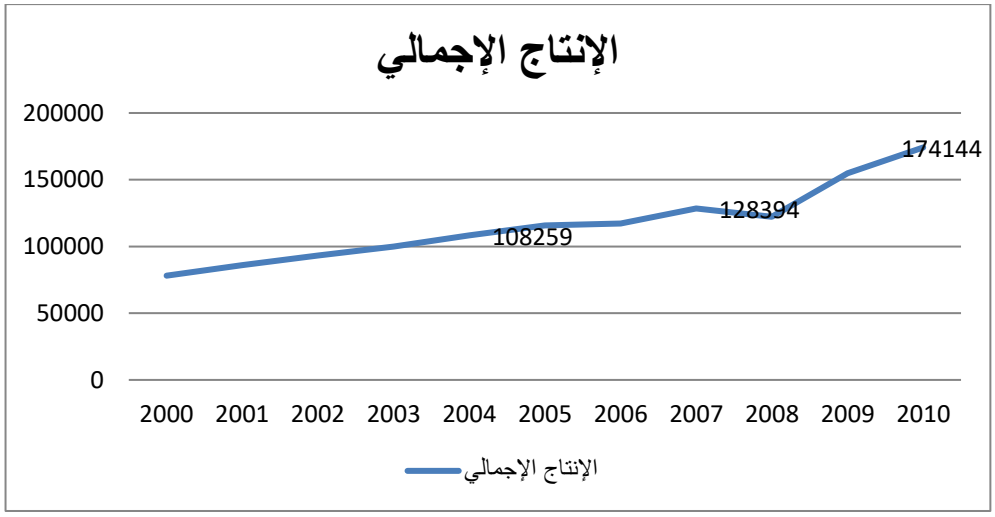
*المصدر: المجموعة الإحصائيّة السورية 2011

ومن خلال الشكل(23) نلاحظ الاتجاه الصاعد لمنحنى الإنتاج بشكل عام على الرغم من بعض الانخفاض الذي طرأ على كمية المنتجات الغذائية خلال العام 2008 حيث كانت كميّة الإنتاج (122254) مليون ليرة سورية منخفضة عن عام 2007 الذي كانت فيه كميّة الإنتاج (128394) مليون ليرة سورية، على الرغم من أن حجم الصادرات حقق المستويات الأعلى له خلال الفترة نفسها، وهذا يدل على انخفاض إنتاج الصناعات الغذائيّة الموجّه للسوق الداخلي فقط أما الجزء

الموجّه للأسواق الخارجيّة فقد حافظ على مستويات جيدة جدّا ويستدل على ذلك من خلال رقم الصادرات في العام 2008.

ولكن حجم الإنتاج عاد وحقق مستويات مرتفعة في العامين 2009 و2010 حتى بلغ مستوى الإنتاج في العام 2010 حوالي (174144) مليون ليرة سورية أي ارتفع بنسبة 112%عن بداية الفترة في عام 2000.

الشكل (23): حجم الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج



*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء– المجموعة الإحصائية 2011

*** حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية:**

تكمن أهميّة الاستثمار في الاقتصاديّات الوطنيّة كونه المسؤول عن معدّل تراكم رأس المال من جهة بالإضافة إلى دوره في توسيع القاعدة الإنتاجيّة من جهة ثانية، كما يعد أساساً لتطوير المؤسسات وذلك عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي سواء من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة.

وتلعب السياسات التي تنتهجها الحكومة دور محوري في خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار، وتتمثل بانتهاج سياسات الانفتاح وتقديم الحوافز والتسهيلات لجذب الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة.

وبناء على ذلك فقد حظي تشجيع الاستثمار الصناعي في سورية برعاية الدولة واهتمامها، وتجسد ذلك في سلسلة من الإجراءات والقوانين والقرارات التي تندرج ضمن سياسة صناعية هادفة إلى دعم عملية النمو الاقتصادي والتنمية في سورية عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي.

وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات التي اتخذت لدعم وتشجيع الاستثمار[63]:

- ترسيخ دور المؤسسات المساندة للصناعة المتعلقة بالمواصفات الموحدة ومراقبة الجودة وتطوير مراكز التدريب المهني ومراكز البحث.
- ترسيخ دور المؤسسات المصرفية في دعم وتمويل المؤسسات الصناعية.
- ترسيخ دور غرف الصناعة والاتحادات المهنية في دعم الصناعة.
- المرسوم التشريعي رقم/8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار، والذي حل مكان قانون الاستثمار رقم 10 لسنة 1991 الذي ساهم في إدخال التكنولوجيا المتطورة وقدم إعفاءات من الضرائب والرسوم.
- قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم /7/ لعام 2008.
- القانون رقم /17/ لعام 2010 الخاص بتنظيم علاقات العمل في القطاع الخاص والتعاوني والشركات العربية والاتحادية والأجنبية.
- قرار توحيد سعر الصرف على المستوردات وتخفيض معدلات الفائدة الداخلية والسماح بفتح حسابات بالعملة الأجنبية.

ويمكن لنا معرفة أثر السياسات الحكوميّة المحفزة للاستثمار على حجم الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائيّة وذلك من خلال دراسة التغيرات التي طرأت على عدد المنشآت الصناعيّة والتي يمكن تصنيفها وفقاً لثلاثة مجموعات:

- المنشآت الحرفيّة المنفذة بموجب المرسوم رقم 47.

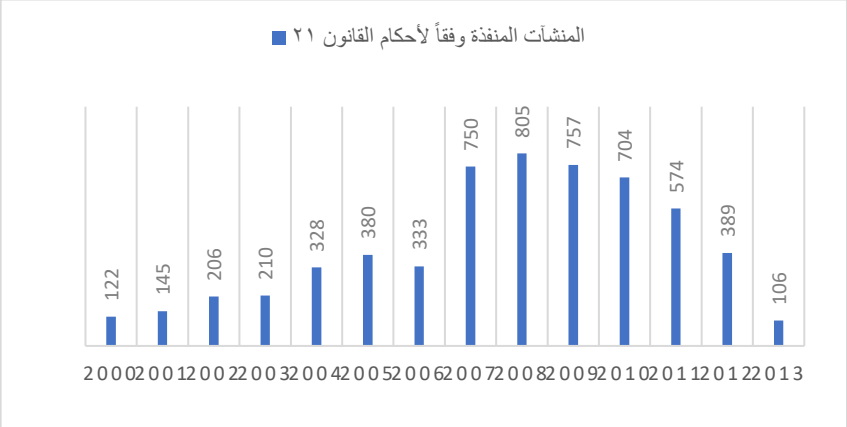
[63]وزارة الصناعة السورية، التقرير السنوي لنشاط القطاع الخاص لعام 2013، مديرية الاستثمار الصناعي.

- المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنفذة بموجب قانون تنظيم الصناعة رقم21.
- المنشآت الكبيرة والمنفذة بموجب قانون الاستثمار رقم 10- المرسوم التشريعي رقم (8) لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.

1.المنشآت الصناعية المنفذة وفقا للمرسوم التشريعي (21) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

حيث بلغ عدد المنشآت المنفذة وفقاً لهذا القانون ذروتها عام 2008 حيث بلغت /805/ مشاريع مرتفعاً بنسبة 550%عن العام 2000 حيث بلغت عدد المشاريع المنفذة /122/ مشروعاً، كما بلغ عدد المنشآت المنفذة في عام 2010 / 704 / منشأة مقابل / 1375 / منشأة مرخصة وبنسبة تنفيذ (51 %) وبنسبة تراجع قدرها (25%) قياساً لعام 2006 وبلغت نسبة عدد المنشآت المنفذة خلال عام 2010 /19%/ من إجمالي المنشآت المنفذة خلال الفترة / 2006 – 2010/.

الشكل (24): المشاريع المنفذة وفقاً لأحكام القانون /21/.



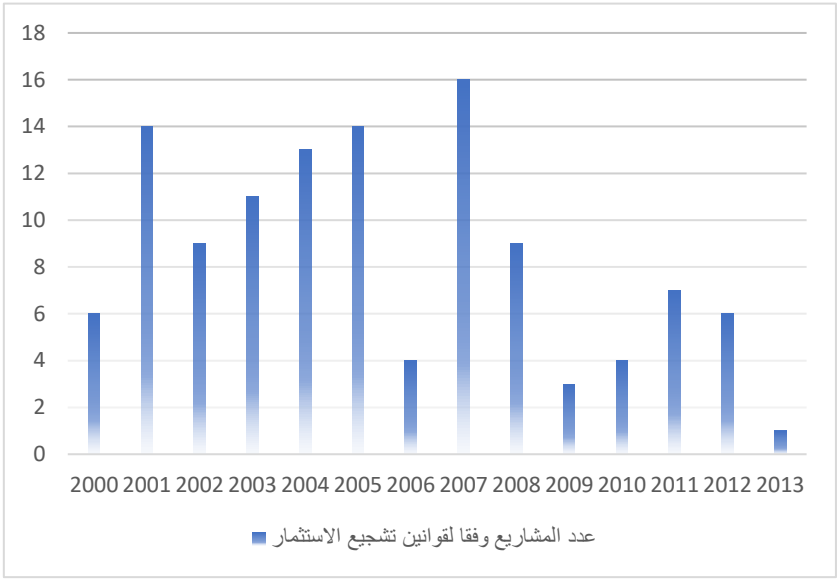
*المصدر: تقرير هيئة ضمان الاستثمار في سوريا 2014.

2. المنشآت الكبيرة والمنفذة بموجب قانون الاستثمار رقم 10- المرسوم التشريعي رقم (8) لعام 2007 لتشجيع الاستثمار:

تطور عدد المشاريع الاستثمارية الكبيرة الحجم خلال الفترة المدروسة، ويوضّح الشكل (99) التغيرات التي طرأت على عدد المشاريع كبيرة الحجم والمنفذة خلال الفترة المدروسة' حيث بلغ في العام 2000حوالي 6 مشاريع فقط ليتطوّر هذا العدد ويصل لمستوى 13 مشروعاً في العام 2004 ومن ثم وصل في العام 2007 إلى حوالي 16

مشروعاً، وقد بلغت نسبة المشاريع المنفذة في هذا العام إلى حوالي 35.5% من إجمالي المشاريع المرخصة.

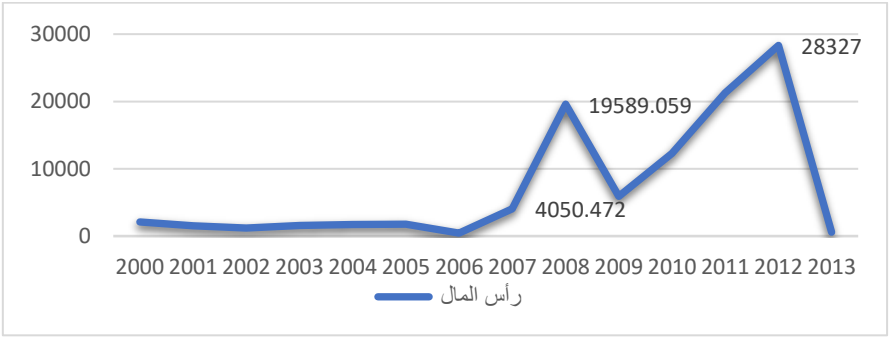
الشكل (25): المشاريع المنفذة وفقاً لقانون الاستثمار رقم /10/



*المصدر: تقرير هيئة ضمان الاستثمار في سوريا 2014.

أمّا رأس المال المستثمر فقد وصل حجمه في العام 2008 إلى ما يقارب 19589 مليون ليرة سورية متأثراً بجملة القرارات الحكوميّة المحفزة للاستثمار والتي استهدفت جذب الاستثمار في كافة القطاعات، ولكنّه انخفض في العام 2009 ليصل إلى مستوى 4050 مليون ليرة سورية نتيجة تأثر حركة الاستثمارات بأزمة الركود الاقتصادي الناتج عن الأزمة الاقتصادية، ليعود بعد بالارتفاع ليصل إلى مستوى 28327 مليون ليرة سورية.

الشكل (26): رأس المال المستثمر في المشاريع المنفذة وفقاً لقوانين تشجيع الاستثمار

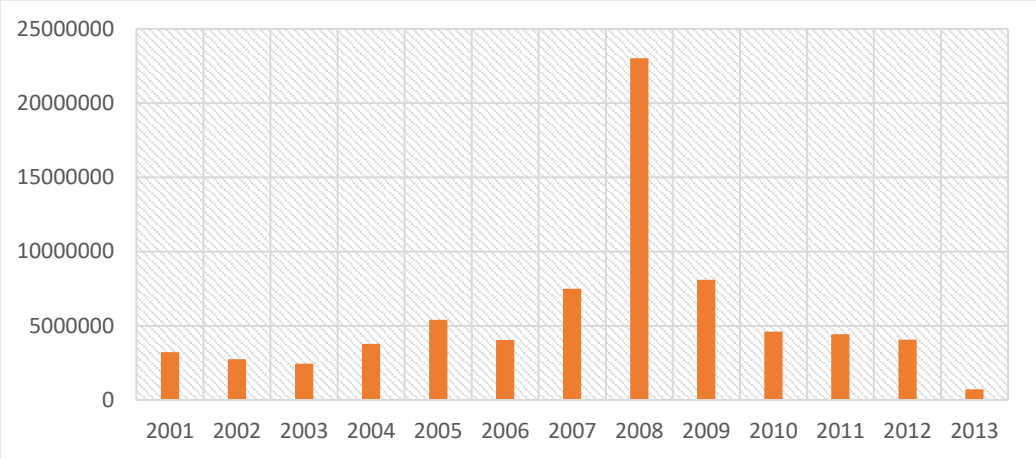


*المصدر: تقرير هيئة ضمان الاستثمار في سوريا 2014.

أمّا فيما يتعلّق بحجم رأس المال المستثمر في قطاع الصناعات الغذائية بشقيه الخاص والعام والموضّحة بالشكل رقم (26) نلاحظ أنه حقق مستويات مرتفعة جداً في العام 2008 حيث وصل حجم الاستثمار إلى مستوى23027594 ليرة، ويعود سبب ارتفاع المشاريع المنفذة وتراجعها في الأعوام اللاحقة إلى إنهاء العمل بقانون الاستثمار رقم /10/ ل عام1991 وتعديلاته بدءاً من 2007/1/1 المتضمن مزايا وإعفاءات وتسهيلات لا يتضمنها المرسوم التشريعي رقم /8/ تاريخ 2007/1/27 وأهمها:

- إعفاء المشاريع من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات والعرصات (بما في ذلك الضريبة على ريع الآلات) عما تملكه لتحقيق أغراضها ومهامها وذلك لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي.
- إعفاء جميع المواد والمستلزمات اللازمة لإقامة المشاريع وبنائها من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي وغيرها من الضرائب والرسوم.
- إعفاء الشركات المشتركة من جميع الضرائب لمدة سبع سنوات من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي.

الشكل (27): حجم رأس المال المستثمر الإجمالي في قطاع الصناعات الغذائيّة



*المصدر: تقرير هيئة ضمان الاستثمار في سوريا 2014.

ثانياً: تقييم أثر البيئة الاستثمارية السورية على القدرة التنافسية للصناعات الغذائيّة السورية:

لتقييم السياسات الحكوميّة وأثرها على المتغيرات البيئة الاستثماريّة الكليّة من جهة، وأثرها على المتغيرات الرئيسيّة التي تؤثر على القدرة التنافسيّة للصناعات الغذائيّة خلال الفترة المدروسة (2000-2015) لابد لنا من دراسة هذه السياسات على مرحلتين: مرحلة ما قبل الحرب، ومرحلة ما بعد الحرب، حيث سنقوم بدراسة كل فترة على حده.

I. فترة ما قبل الحرب:

فرضت التطورات التي حدثت على الصعيد العالمي وحاجات النمو الاقتصادي على الحكومة إعادة تقييم الاستراتيجيّات والسياسات الاقتصادية باتجاه تحرير الاقتصاد وضرورة إشراك القطاع الخاص المحلي والعربي، لذلك اعتمدت الحكومة الانتقال إلى نظريّة اقتصاد السوق الاجتماعي وإشراك القطاع الخاص بشكل أكثر فاعليّة في عمليّة التنمية الاقتصاديّة للاستفادة من إمكاناته الماديّة والفنيّة ولا سيما أن الاقتصاد كان يعاني في مطلع الألفيّة الجديدة من نقص الموارد الماليّة اللازمة لعمليّة التنمية الاقتصاديّة، بالإضافة إلى ضعف تقنيّات الإدارة والتسويق الحديث لدى المؤسسات الاقتصاديّة الحكوميّة، لذلك تم إقرار هذا التوجّه في المؤتمر القطر العاشر عام 2005 والذي حمل معه قنونة اقتصاد السوق الاجتماعي وتنظيمه اجتماعيا، والانتقال من اقتصاد السوق غير النظامي إلى سوق نظامي تتحدد فيه حقوق الفعاليّات الاقتصاديّة وواجباتها.

وفي إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي تم وضع تشريعات جديدة تنظم جوانب النشاط الاقتصادي وتخلق البيئة الاستثماريّة المناسبة لجذب رأس المال الأجنبي والوطني، وفي سبيل هذا الهدف تم العمل على صياغة وإصدار حزمة كاملة من الإجراءات كان من شأنها دعم وتهيئة الأرضية المناسبة لبيئة الأعمال وحركة الاستثمارات.

في مجال الاستثمار تم إصدار حزمة كاملة من الإجراءات وتعديل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 بموجب المرسوم التشريعي رقم/7/ لعام 2000، بالإضافة إلى السماح بإقامة المصارف الخاصة حيث باشرت العديد من المصارف مزاولة عملها بدءاً من 2004، وتم إصدار قرار بالسماح بحيازة القطع الأجنبي وتوحيد سعر الصرف، وفي العام 2009 تم افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية.

وفي مجال تشجيع الصادرات تم التركيز على الجوانب المتعلّقة بتعزيز مكوّن التصدير في النشاط الاقتصادي الخارجي من خلال زيادة حصّة الصادرات التحويليّة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وقد عملت الحكومة لتعزيز هذا التوجه على إنشاء هيئة تنمية وتشجيع وترويج الصادرات وتأسيس المجلس الأعلى للتصدير واتحاد المصدرين، وقد حرصت الحكومة على التوجّه نحو تحرير التجارة الخارجيّة من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيّات مع عدد من الدول مثل تركيا وإيران والصين، فضلاً عن توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

أمّا فيما يتعلّق بالسياسات الحكوميّة في مجال تشغيل القوى العاملة ومكافحة البطالة فقد كانت هذه السياسات في العقود الماضية تقوم على التوظيف وتشغيل الأفراد مع التغاضي عن إنتاجيّة هذا العمل في الكثير من الأحيان، ولكن مع بروز جملة من المتغيرات الديموغرافيّة والاقتصاديّة الجديدة والمتمثّلة بارتفاع معدّلات النمو ودخول العنصر النسائي إلى سوق العمل بقوّة، بالإضافة إلى الضغط الناتج عن جودة المستوى المطلوب للعمالة، فقد أدّت هذه العوامل بمجملها إلى ارتفاع في معدّل البطالة، وحيث لم يتمكن القطاع العام المنظم من استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل، فقد توجّه العديد من الباحثين عن العمل إلى إيجاد وظائف في القطاع الخاص غير المنظم. حيث أصبح القطاع الخاص غير المنظم يوظف ثلث العدد الإجمالي للعاملين، ويتكون بشكل أساسي من شركات صغيرة تتراوح في حجمها بين ورشات إصلاح بسيطة ومشاريع تقنية معقدة لكنها صغيرة، وبذلك أضحت شركات القطاع الخاص المحرك المأمول لنمو التوظيف في سورية، لذلك كان لابد للحكومة من إزالة العوائق أمام عمل هذا القطاع وتشجيعه لدخول القطاع الخاص المنظم[64].

وفيما يتعلّق بسياسات مكافحة البطالة فقد عمدت الحكومة إلى تشجيع الاستثمار كونه أحد أهم الطرق لامتصاص البطالة، بالإضافة إلى تأسيس برنامج مكافحة البطالة ومدته 5 سنوات وبدء العمل فيه ابتداءً من العام 2002 تحت عنوان هيئة مكافحة البطالة، التي تحولت من ثم إلى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في العام 2006، وهي عبارة عن بديل أو نسخة معدلة عن الهيئة العامة لمكافحة البطالة، والتي تسعى إلى منح أصحاب المشاريع الصغيرة بعض المزايا والتسهيلات المصرفية التي من شأنها جعل المصارف العامة والخاصة تقديم القروض بشيء من

[64]البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسيّة العاشرة، جمعيّة العلوم الاقتصادية السوريّة،2006.

الأريحية بحيث تكون الضمانات الأساسية على مسؤولية الهيئة نفسها، أو على أقل تقدير يمكن لصاحب المشروع أن يتحمل جانباً من الجوانب، بحيث تتاح الفرصة للحصول على القرض دون تعقيدات.

تمثّل هذه السياسات الآنفة الذكر أبرز الإجراءات الحكوميّة التي تم اتخاذها خلال الفترة الممتدّة بين عامي (2010–2000) أي الفترة التي سبقت الحرب، والتي شهدت تغيرات نوعيّة في هيكليّة بنية الاقتصاد السوري من خلال انتهاج سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي ومالها من تبعات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

II. فترة الحرب:

رأينا أن جملة الإجراءات والمبادرات الاقتصادية التي تم اتخاذها في سياق عمليّة التحوّل نحو اقتصاد السوق الاجتماعي خلقت مقدّمات جديدة لتغيير الواقع الاقتصادي منذ مطلع الألفية الجديدة وحتى بداية عام 2011، والسير بخطوات تتلاءم مع التحديات الحديثة التي يفرضها العصر الحديث، وبالفعل فإنّه وفي بداية العقد الثاني، وبحسب توقعات مراكز الدراسات الاقتصادية كان يفترض أن متوسط الأداء الاقتصادي سيستمر في عامي 2011 و 2012 عدا قطاع الزراعة الذي شهد مواسم متعاقبة من الجفاف، لكن نظراً إلى أنّ الظروف المناخيّة قد تحسنت إلى حدٍ كبير في هذين العامين فإن نزعة التنمية بالإجمال كانت إيجابيّة، وبعبارة أخرى فإنّ نمو الناتج الإجمالي كان يجب أن يبلغ (7.1%) في عام 2011 وفي العام 2012 (5.6%).[65]

ولكن مع اندلاع شرارة الأحداث توقفت عجلة النمو الاقتصادي وأدّت التغيرات الطارئة والمتسارعة إلى نقل اهتمام الحكومة إلى ميدان السياسة والعمليات العسكريّة، الأمر الذي استدعى منها سياسات إسعافيه عاجلة تلبي الأزمات المتلاحقة التي بدأت تعصف بالاقتصاد السوري، والتي شملت مجمل قطاعاته الأساسية ومحركات النمو فيه، من عقوبات اقتصاديّة إلى جفاف الإيرادات نتيجة توقف تصدير النفط وخروج جزء كبير من القطاعات الإنتاجية خارج الخدمة ومضاعفات أخرى طالت كافة مفاصل الاقتصاد السوري.

[65]الجمعيّة السورية للثقافة والمعرفة، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، ص35.

وعلى مستوى المتغيرات الأساسية المؤثرة على القدرة التنافسيّة سواء تدنّي الصادرات إلى مستويات منخفضة جدّاً على الرغم من زيادة فعاليّة صادرات الصناعات التحويليّة الموجهة للتصدير في بداية الأزمة نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنيّة، إلاّ أنّ العقوبات المفروضة أثرت تأثيراً مباشراً في تمويل التجارة الخارجيّة، فضلاً عن تشدد المصارف في تقديم التمويل للتجارة الخارجيّة وتدهور العمليّة الإنتاجيّة وارتفاع تكاليفها[66]، أضف إلى ذلك إنهاء العمل باتفاقيّات التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوربي وتركيا والتي كانت تشكل سوقاً رئيسيّة للمنتجات السورية، هذه العوامل مجتمعة أدّت إلى تدهور التجارة الخارجيّة بشكل عام والصادرات بشكل خاص، ولذلك عملت الحكومة جاهدة لخلق أسواق بديلة والتوجه نحو أسواق البلدان الصديقة وخلق الحوافز لتنمية الصادرات.

وعلى مستوى القطاع الصناعي عانى من ضعف الإجراءات والسياسات الحكومية المتبعة لمعالجة آثار الأزمة والتي اعتمدت طريقة الحلول الإسعافية بدلاً من إيجاد نوع من التدابير والإجراءات المتكاملة والكفيلة بإنعاش هذا القطاع، وتلخصت هذه الإجراءات في[67]:

- تحديد نسبة 10% لتعويض الأضرار والخسائر التي لحقت بالمنشآت الصناعية.
- جدولة الديون المترتبة وإعفاءها من الفوائد في حال التسديد خلال فترة معينة.
- السماح للصناعيين بنقل منشآتهم من المناطق التي تدور فيها المعارك إلى المناطق الآمنة والسماح لمن تعرضت آلاته المسجلة للسرقة أو النهب أو الحرق باستبدالها بأخرى جديدة أو مستعملة من الأسواق المحلية أو الأجنبية.
- تخفيض الرسوم الجمركية على مستوردات هذا القطاع والمواد الأولية اللازمة للإنتاج وفق نسب محددة.
- اعتماد سياسة العناقيد الصناعية في بعض المواقع الصناعية ضمن الإمكانات المتقلصة المتاحة وتشجيع سياسة المصانعة (التصنيع لدى الغير) بهدف الاستفادة من الطاقات التشغيلية المعطلة في بعض المنشآت الصناعية.

[66] التقرير الحكومي عن واقع التجارة الخارجيّة في سورية خلال مدّة الأزمة، 2013.
[67] د. شوقي محمد، "الصناعة السورية" بين مشكلات الواقع وفرص الإنعاش"، موقع الحل الإلكتروني، 10 فبراير 2016.

إضافة إلى العديد من الإجراءات والقرارات المتعلقة بإعادة تأهيل هذا القطاع وتشغيل منشآته المتوقفة عن الإنتاج والسماح للصناعيين باستيراد المولدات الكهربائية لزوم عمليات الإنتاج في منشآتهم.

وبعد أن عرضنا السياسات الحكوميّة والإجراءات والقرارات المؤثرة على المتغيرات الأساسيّة المؤثرة على القدرة التنافسيّة للصناعات الغذائيّة خلال الفترة المدروسة وكيف أثرت الأزمة بهذه المتغيرات، كان لابد من تقييم أثر هذه السياسات على كل من هذه المتغيرات على حده.

وبناءً على هذا التقييم سوف نتمكن من إثبات فيما إذا كان للبيئة الاستثماريّة الكلية أثر إيجابياً على القدرة التنافسيّة للصناعات الغذائيّة أو لا.

- **أثر البيئة الاستثمارية على صادرات الصناعات الغذائيّة:**

لعبت البيئة الاستثمارية دوراً إيجابياً وفعالاً في تحسن مستوى الصادرات ويظهر ذلك بوضوح من خلال المنحنى الصاعد لرقم الصادرات ابتداءً من العام 2005، والانخفاض في رقم الصادرات يعود لأسباب خارجيّة ولاسيما الأزمة المالية العالميّة التي ضربت الاقتصاد العالمي في العام 2008، أمّا المنحني الهابط ابتداءً من العام 2012 مردّه إلى آثار الأزمة الحرب السورية التي اندلعت في ربيع 2011.

- **أثر البيئة الاستثمارية على حجم العمالة في قطاع الصناعات الغذائيّة:**

لم تصل ثمار السياسات الحكوميّة والتحسن في معدلات النمو الاقتصادي _ التي كانت حصيلة برنامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدته الحكومة السورية خلال الفترة التي سبقت الحرب _ إلى تحسين معدّلات البطالة بشكل عام وفي قطاع الصناعات الغذائية بشكل خاص، حيث أنّ معدلات البطالة لم تشهد أي تحسن ملحوظ عن المستويات التي كانت عليها قبل البدء بسياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث تشير الأرقام –خلافاً للأرقام الرسميّة الصادرة عن الحكومة السورية– تراجعاً في مستويات البطالة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال تحليل منحني البطالة لقطاع الصناعات الغذائيّة خلال الفترة التي سبقت الأزمة، ويعود ذلك التراجع إلى عدم فعّالية البرامج التي اتبعتها الحكومة لمكافحة البطالة وبرامج التشغيل، إضافة إلى العوامل الخارجيّة المتمثلة بالأزمة الاقتصاديّة العالميّة

وظاهرة الجفاف، أمّا بعد اندلاع الحرب فقد كان التدهور الكبير في معدّلات البطالة نتيجة طبيعيّة لحالات التخريب التي طالت كافة القطاعات الاقتصاديّة.

بالتالي فإن البيئة الاستثماريّة لعب دوراً إيجابيّاً في تحسين حجم العمالة وتخفيض معدّلات البطالة في قطاع الصناعات الغذائيّة ولكن هذا التحسّن كان في بعض السنوات فقط، بالتالي فإنّ هذا الدور لم يكن فعّالاً بالمستوى الذي يحسّن من قدرتها التنافسيّة.

- **أثر البيئة الاستثمارية على حجم الإنتاج في قطاع الصناعات الغذائيّة:**

ساعدت السياسات الحكوميّة التي توجهت نحو تعزيز بيئة الأعمال وفتح المجال أمام القطاع الخاص إلى تحسن ظروف الإنتاج، ودخول القطاع الخاص إلى أغلب قطاعات الاقتصاد ولاسيما قطاع الصناعات الغذائيّة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على حجم الإنتاج، على الرغم من أن التحسّن في أرقام الإنتاج بقيت تشهد تحسّناً طفيفاً في السنوات الأولى لتبني برامج الخصخصة واقتصاد السوق، إلا أنّ السنوات الأخيرة التي سبقت الأزمة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم إنتاج الصناعات الغذائيّة،

لذلك يمكن القول إن البيئة الاستثمارية التي خلقتها السياسات الحكوميّة لعبت دوراً إيجابيّاُ على مستوى الإنتاج وساهمت في تحسن أرقامه.

- **أثر البيئة الاستثمارية على الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائيّة:**

يعتبر الاستثمار أبرز المتغيرات التي استهدفته السياسات الحكوميّة من خلال السياسات المحفزة لجذبه والعمل على تهيئة البيئة الاستثماريّة الكلية الملائمة، على اعتبار أن الاستثمار له تأثير مضاعف على الميزة التنافسيّة الصناعيّة كونه يؤثر على باقي المتغيرات السابقة، فزيادة حجم الاستثمار سوف يرفع من مستويات التشغيل نتيجة زيادة عدد المنشآت بالتالي زيادة حجم الإنتاج وحجم الصادرات وتخفيض معدّلات البطالة، وكنتيجة للسياسات السابقة فقد تقدّمت سوريا في مجال توسيع مجالات الاستثمار الخاص، وظهرت فيها شركات وطنية ضخمة وبتخصصات متعددة وبرأسمال كبير، فضلاً عن المشاريع المشتركة مع رأسمال المال الأجنبي، وفي قطاع الصناعات الغذائيّة ظهرت العديد من الشركات الخاصة في مجال الصناعات الغذائيّة.

النتائج:

تناولنا في الفصول السابقة موضوع البيئة الاستثماريّة الكلية وموضوع الميزة التنافسيّة الصناعيّة بنوع من التفصيل ضمن سلسلة مترابطة من المواضيع المختلفة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإضاءة النظرية لمفهومي البيئة الاستثمارية والميزة التنافسيّة والتعرف على مرتكزات ومحددات كل منهما بالإضافة إلى تحديد المقاييس المستخدمة للدلالة على وجودها أو عدم وجودها.

وبعد ذلك أسقطنا هذه المفاهيم وقمنا بدراسة واقع الاقتصاد السوري والصناعات السورية وذلك من خلال تحليل الأرقام والبيانات والمؤشرات الخاصة عن البيئة الاستثمارية الكليّة السورية وقطاع الصناعات الغذائيّة السورية، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

فيما يخص البيئة الاستثمارية الكلية: فقد انعكست جملة القرارات والتشريعات التي أصدرتها الحكومة منذ بداية الألفية الجديدة إيجاباً على المناخ الاستثماري العام وظروف بيئة الأعمال، كذلك فإن السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة في سياق تبني اقتصاد السوق الاجتماعي كنموذج اقتصادي أدّت إلى تحسّن مؤشرات الاقتصاد الكلّي بشكل عام حتى بداية الأزمة التي اندلعت شرارتها في عام 2011 والتي أسفرت عن نتائج كارثية على مجمل الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن تلخيص النتائج بمايلي:

- تحسّن ظروف بدء الأعمال وممارسة الأنشطة ينعكس ذلك من خلال تحسن ترتيب سوريا في مؤشر أداء الأعمال، حيث عملت الحكومة على تخفيف الإجراءات والحد من الروتين والبيروقراطيّة والعمل على أتمته الإجراءات الإدارية وإطلاق مشروع النافذ الواحدة.
- حظي تشجيع الاستثمار الصناعي في سورية برعاية الدولة واهتمامها، وتجسد ذلك في سلسلة من الإجراءات والقوانين والقرارات التي تندرج ضمن سياسة صناعية هادفة إلى دعم عملية النمو الاقتصادي والتنمية في سورية عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، إلا أن حجم الاستثمار الصناعي بقي أدنى من المستويات المطلوبة نوعا ما.
- شكلت بيئة الاستثمار السورية بيئة آمنة للاستثمارات خلال الفترة الممتدّة (2000-2010) من خلال انخفاض مؤشر المخاطر المركبة وتحقيقه مستويات مخاطرة معتدلة.

- فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الكلي فقد ارتفعت معدّلات النمو الاقتصادي خلال الفترة ذاتها، كذلك انخفضت معدّلات البطالة ومعدّلات العجز في الموازنة العامة، الأمر الذي يعكس تحسن في مستوى الاقتصاد ككل.

أمّا فيما يتعلّق بالميزة التنافسية الصناعيّة: فإن الدراسة التحليلية لقطاع الصناعة في سوريا أظهرت ما يلي:

- غياب في الرؤى والاستراتيجيات الحقيقية سواء لجهة إدارته أو لجهة تشغيله، فقد غلبت عليه الكثير من المشكلات الإدارية والتمويلية وزيادة النفقات وضعف هياكل البنى التركيبية فيه وسيطرة العمالة غير التقنية عليه.
- إن فشل السياسة الصناعية في العديد من الحالات يعود إلى أنها اندفعت بدافع الرغبة في الحفاظ على السلطة السياسية وهذا غير متوافق مع شروط النمو الاقتصادي.
- تتمتع الصناعة السورية بالعديد من المزايا ونقاط القوة التي يمكن للسياسة الصناعية الاعتماد عليها للتغلب على نقاط الضعف وأسباب القصور التي يعاني منها قطاع الصناعة في سورية.
- غياب التكامل بين قطاعاته الرئيسية العام والخاص مع صغر حجم منشآت القطاع الخاص وضعف حجم الاستثمارات المنفذة فيه وسيطرة الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي عليه.
- رفع أسعار نواقل الطاقة ومصادرها (الكهرباء، المازوت، الفيول) الأمر الذي تسبب في رفع كلف الإنتاج والنقل وتسبب في ضعف القدرة التنافسية للمنتج السوري في الأسواق الخارجية الإقليمية منها والدولية.
- توجهت الحكومة خلال السنوات العشر الأخيرة في التي سبقت الحرب، وفي سياق سياسة الصناعية قائمة على تشجيع الصادرات، نحو تحرير التجارة الخارجية تدريجياً، وقامت بالتركيز على الدور الذي تلعبه الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته، وقد ساعد ذلك على زيادة نسبة مساهمة صادرات الصناعة الغذائية في إجمالي الصادرات، حيث تطورت من 21% خلال الفترة (2000–2005) لتبلغ حوالي 48% خلال الفترة (2006– 2010).

وبالنسبة لتنافسيّة الصناعات الغذائيّة في سوريا فقد أظهرت الدراسة ارتفاع القدرة التنافسيّة بالاعتماد على مقياس صافي القيمة المضافة ومقياس الرقم القياسي لصافي الصادرات، مقابل انخفاضها بالاعتماد على مقياس إنتاجيّة العامل، بالتالي فإنّها تتمتع بمستوى جيّد من القدرة التنافسيّة الصناعيّة.

وحول أثر البيئة الاستثماريّة الكليّة على المتغيرات الرئيسيّة للقدرة التنافسيّة للصناعات الغذائيّة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أثرت البيئة الاستثماريّة إيجاباً على كل من حجم الصادرات الغذائيّة وحجم الإنتاج الصناعي كما انها لعبت دوراً إيجابيّاً في جذب الاستثمارات ومن حجم تدفق رأس المال الأجنبي وخصوصاً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005-2010.
- فيما يتعلّق بحجم العمالة لم يكن للبيئة الاستثماريّة أثر كبير في تخفيض حجم البطالة في قطاع الصناعات الغذائيّة في سوريا، وبرجع ذلك إلى عدم فاعليّة البرامج والخطط التي أطلقتها الحكومة في مجال مكافحة البطالة.

بعد أن تعرفنا على النتائج التي خلصنا إليها في هذا البحث، تبين لنا أن رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في سوريا يقع في جزء منه على عاتق الحكومة التي تهيئ بيئة استثماريّة كليّة ومناسبة متمثلة بالسياسات المالية والتجارية والقانونية وغيرها من السياسات العامة، ويقع جزء آخر على الظرف العام والمتغيرات الخارجيّة التي كانت خارج إمكانيات الحكومة في تغييره كالأزمة الاقتصادية العالمية وازمة الجفاف.. إلخ.

مناقشة الفرضيّة:

الفرضية	التحقق	التفسير
تلعب البيئة الاستثماريّة الكليّة دوراً إيجابياً في تدعيم ركائز الميزة التنافسيّة الصناعيّة بالنسبة للصناعات الغذائيّة السوريّة	**مقبولة جزئياً**	لعبت البيئة الاستثماريّة الكليّة دوراً إيجابيّاُ في تحسين ودعم المتغيرات الأساسيّة للميزة التنافسيّة للصناعات الغذائيّة التنافسيّة، حيث يمكن القول بأن السياسات الحكوميّة نجحت بشكل كبير في زيادة الصادرات وحجم الإنتاج بالإضافة إلى تحسين معدّلات الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائيّة، بالتالي كان لها أثر إيجابي. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك عوامل أخرى أثرت على أداء هذه المتغيرات، أي أن البيئة الاستثمارية الكليّة لم تكن العامل الوحيد المؤثر عليها ولكنّها كانت صاحبة الأثر الأكثر فاعليّة.

المقترحات:

بناءً على ما سبق تقدّم الدراسة عدد من المقترحات، وتتمثل في:

أمّا بالنسبة للتوصيات فيمكن أن تتلخّص بالآتي:

1. وضع السياسات التجارية والمالية وسن التشريعات وإصدار القرارات الخاصة الصحيحة والمدروسة التي من شأنها رفع كفاءة وأداء البيئة الاستثماريّة السوريّة، بناءً على تقييم أخطاء وثغرات السياسات السابقة، بما فيها القوانين التي تخفف من الأعباء الإدارية والإجراءات البيروقراطية.
2. توفير حوافز إضافية للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبيّة) التي تحقق إنجازات ملموسة في تطبيق تقنيات الإنتاج الصناعي المتطورة والتي تعطي ميزة تنافسية للإنتاج الصناعي.
3. استغلال الفرص الاستثمارية بالقطاعات الإنتاجيّة والصناعية كثيفة الإعتماد على المعرفة والتطور التقني وذات القيمة المضافة العالية بما يدعم جهور تحسين الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية.
4. اللجوء إلى استخدام السياسة الصناعية الأفقية قدر الإمكان لما لها من مزايا عديدة على السياسة الصناعية العمودية في مقدمتها تقليل تشوهات السوق وتشجيع المنافسة المفتوحة والشفافية ومزايا أخرى، ولهذا فقد شهدت هذه السياسة دعماً كبيراً في السنوات الأخيرة.
5. إدخال تكنولوجيا حديثة ومتطورة وبشكل خاص للشركات المعاد تأهيلها، وزيادة المبالغ المخصصة للبحث والتطوير الصناعي لما لها من أثر هام في تطوير ورفع تنافسية المنتج السوري.
6. كما أنه يجب التركيز على بناء قدرات تكنولوجية في مجالات محددة وفق أولويات مدروسة، واتخاذ إجراءات للتنسيق والربط بين مؤسسات دعم الابتكار وفعاليات الإنتاج والخدمات بحيث يتم الربط بين البحث والتطوير من جهة والإنتاج والخدمات من جهة أخرى، ومؤسسات النشر العلمي وشبكات المعلومات وقواعدها والجمعيات العلمية والتكنولوجية ومؤسسات المواصفات والمقاييس والجودة.

7. دعم القطاع الزراعي بقدر أكبر، وذلك من أجل دعم المزارعين وزيادة حجم مخرجات هذا القطاع من اجل إحلال بعض وارداتنا من المواد الخام اللازمة للصناعات الغذائية.
8. تقديم الدعم للقطاع الصناعي فيما يخص حوامل الطاقة، وتوفيرها بأسعار مدعومة. تخفّض من التكلفة التي يتحملها الصناعيين نتيجة ارتفاع أسعارها والتي انعكست سلباً على تكلفة السلع الغذائية وميزتها التنافسية.
9. وضع الخطط والسياسات للصناعات الداعمة والمكملة للصناعات الغذائية وذلك بالتنسيق مع القطاع الخاص بالشكل الذي يضمن قدراً أكبر من التكامل والتنسيق مع قطاع صناعات التغذية.
10. يتطلّب تحسين معدّلات البطالة وخصوصاً في قطاع الصناعات الغذائيّة تأمين فرص عمل لأكبر عدد من العاطلين والفقراء من خلال الإنفاق على مشروعات صناعيّة وورش صغيرة، والعمل على تأمين المتطلبات الأساسيّة لها بشروط ميسرة.
11. زيادة عدد مراكز التدريب المهني وفتح تخصصات جديدة فيها لتأمين أيدي عاملة ذات كفاءة عالية بما يخدم الصناعات الغذائية.
12. إعادة طرح مشروع إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة (أغروبوليس) في سهل الغاب لما يحققه من قيمة مضافة في مجال الصناعات الغذائيّة وتحسين مستوى التنافسيّة الصناعيّة.

المراجع

المراجع العربيّة:

1. يوسف بومدين،"**دراسة أثر الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات**"، رسالة ماجستير، جامعة الجامعة،2006.
2. سمير العيطة،"**استراتيجيات الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات في سورية في ظل الأزمة العالمية**"، وزارة الاتصالات والتقانة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، أيار 2009.
3. جاسم المناعي،"**تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية: الإيجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة**"، الكويت: صندوق النقد العربي، أيار/مايو 2006.
4. حاتم القرنشاوي،"**تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر،2006.
5. سيف أنوير،"**الاستثمار الأجنبي المباشر – التدفقات الرأسماليّة والتنمية الاقتصاديّة في العالم العربي**"، المعهد العربي للتخطيط، مجلّة التنمية والسياسات الاقتصاديّة، المجلد الثاني ، 2000.
6. د. شوقي محمد، **"الصناعة السورية بين مشكلات الواقع وفرص الإنعاش"**، موقع الحل الإلكتروني، 10 فبراير 2016.
7. سملالي بحضبة، أحمد بلالي،" الميزة التنافسيّة وفعّاليّة التسيير الاستراتيجي"، جامعة المسلية،2005.
8. سمير سعيفان،"**مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا**"، دار نشر القرن 21، دمشق، كانون الثاني 2000.
9. شاكر التميمي،"**السلوك الإبداعي وأثره على الميزة التنافسية– دراسة ميدانية في شركات الصناعات الدوائية الغذائية الأردنية**"، مجلة البصائر، المجلد8، العدد2، 2004.
10. فؤاد اللحام، "**الصناعة السورية في ظل الأزمة (الواقع والمطلوب)**"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2014.

11.عثمان بوحوش، "**تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسيّة في المؤسسات الصناعيّة الجزائرية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والتسيير، 2008.

12.عبد المطلب عبد الحميد، "**دراسة الجدوى الاقتصاديّة لاتخاذ القرارات الاستثماريّة**"، الدار الجامعيّة، الاسكندريّة 2006.

13.علي عبد القادر علي، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربيّة**"، العدد الواحد والثلاثون، 2004.

14.عيسى محمد الغزالي، "**القدرة التنافسيّة وقياسها**"، المعهد العربي للتخطيط 2003.

15.علي عباس، "**إدارة الأعمال الدوليّة**"، دار الحامد، الأردن، 2007.

16.علي السلمي، "**إدارة الموارد البشريّة الاستراتيجية**"، دار غريب للنشر، القاهر ة ، 2001.

17.علي عبد الله قائد،" **تطور الاستثمار في ظل جهود تحسين المناخ الاستثماري وتوفر الفرص في الجمهورية اليمنية**"، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر،2007.

18.مصطفى محمود أبو بكر، "**الموارد البشريّة مدخل لتحقيق الميزة التنافسيّة**"، الدار الجامعيّة، الاسكندريّة، مصر 2004.

19.يحضية سملالي، "**أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشريّة وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسيّة للمؤسسة الاقتصاديّة**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصاديّة، جامعة الجزائر ، 2005.

20.وديع محمد عدنان، "**القدرة التنافسيّة وقياسها**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرين ديسمبر 2003.

21.مصطفى العبد لله الكفري، " **مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية**"، جمعيّة العلوم الاقتصاديّة السوريّة".

22.معضاد قرقوط،" **التطورات الأخيرة للصناعات الغذائيّة في سوريا**"، المركز الوطني للسياسات الزراعيّة، كانون الثاني 2006.

23."**الصناعة السورية في ظل الأزمة.. الواقع ومتطلبات التعافي**"، المركز السوري للأبحاث واستطلاع الرأي، أيلول 2015.

24."**الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**"، المركز السوري لبحوث والسياسات،2013.

25.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد 177- إبريل 2002.

26.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار– مناخ الاستثمار في الدول العربية– ال عدد177– أبريل 2002م.

27.**قراءة في مؤشرات تنافسيّة الاقتصاد السوري 2009 حسب تقرير التنافسيّة العالمية 2009–** 2010 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، المرصد الوطني للتنافسيّة 2009.

التقارير الدورية:

1. التقرير الوطني لتنافسيّة الاقتصاد السوري، المرصد الوطني للتنافسية، 2014.
2. التقرير السنوي التاسع للاستثمار في سورية، هيئة الاستثمار السورية 2009.
3. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤسسة ضمان الاستثمار 2009.
4. التقرير السنوي لنشاط القطاع الخاص، وزارة الصناعة السورية لعام 2013.
5. التقرير الحكومي عن واقع التجارة الخارجيّة في سورية خلال مدّة الأزمة، 2013.
6. تقارير التنافسيّة العالميّة، المنتدى الاقتصادي العالمي للأعوام2007– 2009 – 2011.
7. تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، مجموعة البنك الدولي للأعوام 2007– 2010.

المراجع الأجنبيّة:

1. Buckwell, A., Haynes, J, Courbin, V**, " feasibility of an agricultural strategy to prepare the countries of central and eastern Europe for Deaccession",** Report to European Commission (DG I), December, (1994).
2. Balassa**," revealed comparative advantage revisited: an analysis of relative export share of the industrial countries**", Manchester School,1977.
3. Klaus Schwab, **"The Global Competitiveness Report 2010 -2011",** World Economic Forum, Geneva, 2010.
4. Unclad, World Investment Report, 1998, Trends and Determinants, UN, New York, 2003.

5. Klaus Schwab, “The Global Competitiveness Report 2010-2011”, World Economic Forum, Geneva.
6. Michael E. Porter, **“The Five Competitive Forces that Shape Strategy”,** Harvard Business Review, 2008.
7. Nasser, **"Could New Growth Cross-country Empirics Explain the single country growth of Syria during 1965-2004?"** Arab planning Institute.
8. World Bank 2005, World Development Report, World Bank, New York
9. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2013-2014.